

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة شندي
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



دور المعلومات الحاسوبية في تقييم قرارات منح التمويل في البنوك السودانية

بالتطبيق على البنوك السودانية (بنك فيصل الإسلامي - البنك الإسلامي السوداني -
مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية السوداني)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الحاسبة

إشراف: الدكتورة.

إعداد الطالب:

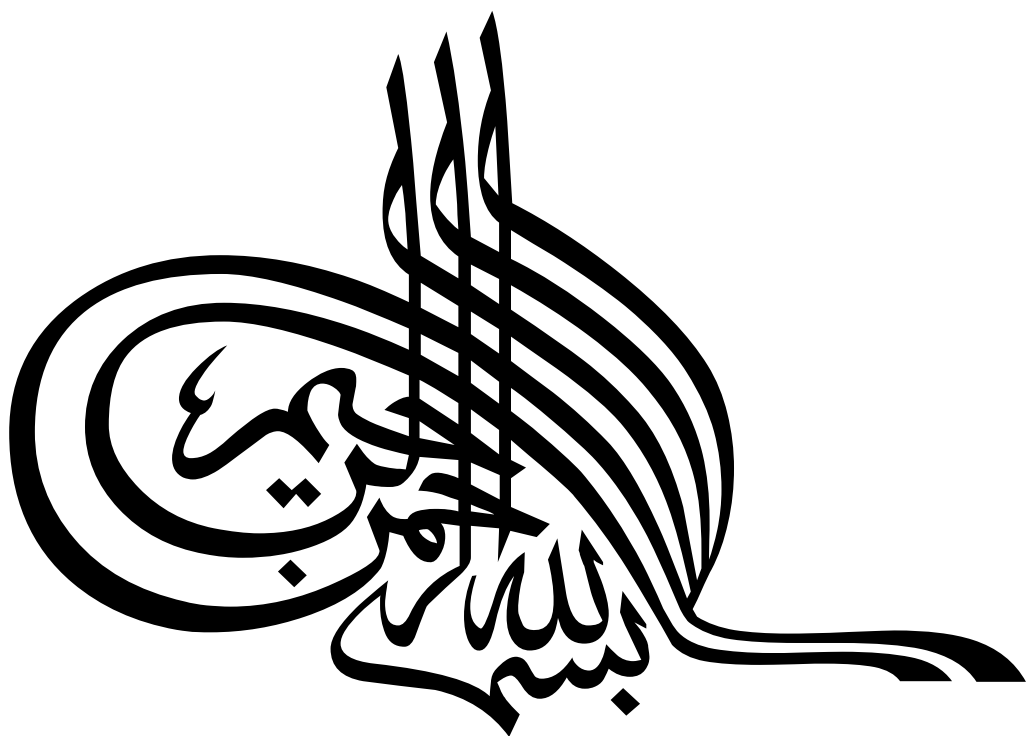
إشراقة بشير محمد بشير

وليد فاروق عثمان أحمد

أستاذ الحاسبة المشارك

جامعة شندي

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م



الإستهلال

قال تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾

صدق الله العظيم

القرآن الكريم - سورة البقرة - الآية (٢٧٥)

الإهداء

إلى التي غرست في قلبي حب الله وبذرت في نفسي المعرفة ، إلى التي
أرضعتني الطهر والعفاف إلى نبع الحب والحنان إلى البلمس الشافي ، إلى من
تعبت لراحتي وشقيت لسعادتي ، إلى من علمتني الصبر والمثابرة أساس
سعادتي وهنائي . . .

إلى درة قلبي .. أمي الغالية ...

إلى من علمني الأخلاق السامية والطريق القويم إلى النيل النابض الذي يمتلئ
شجاعةً ومروءةً ، إلى من عرك الحياة وسهر الليالي من أجلنا ، إلى الأبد
الذي أعطى بلا حدود مصدر فخري واعتزازي . . .

إلى عزي ومفخرتي .. أبي الغالي ...

إلى العقول النيرة والقلوب الحنونة إلى من شاطروني أفراحي وأتراحي
وأعانوني بعقولهم وقلوبهم سندي وعضدي . . .

إلى أملي ومستقبلي .. إخوتي الأعزاء ...

إلى من شاركوني الحياة حلوها ومرها الزملاء والزميلات ، إلى النور التي
لا تخلق إلا في الأعالي . . .

إلى أصدقائي .. المخلصين الأوفياء ...

الشكر والتقدير

الحمد والثناء للواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . كما أحمده على فضله عليّ بنعمة العلم والمعرفة حمداً كثيراً طيباً مباركاً

الشكر أجزله لإدارة جامعة شندي
وأخص بالشكر أساتذة كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال بجامعة شندي
و الشكر لأسرة كلية الدراسات العليا بجامعة شندي
والشكر موصول لإدارة المكتبات بالجامعات السودانية (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - جامعة النيلين و جامعة أم درمان الإسلامية)
أقدم شكري وتقديري إلى أستاذتي الدكتورة: اشراقه بشير محمد بشير ، لعطائها الفياض بالوصايا والتوجيهات إلى أن خرج بحثي المتواضع هذا ولها مني أسمى آيات التقدير والعرفان

كما أخص بالشكر أسرة البنك الاسلامي السوداني بصفة عامة والاخوة الزملاء بفرع شارع محمد نجيب بصفة خاصة ، وأسرة بنك فيصل الاسلامي وأسرة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، وأستاذتي الأجلاء بجامعة شندي ، وأسرة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، ، والأستاذ محمد صديق حسن مدير مركز تقنية المعلومات جامعة شندي ..

كل التحايا وكل الشكر لكل من أنار لي درب العلم والمعرفة وكل من وقف معي في إعداد هذا البحث مع أطيب الأمنيات وأصدق الدعوات . . .

الباحث...

قائمة الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
١	الآية	أ
٢	الإهداء	ب
٣	الشكر والعرفان	ج
٤	قائمة الموضوعات	د
٥	قائمة الجداول	هـ
٦	قائمة الأشكال	ز
٧	ملخص البحث باللغة العربية	ح
٨	ملخص البحث باللغة الإنجليزية	ط
	الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
٩	المبحث الأول: الإطار المنهجي المبحث الثاني: الدراسات السابقة	٢ ٧
	الفصل الثاني: الاطار النظري للمعلومات المحاسبية	
١٠	المبحث الأول: المحاسبية المبحث الثاني: مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٢٦ ٥٣ ٧٥
	الفصل الثالث: الاطار النظري لتقييم قرارات التمويل المصرفي	
١١	المبحث الأول: مفهوم وإجراءات منح التمويل المصرفي المبحث الثاني: قياس وتقييم قرارات منح التمويل المصرفي المبحث الثالث: أبعاد التمويل المصرفي	٩٦ ١٣١ ١٦٣
	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية (البنوك في السودان)	
١٢	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة المبحث الثاني: إجراءات وتحليل بيانات الدراسة. المبحث الثالث: اختبار ومناقشة الفرضيات	١٩٤ ٢١٩ ٢٦٧
	الخاتمة	
١٣	النتائج	٢٨١
١٤	التوصيات	٢٨٢
١٥	المصادر والمراجع	٢٨٤
١٦	الملاحق	٢٩٨

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٥٦	الفروقات بين البيانات والمعلومات	(١/١/١)
٢٢٠	صدق وثبات الاستبانة	(١/٢/٤)
٢٢١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(٢/٢/٤)
٢٢٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(٣/٢/٤)
٢٢٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(٤/٢/٤)
٢٢٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(٥/٢/٤)
٢٢٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(٦/٢/٤)
٢٢٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(٧/٢/٤)
٢٢٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى الفرضية الأولى	(٨/٢/٤)
٢٢٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية الفرضية الأولى	(٩/٢/٤)
٢٢٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة الفرضية الأولى	(١٠/٢/٤)
٢٣٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة الفرضية الأولى	(١١/٢/٤)
٢٣١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة الفرضية الأولى	(١٢/٢/٤)
٢٣٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة الفرضية الأولى	(١٣/٢/٤)
٢٣٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة الفرضية الأولى	(١٤/٢/٤)
٢٣٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة الفرضية الأولى	(١٥/٢/٤)
٢٣٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة الفرضية الأولى	(١٦/٢/٤)
٢٣٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة الفرضية الأولى	(١٧/٢/٤)
٢٣٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى الفرضية الثانية	(١٨/٢/٤)
٢٣٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية الفرضية الثانية	(١٩/٢/٤)
٢٣٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة الفرضية الثانية	(٢٠/٢/٤)
٢٤٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة الفرضية الثانية	(٢١/٢/٤)
٢٤١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة الفرضية الثانية	(٢٢/٢/٤)
٢٤٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة الفرضية الثانية	(٢٣/٢/٤)
٢٤٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة الفرضية الثانية	(٢٤/٢/٤)
٢٤٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة الفرضية الثانية	(٢٥/٢/٤)
٢٤٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة الفرضية الثانية	(٢٦/٢/٤)
٢٤٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة الفرضية الثانية	(٢٧/٢/٤)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٤٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى الفرضية الثالثة	(٢٨/٢/٤)
٢٤٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية الفرضية الثالثة	(٢٩/٢/٤)
٢٤٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة الفرضية الثالثة	(٣٠/٢/٤)
٢٥٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة الفرضية الثالثة	(٣١/٢/٤)
٢٥١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة الفرضية الثالثة	(٣٢/٢/٤)
٢٥٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة الفرضية الثالثة	(٣٣/٢/٤)
٢٥٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة الفرضية الثالثة	(٣٤/٢/٤)
٢٥٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة الفرضية الثالثة	(٣٥/٢/٤)
٢٥٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة الفرضية الثالثة	(٣٦/٢/٤)
٢٥٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة الفرضية الثالثة	(٣٧/٢/٤)
٢٥٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى الفرضية الرابعة	(٣٨/٢/٤)
٢٥٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية الفرضية الرابعة	(٣٩/٢/٤)
٢٥٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة الفرضية الرابعة	(٤٠/٢/٤)
٢٦٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة الفرضية الرابعة	(٤١/٢/٤)
٢٦١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة الفرضية الرابعة	(٤٢/٢/٤)
٢٦٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة الفرضية الرابعة	(٤٣/٢/٤)
٢٦٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة الفرضية الرابعة	(٤٤/٢/٤)
٢٦٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة الفرضية الرابعة	(٤٥/٢/٤)
٢٦٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة الفرضية الرابعة	(٤٦/٢/٤)
٢٦٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة الفرضية الرابعة	(٤٧/٢/٤)
٢٦٧	اختبار الصدق والثبات لمفردات عينة الدراسة	(١/٣/٤)
٢٦٧	مقياس ليكرت الخماسي	(٢/٣/٤)
٢٦٨	عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى	(٣/٣/٤)
٢٧١	عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية	(٤/٣/٤)
٢٧٤	عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة	(٥/٣/٤)
٢٧٧	عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة	(٦/٣/٤)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
	خصائص المعلومات المحاسبية	٥
(١/٢/٣)	الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الاسلامي	٢١٣
(٢/٢/٣)	الهيكل التنظيمي للبنك الاسلامي السوداني	٢١٤
(٣/٢/٣)	الهيكل التنظيمي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	٢١٥
(١/٢/٤)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	٢٢١
(٢/٢/٤)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	٢٢٢
(٢/٢/٤)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	٢٢٣
(٣/٢/٤)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	٢٢٤
(٤/٢/٤)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	٢٢٥
(٥/٢/٤)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	٢٢٦

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المعلومات المحاسبية في تقييم قرارات التمويل في البنوك السودانية بالتطبيق على عينة من البنوك العاملة في السودان. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تقييم القرارات التمويلية في المصارف السودانية، حيث نجد عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودتها تؤثر سلباً على قرارات التمويل في البنوك السودانية. حيث افترض الباحث أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية، وأيضاً هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية. إضافة إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية. وأخيراً أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصيتي القدرة التنبؤية والتغذية العكسية للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للمعايير تقلل من درجة المخاطر في عملية تقييم واتخاذ القرارات. وأن البت في طلب التمويل لا يعتمد فقط على الأرقام أو المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية لنشاط العمل، وإنما يتطلب الحصول على معلومات أخرى مثل سوق السلعة والظروف الاقتصادية، السياسات النقدية والتمويلية وغيرها.

أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتنوع محفظة التمويل للبنك وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز علي منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم وإخضاع القوائم المالية للعمل للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان. وذلك للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمتقدمين بطلب للحصول على التمويل.

Abstract

This study aimed to know the role of accounting information in evaluating financing decisions in Sudanese banks by applying to a sample of banks operating in Sudan. The problem of the study was the role guiding by accounting information (financial data statements questionnaire) in the evaluation of financing decisions in Sudanese banks, where the lack of qualitative characteristics and quality of accounting information adversely affects the financing decisions of Sudanese banks. The researcher assumed that there is a statistically significant relationship between the accuracy and credibility of accounting information and the evaluation of financing decisions in Sudanese banks, and also there is a statistically significant relationship between the appropriateness and objectivity of accounting information and the evaluation of financing decisions in Sudanese banks. Finally, there is a statistically significant relationship between the characteristics of predictability, the diverse of accounting information and the evaluation of financing decisions in Sudanese banks. The study reached several conclusions, the most important of which is that accounting information prepared in accordance with the standards reduces the degree of risk in the process of evaluating and making decisions. The decision on the financing application is not only based on the figures or information disclosed by the financial statements of the client's activity, but also requires obtaining other information such as the commodity market, economic conditions, monetary and financial policies, etc.

The study recommended the need to commit to diversify the bank's financing portfolio in order to distribute risks and avoid the risks of focusing on a particular geographical area, activity or economic sector or specific clients and subject the client's financial statements to study and analysis by the credit analyst. To identify liquidity, credit worthiness, efficiency and profitability factors for applicants.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

تمهيد:

تعد المعلومات المحاسبية عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنشآت، لذلك سعت المنشآت إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنشآت، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية والتي تسهم بدورها في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية للبنوك ، في حين لا تعد أي معلومات محاسبية ذات منفعة وذات جدوى باستيفائها على مجموعة من الخصائص والتي تبين التوقعات المستقبلية للبنك، وتساعد على تقييم أدائها خلال الفترة المعدة عنها التقارير والقوائم المالية بما يساعد متخذي القرارات على إجراء التعديلات اللازمة على توقعاتهم وتقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد واتخاذ القرار السليم .

ويعتبر قرار التمويل أحد أهم القرارات المالية بالنسبة للبنوك. فمفهوم هيكل رأس المال ومضامينه العملية يعتبر مهم جداً للمدراء بغض النظر عن المجال إن صيغة هيكل رأس المال تعتبر محصلة للعلاقة المتبادلة بين **المزايا** الضريبية التي تحصل عليها المنشأة نتيجة ارتفاع حجم الدين ومخاطر الإفلاس والتي تفضل استخدام التمويل عن طريق إصدار الأسهم وتأثيرها على ربحية البنك، حيث أصبحت مسألة موازنة هيكل رأس المال بين القروض وحقوق المساهمين من الأمور الشائعة لجميع البنوك.

وتعتبر القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية من العناصر الرئيسية التي تستند عليها البنوك في عملية اتخاذ قرارات التمويل بشقيه الطويل والقصير الأجل.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) في تقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية، حيث نجد عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودتها تؤثر سلباً على قرارات التمويل في البنوك السودانية. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل للمعلومات المحاسبية دور فعال في عملية تقييم واتخاذ القرارات التمويلية؟

ومنه تتفرع الأسئلة التالية:

١. إلى أي مدى توفر المعلومات المحاسبية التي تمتاز بخاصية الدقة والمصادقية في تقييم القرارات التمويلية؟
٢. هل توفر المعلومات المحاسبية التي تمتاز بخاصية الملائمة والموضوعية في تقييم القرارات التمويلية؟
٣. يمكن أن توفر المعلومات المحاسبية التي تمتاز بخاصية الثبات في تقييم القرارات التمويلية؟
٤. يؤثر توفير المعلومات المحاسبية التي تمتاز بخاصية القدرة التنبؤية والتغذية العكسية في تقييم القرارات التمويلية؟

أهمية البحث:

أهمية علمية: تكمن أهمية البحث في أن موضوعه يكون موضع اهتمام جميع البنوك السودانية على السواء. وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة دون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص فهي باحتياجات متخذي القرار . لذا فإن الربط بين تلك المعلومات المحاسبية وعملية التدعيم لاتخاذ القرارات المالية أمر حتمي.

أهمية عملية: تتبع أهمية البحث العملية من أهمية الدور الذي تقوم به البنوك في الاقتصاد القومي وذلك من خلال جمع مدخرات الأفراد أو استثمارها ، حيث يتطلب اتخاذ القرارات المتمثلة في دقة ونوعية في المعلومات المقدمة لدى البنك لمنح التمويل سوى كان طويل أو قصير الأجل.

الأهداف:

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهمية وأهداف المعلومات المحاسبية.
2. التأكيد على أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات عن طالبي التمويل لدى البنك وبالتالي اتخاذ القرارات التمويلية السليمة.
3. تسليط الضوء على مخاطر التمويل وكيفية تجنبها .
4. إلقاء الضوء على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرارات **منح** التمويل.
5. تبيان وإظهار مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة منها والاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات التمويلية.
6. استقصاء آراء البنوك السودانية حول دور المعلومات في تقييم واتخاذ قرارات التمويل.
7. محاولة تسليط الضوء على أهم العوامل والمحددات وأسس اتخاذ القرارات التمويلية في البنوك.
8. تزويد المكتبة بدراسة يمكن الاستفادة منها في مجال التمويل.

الفرضيات: يقوم البحث على اختبار الفرضيات الآتية:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة ومصادقية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.
4. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التنبؤية والتغذية العكسية للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

المنهج: يعتمد هذا البحث على مناهج متعددة منها:

المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي تمكن الباحث من الإطلاع عليها. والمنهج الاستنباطي لصياغة مشكلة البحث

واستتباط فرضيات البحث وحلها والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة فرضيات البحث بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي لبيانات البحث الميدانية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان -بنك فيصل الإسلامي السوداني ،مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، البنك الإسلامي السوداني.

الحدود الزمانية: ٢٠١٨-٢٠٢٠م

الحدود البشرية: الموظفون بقسم الاستثمار والتمويل والمستخدمين والمستفيدين من التمويل.

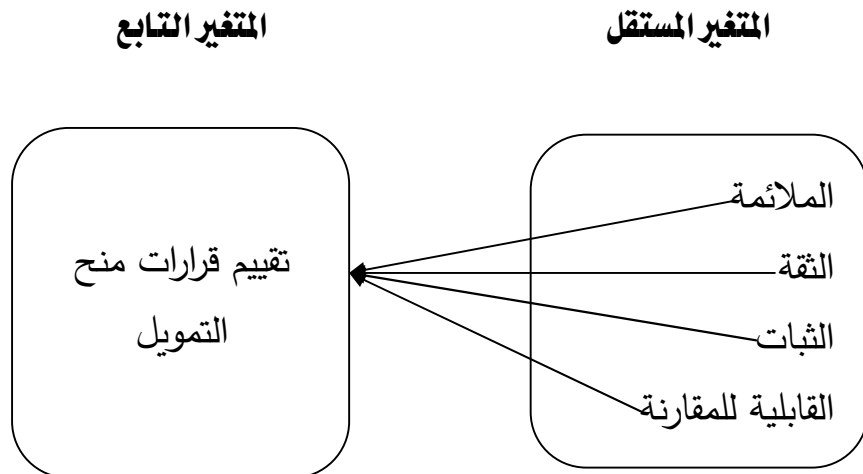
الحدود الموضوعية: المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات التمويلية.

مصادر جمع البيانات:

اعتمد البحث على مجموعتين من المصادر في الإطار النظري اعتمد على الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والمواقع الالكترونية وفي الإطار التطبيقي (الميداني) اعتمد على أداة البحث الاستبانة.

نموذج الدراسة:

خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: إعداد الباحث ٢٠٢٠م

التعريفات الإجرائية:

١. المعلومات المحاسبية: هي حقائق وأرقام ذات معنى يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات وأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الداخلية والخارجية.
٢. التمويل: هو حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية.
٣. التقييم (تقييم القرار): هي عملية ربط بين متخذ القرار والبيانات والعمليات الإحصائية والرياضية هدفها مساعدة متخذ القرار وترشيد وجهته.
٤. القرار: هو الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر.
٥. عملية اتخاذ القرارات: هي العملية التي تقوم إلى اختيار البديل الأفضل من بين البدائل الأخرى.

هيكل البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول الفصل الأول يشتمل على المقدمة والدراسات السابقة. الفصل الثاني الإطار النظري للمعلومات المحاسبية ويشتمل على ثلاث مباحث ، المبحث الأول المحاسبة ، المبحث الثاني مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية، المبحث الثالث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. الفصل الثالث: الإطار النظري لتقييم قرارات التمويل المصرفي ويشتمل على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول مفهوم وإجراءات منح التمويل المصرفي، المبحث الثاني قياس وتقييم قرارات منح التمويل المصرفي ، المبحث الثالث: أبعاد التمويل المصرفي. الفصل الرابع: الدراسة الميدانية (البنوك في السودان) ويشتمل على ثلاثة مباحث. المبحث الأول نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة، المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث عرض النتائج ومناقشة الفرضيات . الخاتمة وتشتمل على النتائج، التوصيات ، قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالبحث والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها أو الحصول عليها.

(١) دراسة إسكندر، ١٩٩٤م^(١).

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد الأهمية النسبية لبنود التقارير المالية ومقدار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وملاءمتها لقرار الاستثمار ومدى تأثير هذه المعلومات المفصح عنها على تثبيت أسعار الأسهم . هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية التقارير المالية من مصدر المعلومات المختلفة التي يعتمد المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري ، والعمل على تطوير الإفصاح الذي يتضمن المعلومات الواردة في التقارير السنوية وأهميتها النسبية من وجهة نظر المستثمرين ، وقياس مدى ملائمة التقارير المالية التي يتم نشرها لاتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك من خلال قياس الإفصاح في هذه التقارير وربطها مع تذبذب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى نتائج اعتقاد المستثمرين أن التقارير توفر لهم المعلومات اللازمة للقرار ووجود علاقة ضعيفة جداً بين نسبة الإفصاح وتذبذب أسعار أسهم الشركات المالية .

هذه الدراسة ركزت على استخدام المعلومات في الفرص الاستثمارية بالنسبة لأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ، بينما دراستي لا تركز على استثمار بعينه بل استخدام المعلومات المحاسبية في تقييم قرارات التمويل.

(٢) دراسة حسين ، ١٩٩٩م^(٢) .

هدفت الدراسة إلى تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية في سوق الأسهم السعودي وتحديد العوامل المؤثرة التي يعتمد عليها المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي ، وبيان المعلومات

(١) اسكندر روجي مصيص ، التقارير المالية والقرار الاستثماري ، لندن ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ٨٢ ، ١٩٩٤م ، ص ١٢ .

(٢) حسين علي العطاس ، تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات كأداة لترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية ، السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، رسالة ماجستير محاسبة ، غير منشورة ، ١٩٩٩م .

الواجب توافرها للمساعدة في ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية . تتمثل مشكلة الدراسة وأهميتها في عدم كفاية المعلومات المحاسبية وضرورة الإفصاح عنها للرجوع إليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية السعودي ، وذلك لاختلاف طبيعة المعلومات والهدف منها إصدارها . من أهداف الدراسة تقويم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية في سوق الأوراق المالية السعودي ، تحديد أهم العوامل المؤثرة التي يعتمد عليها المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي توصلت لبعض النتائج منها أن يهتم المستثمر بدرجة كبيرة بالمعلومات المحاسبية المنشورة عند اتخاذ قرار الإستثمار في الأوراق المالية وعدم كفاية نظام المعلومات المالي من وجهة نظر المستثمر السعودي .

هذه الدراسة تركز على الاستثمار في سوق الأسهم السعودي ، بينما دراستي عن استخدام المعلومات في كل أنواع التمويل .

(٣) دراسة نور الدين ، ١٩٩٩م^(١) :

هدفت الدراسة إلى إيضاح التطورات التي حدثت في عرض القوائم المالية واستخدامها في التحليل المالي ، وبيان أوجه القصور في القوائم المالية النقدية لتلبية احتياجات المستخدمين ، وإمكانية استخدام قوائم التدفق النقدي في تحليل وتقويم المشروعات وتغطيتها لمتطلبات منح التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية . تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد المصارف في قرارها الخاص بمنح التمويل على أساس دراسة وتحليل القوائم المالية النقدية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي) التي يوجد بها الكثير من العيوب في كيفية قياس الأرباح ، واستخدام التقدير الشخصي في معالجة العمليات المالية ، مما يفقد هذه القوائم موضوعيتها في الإعداد ، وبالتالي يتم التوصل إلى نتائج غير دقيقة ولا يمكن استخدامها كمؤشر لمنح التمويل . اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي باستخدام استمارة الاستبيان في الدراسة الميدانية . توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن مفهوم التقارير المالية واسع وشامل لكل المعلومات ذات العلاقة المباشرة وغير

(١) نور الدين صالح عبيد ، التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي ، الخرطوم ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩٩ م .

المباشرة بمخرجات النظام المحاسبي ودرجة الإفصاح فيها ، وتعدد مفاهيم الأموال أدى إلى تعدد طرق عرض محتويات قائمة التغيرات في المركز المالي لتوفير معلومات مستخدمى القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية ، والعمل على زيادة الإفصاح في قائمة النفقات النقدية للعمليات التشغيلية لتوفير معلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل . أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية وأن تصنف قائمة التدفقات النقدية المعتمدة من المراجع القانوني كجزء من متطلبات العرض والإفصاح ، والعمل على زيادة الإفصاح في عرض البنود لتحقيق الاستفادة القصوى من معلوماتها في اتخاذ قرارات منح التمويل بالإضافة إلى رفع كفاءة متخذي القرارات التمويلية واستخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات التمويلية.

دعت هذه الدراسة إلى الاهتمام باستخدام قائمة التدفق النقدي في تحليل وتقويم المشروعات وليس فقط قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي وذلك لتلبية احتياجات منح التمويل ، وتشير دراستي في الاهتمام بكل القوائم المالية في تقييم واتخاذ قرارات رشيدة في مجال الاستثمار والتمويل.

(٤) دراسة محاسن ، ٢٠٠٠م^(١) .

تمثلت مشكلة الدراسة في عجز المصارف عن تقديم التمويل اللازم للتنمية لعجز السيولة بالمصارف ومما يؤدي إلى مشاكل تؤثر على نتائج الأعمال ، والتي تنعكس بدورها على الاقتصاد القومي . هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب التي حالت دون مساهمة الجهاز المصرفي في القيام بدوره في تحقيق نسبة اقتصادية واجتماعية . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج التحليل الوصفي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ضعف إمكانية المصرف في تقديم تمويل للقطاع الصناعي كهدف أساسي له لضعف رأسماله وموارده الذاتية . أوصت الدراسة بإعادة الثقة في الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي بين الجمهور وترقية الخدمات المصرفية واستخدام وسائل حديثة وتسهيل إجراءات العمل .

(١) محاسن عبد الكريم النور ، التحليل المالي للجهاز المصرفي بالتطبيق على مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية ، أمدرمان ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، بحث ماجستير غير منشور ، ٢٠٠٠م .

تبحث هذه الدراسة عن أسباب عجز السيولة في المصارف وبالتالي العجز عن التمويل اللازم للتنمية ، بينما دراستي شملت كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في تقييم واتخاذ قرارات التمويل.

(٥) دراسة أنس (٢٠٠٢م)^(١)

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة عن الاسئلة التالية ، ما درجة استخدام المعلومات المحاسبية المعدة داخل الوحدة المصرفية للقيام بتنفيذ وظيفة اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية في قطاع المصارف التجارية في الاردن؟.

وتكمن أهمية الدراسة في معرفة درجة استخدام المعلومات المحاسبية التي توفرها الموازنات وغيرها من أدوات للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في قطاع المصارف التجارية، وبيان أهمية وأثر المعلومات المحاسبية للقيام بالوظائف الرئيسية في قطاع المصارف التجارية من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية في المصارف التجارية، بيان درجة استخدام الإدارة المصرفية واعتماده على المعلومات المحاسبية للقيام بالوظائف الأساسية لها.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى إن المصارف التجارية تستخدم المعلومات المحاسبية المعدة لديها بدرجة كبيرة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، ويقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية، ويتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية، أوصت الدراسة بضرورة تعريف المصارف لموظفيها لأهمية المحاسبة في توفير المعلومات في تخطيط أنشطة المصارف واعملها المختلفة وتحقيق الرقابة عليها، وضرورة عقد المصارف التجارية دورات لموظفيها من اجل تعريفهم بأهمية واثار استخدام المعلومات المحاسبية للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.

(١) أنس عودة الله القيسي ، أثر استخدام المعلومات المحاسبية علي التخطيط والرقابة في المصارف التجارية الأردنية ، (الأردن : جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٢ م).

اهتمت هذه الدراسة بأثر المعلومات المحاسبية على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في المصارف التجارية، ويستفاد منها في إن معرفة قرارات الاستثمار والائتمان داخل المصارف التجارية يساعد على إدارة المخاطر في تلك المصارف، وهي بذلك تختلف عن دراستي بأنها لم تهتم بأثر ودور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تلك البنوك في إدارة التمويل وإدارة المخاطر.

(٦) دراسة المقام، (٢٠٠٤)^(١)

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات المصرفية حيث تكمن مشكلة الدراسة في المؤسسات المصرفية التي تواجه مشكلة صعوبة في عملية إتخاذ القرارات الخاصة بمنع التمويل وقد يتعرض إلي مخاطر مالية صعوبة في عملية إتخاذ القرارات الخاصة بمنع التمويل وقد يتعرض إلي مخاطر مالية عند إتخاذ هذا القرار وذلك بسبب إعتماها على بيانات نظم المعلومات المحاسبية وقد لايتصف بالخصائص الفرعية للمعلومات الجيدة التي تحدث اثر في سلوك متخذي القرار بمعنى أنها تكون شاملة لكافة اهتمامات مستخدميها. هدفت الدراسة إلى، التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في عملية إتخاذ القرار. والتأكد من أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات والاستعلام عن مقدرة العميل . وتبسيط الضوء على مخاطر التمويل حيث يعتمد الدارس على المقابلات الشخصية والمصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمجلات والدورات والمصادر الأولية المتمثلة في المقابلات الشخصية وكانت في حدود بنك التنمية الإسلامي في الفترة ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٣م.

يتضح أن هذه الدراسة تقتصر على دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بمنع التمويل نتيجة للتعرض للمخاطر المالية عامة بينما تناولت دراستي دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في كفاءة وفعالية إدارة التمويل والمخاطر المصرفية.

(١) المقام محمد منصور عبودي ٢٠٠٤م - دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية - دراسة حالة بنك التعاون الإسلامي من (٢٠٠٣-٢٠٠٠)، (الخرطوم: ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، ٢٠٠٤م) ..

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل أهمية مفهوم ومقومات الملائمة في المعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات سوق المال، كما قام بتحليل مدي توافر هذه المعلومات التي تطلبها قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢م في مصر، وقد جات هذه الدراسة في أربعة مباحث اهتمت بدراسة مفهوم ملائمة المعلومات المحاسبية لسوق المال بمصر، ومقومات الملائمة في المعلومات المحاسبية التي تتطلبها قانون سوق المال رقم (٩٥) وفقاً للائحة التنفيذية. توصل الباحث إلي إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعي وفاء هذه المعلومات في الوقت المناسب لاحتياجات متخذي القرارات في سوق المال وهي التي تمكن مستخدمي هذه المعلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة مستقبلاً، كما تمكنهم من التعرف علي دقة توقعاتهم السابقة، وبالتالي تصحيح هذه القرارات وتعديلها وفقاً لهذه المعلومات .

وأيضاً الملائمة في المعلومات المحاسبية خاصة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على سلوك متخذي القرار في سوق المال، وتعد معياراً من معايير قياس جودة المعلومات ، كما إن ملائمة ومصادقية المعلومات المحاسبية خاصيتان رئيسيتان يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى يتمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار المناسب في السوق.

هذه الدراسة قامت بتحليل أهمية مفهوم ومقومات الملائمة في المعلومات المحاسبية وهذا يتفق مع دراستي بينما تختلف عنها بالإضافة إلى ذلك تناولها الخصائص النوعية الأخرى ودورها في التمويل وإدارة المخاطر المصرفية.

تمثلت مشكلة الدراسة في الصعوبات التي تواجه الإدارات المختلفة في مجال اتخاذ القرارات مع عجز المحاسبة عن الوفاء باحتياجات الإدارة من المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب. هدفت الدراسة إلي تحليل نظم

(١) صام الدين محمد متولي ، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال،(الخرطوم: اندرمان، مطابع العملة ٢٠٠٥م)،ص٢١.

(٢) إصلاح عمر حاج نور عمر، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في صنع القرار، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٦م).

المعلومات المحاسبية وتوضيح مدى إسهام هذه النظم في صنع عملية وصنع القرار ومحاولة التعرف على أوجه القصور التي تواجه الإدارات في مجال تطبيق الأنظمة الالكترونية ودور الخبرة البشرية القائمة على هذه النظم. تكمن أهمية الدراسة في تحديد إمكانية تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في ظل استخدام نظم المعلومات الالكترونية في مجال اتخاذ القرارات الإدارية وترشيدها.

أعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي واستخدام دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في شركات المساهمة السودانية توفر معلومات ذات كفاءة تتيح الموازنة بين المنافع والمخاطر للبدائل المتاحة مما يسهل عملية الاختيار الأفضل لمتخذ القرار، عدم الوعي بأهمية التقنية وقلة الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الحوسبة المالية عقبة تواجه التطور المحاسبي، أوصت الدراسة بضرورة نشأ بنية متكاملة من شبكات الاتصالات تعمل على تدفق المعلومات بين الشركة والعالم الخارجي، والعمل على تأهيل الكوادر البشرية وتنقيفها تكنولوجيا. هذه الدراسة اهتمت بتحديد إمكانية تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في ظل استخدام نظم المعلومات الالكترونية في مجال اتخاذ القرارات وتحديد الصعوبات التي تواجهها.

(٩) دراسة محمد، (٢٠٠٦م)^(١)

أثرت تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الإدارية، حيث أوضحت الدراسة الدور الكبير الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في كل مراحل الإدارة الإستراتيجية داخل المنظمة والحواجة البشرية إلي المعلومات للتعرف علي نقاط الضعف والقوة داخل المنظمة. حيث أشارت الدراسة إلي بحث الإنسان عن إدارات تساعد مما أدى إلى ما يعرف بثورة المعلومات حيث يمكن استخدام رسم السياسات بناء لاستراتيجيات واتخاذ القرارات. حيث تكمن مشكلة الدراسة في أن التطور الكبير الواسع في مجال المعلومات الذي أتاح الكثير من الرسائل

(١) حمد على حسن ، دور نظم المعلومات في دعم اتخاذ القرارات دراسة حالة بنك الشمال ، (الخرطوم:جامعة الخرطوم ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، ٢٠٠٦ م).

والأساليب لنقل واسترجاع المعلومات، وتعتبر المعلومة الأمر الذي يمكن المنظمات قديماً لتحديد الأهداف وتظهر أهمية الدراسة في، دراسة ومعرفة نظم المعلومات المحاسبية في عملية دعم إتخاذ القرار، دراسة المعلومات إدارياً يربط ما بين أساليب المحاسبة ومفهوم إتخاذ القرار. إعطاء فكرة واضحة وشاملة عن التطور الذي يشهده مجال المعلومات المحاسبية حديثاً يمكن الاستفادة منه لتحقيق العديد من المزايا للمنظمات التي تبحث عن أعلى ربح ممكن.

هذه الدراسة تناولت اثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على إتخاذ القرارات الإدارية، واختلفت عن دراستي بعدم تطرقها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في تقييم التمويل وإدارة المخاطر المصرفية.

(١٠) دراسة نفين، (٢٠٠٦)^(١)

تناولت الدراسة مشكلة مدى تأثير تحليل المعلومات المحاسبية التي تترتب على الاندماج بين الشركات على أسعار الأسهم في أسواق المال، تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى قابلية السوق المصري لثقافة الاندماج، والتعرف على الطريقة التي يتم بها اندماج الشركات في مصر، هدفت الدراسة إلى بيان معيار التقارير المالية الدولية IFRS3 والخاص بتجميع الأعمال والذي ينظم عملية الاندماج والمشاكل المحاسبية الملازمة لهذه العمليات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها لا يوجد تأثير لاندماج الشركات المالية والسوقية المشتقة من المعلومات المحاسبية، تأثرت أسواق الأوراق المالية المصرية بالظروف البيئية المحيطة سواء المحلية أو الدولية تأثيراً كبيراً، عدم وجود معايير واضحة ومحدودة تحكم المعالجة المحاسبية عند اندماج الشركات في مصر، أوصت الدراسة بضرورة إنشاء بنك للمعلومات يحتوى على كافة المعلومات المحاسبية والمالية الخاصة بالشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات لما لها من تأثير ايجابي يتمثل في زيادة جودة المحتوى المعلوماتي لقوائم الشركات الختامية.

(١) نفين حمدي محمد عبد الرحمن، دراسة تحليلية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن اندماج الشركات وأثرها علي أسعار الأسهم، (القاهرة: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٧ م).

هذه الدراسة تناولت مدى تأثير تحليل المعلومات المحاسبية على اندماج الشركات في مصر ، وتناول الباحث في هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية في قرارات التمويل.

(١١) دراسة يوسف ، ٢٠٠٧م^(١)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وإلى التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالشركات المساهمة الفلسطينية.

ولمعالجة الموضوع أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع، كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والدوريات والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، كما تم الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

توصل الباحث إلى أن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً وحيوياً عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، وتعتمد الإدارة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإدارية.

إلا أن الدراسة اهتمت بالشركات المساهمة في فلسطين فقط، وأهملت الأنواع الأخرى من الشركات كما اقتضت الدراسة على دولة فلسطين فحسب دون التطرق إلى المعلومات المحاسبية في أنواع الشركات الأخرى.

(١٢) دراسة كباشي ، (٢٠٠٨م)^(٢)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمكلفين لتكون أساس يعتمد عليه في التحاسب

(١) يوسف محمود جربوع، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين)، الدراسة عبارة عن مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٧م.

(٢) كباشي حميدان عبد الله إبراهيم، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على موثوقية ديوان الضرائب بالقوائم المالية للمكلفين، (الخرطوم :جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨م).

الضريبي وعدم الإفصاح اللازم للمعلومات بالقوائم المالية للمكلفين الذي يؤدي إلى عدم ثقة ديوان الضرائب. اهتمت الدراسة بالضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات بالسودان، وأهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للممولين، وأهمية معرفة مشاكل التهرب الضريبي وأساليب معالجتها.

هدفت الدراسة إلى معرفة مشاكل تحديد وقياس الوعاء الضريبي ومعرفة أسباب عدم ثقة ديوان الضرائب في الحسابات الختامية الخاضعة للضريبة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي والتاريخي. اختبرت الدراسة فرضيات منها، عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين يؤدي إلى صعوبة قياس وعاء الضريبة، وعدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي، مما يؤثر سلباً على وعاء الضريبة وثقة ديوان الضرائب .

توصلت الدراسة إلى إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للممولين يؤدي إلى سهولة قياس وعاء الضريبة في ديوان الضرائب ويحد من التهرب الضريبي، ويؤثر إيجاباً في ثقة ديوان الضرائب. ويرى الباحث إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين يحد من التهرب الضريبي وقياس وعاء الضريبة بطريقة صحيحة، ويؤدي إلى ثقة ديوان الضرائب في القوائم المالية للمكلفين مع ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمكلفين واتفقت مع دراستي في تناولها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، واختلفت معها بالإضافة إلى ذلك لتشمل إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية السودانية.

(١٣) دراسة بشير، (٢٠٠٩) ^(١)

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات في سوق المال. ودلت نتائج هذه الدراسة على

(١) بشير احمد محمد نور ، مفهوم المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات في سوق المال ، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٩ م).

اعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية على الرغم من عدم كفايتها لاتخاذ قراره الاستثماري إضافة لوجود علاقة ارتباط موجب تام بين المتوسط المرجح للعائد المحاسبي والمخاطر السوقية. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وخاصة المتعلقة بالأرباح المستقبلية التي تمكن من تقدير المخاطرة، كما أوصت الدراسة بضرورة شمول التقارير والقوائم المالية المنشورة على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وصحيحة عن الموقف المالي للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وأهتمت الدراسة بدور المعلومات المحاسبية في احتياجات مستخدمي المعلومات في سوق الخرطوم للأوراق المالية لتحقيق كفاءة السوق في وقت يمكن المستثمر من اتخاذ قراره.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من خلال استخدام المنهج الاستنباطي في تحديد طبيعة المشكلة وتحليل الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي للتعرف على الدور الذي تقوم بت المعلومات المحاسبية في احتياجات مستخدمي المعلومات في أسواق الخرطوم للأوراق المالية.

(١٤) دراسة رشا حمادة ٢٠١٠م^(١)

هدفت الدراسة إلى تعريف أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تعرف مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها.

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بالإطار النظري، المتاحة في الكتب والرسائل الجامعية والدوريات؛ وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، وعلى المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة التي تضمنت الضوابط الأربعة للرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

توصلت الدراسة إلى أن لضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وأن لضوابط الرقابة في الوصول إلى نظم

(١) رشا حمادة ، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٦ - العدد الأول - ٢٠١٠.

المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر متوسط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. إلا أن هذه الدراسة لم تهتم بالجانب التنظيم و التسيير على زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

(١٥) دراسة أمل ٢٠١٠م.^(١)

تناول البحث أهمية إعداد المعلومات المحاسبية إعدادا جيدا حتى تكون القرارات رشيدة ، والتأكيد على أهمية استخدام المعلومات المحاسبية المستخلصة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات وخاصة القرارات التمويلية والاستثمارية من حيث الحاجة للتمويل والاستثمار ومقداره، بحيث تؤدي إلى نتائج جيدة لتحقيق أهداف المنشأة. تمثلت مشكلة البحث في تجاهل الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة، عدم إدراك الإدارة لدور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، كيفية تحديد المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية اتخاذ القرارات. تجسدت أهمية البحث في المعلومات المحاسبية وأهميتها في ترشيد القرارات، البحث عن الاستخدام الأمثل للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، أهمية التمويل لمعظم المنشآت التي تعاني من العجز المالي، زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية لصنع القرار مثل المستثمرين والإدارة والجهات التمويلية الخارجية. هدف البحث إلى التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، بيان المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها للمساعدة في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية، بيان أهمية المعلومات المحاسبية وجدواها في عملية اتخاذ القرارات بصفة عامة. أستخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والتحليلي الوصفي. وقد اعتمد البحث على اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: معلومات القوائم المالية تمثل مصدرا أساسيا لاتخاذ القرارات .

الفرضية الثانية: المعلومات المحاسبية توفر مؤشرات تساعد في تقويم وترشيد قرارات التمويل .

الفرضية الثالثة: المعلومات المحاسبية تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار .

يحتوي البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة وشملت الإطار المنهجي،

(١) أمل جعفر عطا المنان محجوب، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، ٢٠١٠م).

الدراسات السابقة، الفصل الأول بعنوان مفاهيم المعلومات المحاسبية وعرض من خلال مبحثين، اختص المبحث الأول على مفاهيم البيانات والمعلومات واستعرض المبحث الثاني المعلومات المحاسبية. أما الفصل الثاني بعنوان اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وعرض من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول اتخاذ القرارات بينما يوضح المبحث الثاني القرارات التمويلية والمبحث الثالث القرارات الاستثمارية. أما الفصل الثالث فتضمن الدراسة الميدانية والتي اعتمدت على إعداد استمارة الإستبانة وجمعها وتحليلها وتوصل البحث إلى نتائج منها المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات معلومات القوائم المالية لها دور في تقييم السياسات المالية التي تتخذها الإدارة المعلومات المحاسبية توضح مقدرة المنشأة في الوفاء بالالتزامات المالية أوصى البحث بالآتي الحرص على تجميع البيانات المحاسبية الدقيقة عن الموقف المالي للمنشأة. إعداد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالموصفات المناسبة للمنشأة. الاهتمام بالاعتماد على المعلومات المحاسبية الجيدة في إعداد القوائم المالية.

(١٦) دراسة هدى ٢٠١١م^(١)

هدف البحث إلى إبراز أثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات التمويل في البنوك التجارية دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني. تمثلت مشكلة البحث في أن نظرا لوجود إدارة تتخذ قراراتها متجاهلة للتقارير المالية والتوصيات الموجهة من قبل القسم المحاسبي تكون النتيجة وجود قرارات غير رشيدة أدت إلى نتائج غير مرضية وانحرافات في أداء المؤسسة. وان هناك إدارة ليس لديها الخبرة الكافية أو المعرفة الكاملة بالمعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى عدم نجاح عملية اتخاذ القرار وتتسبب في تدهور الموقف المالي. وأيضاً نقص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة حيث تعد بعد مرور فترات زمنية طويلة تفقدها قيمتها الأمر الذي يترتب عليه معلومات خاطئة ومحدودة. تأتي أهمية هذا البحث من أن كثير من المنشآت تعاني من العجز المالي وذلك للاستفادة في تمويل الاحتياجات

(١) هدى جادين البدوي، اثر المعلومات المحاسبية على قرارات التمويل في البنوك التجارية، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١١م).

الضرورية وتحقيق أهداف المنشأة وأهمية المعلومات المحاسبية والأثر الكبير الذي تساهم به في ترشيد متخذي القرارات في اتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق أهداف المنشأة .يسعى البحث لاختبار الفرضيات التالية تزيد فرص منح التمويل عندما تزيد تدفقاته النقدية الداخلة . المعلومات المحاسبية تعد احد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذي قرارات منح التمويل . اعتمد البحث على مزيجا من مناهج البحث العلمي: المنهج الاستنباطي، المنهج التاريخي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي ، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني . توصل البحث إلى عدد من النتائج منها الاعتماد بنسبة كبيرة على المعلومات المحاسبية المتاحة للبنك ومدى فهمها من قبل الإدارة يمكنها من منح التمويل بصورة سهلة .إن نسبة التداول من أهم النسب المالية التي تركز عليها البنوك التجارية في القيام بأعمالها . خرج البحث بعدة توصيات منها على الباحثين المواصلة في هذا الموضوع حتى تتضافر الجهود من أجل تحقيق الوعي للمجتمع ككل عن دور التمويل في زيادة الاقتصاد وزيادة الدخل وتحقيق الرفاهية للمجتمع على بنك السودان زيادة مرونته في التعامل مع البنوك التجارية وخاصة في قوانين منح التمويل .هناك أنواع كثيرة للتمويل فعلى البنوك التجارية تكوين تشكيله منها وعدم الوقوف على نوع فقط. أن يكون هناك دور ورأى للبنوك التجارية لأي قرار يصدر من بنك السودان.

(١٧) دراسة ابوبكر ٢٠١٦م^(١)

تناول الباحث أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار منح التمويل المصرفي وتمت صياغة مشكلة البحث في شكل أسئلة للإجابة على ما إذا كانت هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة بقائمة المركز المالي وقرار منح التمويل المصرفي ؟ وكذلك ما إذا كانت هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة بقائمة الدخل وقرار منح التمويل المصرفي ؟ وهل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة بقائمة التدفقات النقدية وقرار منح التمويل المصرفي. هدفت الدراسة إلى دراسة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير

(١) ابوبكر محمد الطريفي الامام، اثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار منح التمويل المصرفي ،(جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٦م).

المالية وخصائصها النوعية بشكل يساعد في صنع وترشيد قرارات ولا سيما قرار منح التمويل المصرفي .

ولقد توصل الباحث إلى نتائج تؤيد صحة الفرضيات السابقة أبرزها إن عملية منح التمويل في البنك الذي أجريت عليه الدراسة الميدانية (بنك امدرمان الوطني) تعتمد على الضمانات الشخصية والعينية والملائمة المالية للعميل أكثر من الاعتماد على تحليل معلومات القوائم المالية. وفي ضوء نتائج هذا البحث قدم الباحث توصيات أهمها ضرورة نشر القوائم المالية لكل مشروع ومراعاة معيار العرض والإفصاح وذلك لتوفير أكبر قدر من الاستفادة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين.

(١٨) دراسة علاء ٢٠١٦ م.^(١)

قدمت الدراسة إحاطة نظرية عن نظام المعلومات المحاسبية وطبيعة عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة في المنظمة، فضلاً عن التعرف على طبيعة العلاقة والأثر القائم بين نظام المعلومات المحاسبية والقرارات الإدارية الرشيدة، وقد تركزت مشكلة الدراسة حول مدى اعتماد متخذي القرارات الإدارية في المنظمة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، فضلاً عن إمكانية التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

واعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات الخاصة بوجود علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الرشيدة. وبهدف الإجابة عن الآثار البحثية فقد تبنت الدراسة أنموذجاً فرضياً يعبر عن العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة ، إذ يعتبر نظام المعلومات المحاسبية متغيراً مستقلاً يؤثر في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة كمتغير معتمد تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مجموعة أساليب إحصائية مناسبة للتحليل ، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها أن نظام المعلومات المحاسبية المعتمد في المنظمات المبحوثة له علاقة ارتباط وتأثير معنوية في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

(١) علاء عبد السلام مصطفى محمد العباسي ، دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الادارية الرشيدة، cc by 4.0/(IUG journal of economic and business (Islamic university Gaza).

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات للمنظمات مجتمع الدراسة أهمها ضرورة تقديم الدعم من قبل الإدارة العليا في تبني نظام المعلومات المحاسبية بشكل اكبر، كما يجب أن تعمل على زيادة إدراكها لدور هذا النظام ومدى تأثيره في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

(١٩) دراسة عبد الله ٢٠١٧م.^(١)

تناول البحث أثر نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية، تمثلت مشكلة البحث في أن كثير من المنشآت الصناعية لا تهتم بنظام المعلومات المحاسبية رغم الحجم الكبير من البيانات المالية وشدة المنافسة مما يؤدي إلى عدم قدرة المنشآت الصناعية على توفير بيانات مالية ذات جودة عالية وفورية تمكنها من اتخاذ القرارات الإدارية، نبعت أهمية البحث من أهمية القطاع الصناعي من خلال الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية التي تنعكس على رفاهية الشعب ومن أهمية نظم المعلومات المحاسبية التي تقوم بمعالجة البيانات المالية المدخلة من واقع المستندات لتخرجها معلومات محاسبية أكثر دقة وفورية تنعكس على فعالية وكفاءة القرارات الإدارية لكافة المستخدمين، وهدف البحث إلى دراسة الأساس النظري والفكري لنظم المعلومات المحاسبية وارتباطها بتطوير وترشيد الأداء الإداري ورسم السياسات، والتركيز على أهمية نظم المعلومات المحاسبية ودورها الفعال في سرعة عملية اتخاذ القرارات الإدارية، والتعرف على مدى اعتماد الإدارة على نظم المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار، افترض البحث الفرضيات التالية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطوير الأداء الإداري في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وفعالية التخطيط والرقابة في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية، اعتمد البحث المنهج التاريخي لنتبع الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة الحالة لمعرفة تطبيق نظام المعلومات المحاسبية وأثره في ترشيد

(١) عبد الله جاد المولى، أثر نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات الادارية،(جامعة الامام الهادي ، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٧م).

القرارات الإدارية، والمنهج الاستقرائي لتحديد مدى صحة الفرضيات، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها استخدام نظام المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة في عملية اتخاذ القرار الإداري، ويجعل القرار الإداري أكثر ملائمة ومقبول إلى كافة الجهات ذات العلاقة، يساعد نظام المعلومات المحاسبية في التوقيت السليم للقرار الإداري، ويخفض التكلفة في ترشيد اتخاذ القرار الإداري ويجعله أكثر اقتصادية، ويساهم في مرونة عملية اتخاذ القرار الإداري، خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات منها العمل على الاهتمام بتطوير نظام المعلومات المحاسبية حتى يصبح قادر على تخفيض درجة المخاطر والتكلفة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار الإداري، وجعل القرار الإداري أكثر ملائمة ومقبول إلى كافة الجهات ذات العلاقة، ضرورة الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة ووضع البدائل المقترحة لمعالجتها، وفي تحسين وتقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة بشركة سكر كنانة المحدودة.

الدراسات الأجنبية:

(¹)Ali Khalaf Abdullah , 2008

يهدف هذا الباحث إلى استخدام طرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على أداء الوحدة الاقتصادية وكذا يكشف الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي. استخدام الباحث المنهج الاستقرائي بواسطة الإطلاع على الدراسات السابقة في المحاسبة التحليلية و الأبحاث العلمية والمقالات المرتبطة بموضوع والدراسات متنوعة من دول عربية ودول أوروبية ، كذلك تم واستخدام المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ومن ثم وصفها وصفًا دقيقًا و ثم ذلك من خلال عمل الاستلانة وتحليلها بموجب الطرق الإحصائية والرياضية. خلصت النتيجة إلى أن هناك تقدما واضحا لأداء الشركة موضوع البحث والذي تبرزه القوائم المالية من ناحية تحقيقها للأرباح وتطور مستوى الأرباح من سنة إلى أخرى،

(¹)Ali Khalaf Abdullah(Financial Analysis and its uses to control performance and detect deviations Arab Academy open in Denmark Faculty of Management and Economics Department of Management in 2008)

وكان بإمكان الشركة تحقيق أرباحا أكبر مما هو مُتَحقّق لو أنها استخدمت الأساليب التي استخدمناها وهي أساليب الرقابة على الأداء وتحليل البدائل. إلا أن الباحث أهتم بدراسة مجمل أنواع الشركات لمختلف الدول العربية والأوروبية مهملًا بذلك اختلاف بين الأيدلوجية وسياسية و الاقتصادية لتلك الدول.

(¹)XU Hongjian. 2003 (2)

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف عوامل النجاح الحاسمة لجودة بيانات نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين فئات حملة الأسهم وفهمها، وجودة البيانات في أنظمة المعلومات المحاسبية؛ إذ إن حملة الأسهم الرئيسيين هم: منتجو المعلومات، وأمناء المعلومات، مديرو المعلومات، مستخدمو المعلومات.

وقد قام الباحث بإجراء دراسة عملية على سبع منظمات استرالية لمعرفة ما قد يعدونه عوامل حاسمة لجودة بيانات نظم المعلومات المحاسبية فضلاً عن استبيان موجه إلى مدققي حسابات خارجيين.

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى الوصفي بيانات نظم المعلومات المحاسبية ومن ثم تحليلها.

وقد أظهرت الدراسة إن دراسة الحالات السبع أظهرت أن هناك (٢٦) عاملاً من المحتمل أن يكون لهم تأثير في جودة البيانات في أنظمة المعلومات المحاسبية وتم اكتشاف خمس عوامل مختلفة على نحوٍ بارز بين فئات حملة الأسهم المختلفة وهي: القياس، والتقرير، وجودة إدارة إمداد البيانات، وعمليات المراجعة والمسح. إلا أن هذه الدراسة أهملت جانب الموثوقية وكذا الملائمة مركزاً على الجودة البيانات.

(¹)XU Hongjian. (Critical success factors for data quality accounting information systems,2003).

الفصل الثاني

الاطار النظري للمعلومات الحاسوبية

المبحث الأول: الحاسبة

المبحث الثاني: البيانات والمعلومات الحاسوبية

المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية

المبحث الأول

المحاسبة

تعريف المحاسبة

هي نشاط يقوم على القياس والاتصال من خلال حصر وتجميع وتشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية ، ثم إعداد التقارير اللازمة لإيصال تلك المعلومات لأطراف المعنية والتي لها اهتمامات بأنشطة الوحدة سواء أكانوا أطرافاً داخلية أم خارجية^(١).

وأيضاً هي نظام معلومات يقيس العلاقة المحاسبية للأصول الاقتصادية وتشغيلها وتوصيلها إلى مختلف المستخدمين .المحاسبة هي العلم الذي يقوم بتزويد متخذي القرارات بالمعلومات التي تساعد على تقديم البدائل ، وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية للمشروع ؛ فهي حلقة الوصل بين أنشطة المشروع ومتخذي القرارات ، حيث تقوم المحاسبة بقياس أنشطة المشروع بقيد البيانات عن هذه الأنشطة ثم يتم تحديد هذه البيانات لحين الحاجة إليها ، ثم يعاد تشغيلها لتصبح معلومات مفيدة وبذلك يمكن القول إن البيانات عن أنشطة المشروع هي المدخلات إلى النظام المحاسبي ، وأن المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار هي المخرجات^(٢).

المحاسبة علم اجتماعي نما وتطور عبر التاريخ معتمداً على فروع المعرفة الأخرى، والمحاسبة هي مهنة تتم مزاومتها ، ونظام يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث الاقتصادية التي تحدث في المنشأة ، ثم يتولى تفسير النتائج التي تترتب على هذه العمليات والأحداث ، كذلك هي نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه العمليات في اتخاذ القرارات ، كذلك هي العلم الذي يسعى لتوصيل المعلومات الملائمة لمتخذي القرار، كما أنها العلم الذي يحلل الأثر الاجتماعي لنشاط المنشأة على البيئة التي تعمل فيها^(٣).

(١) محمد سعيد الصبان ، دراسات في المحاسبة المالية (الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠٥م) ص ١١

(٢) ثناء على القباني ، مبادئ المحاسبة (الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠٥م) ص ٩

(٣) محمد عطية مطر وآخرين ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (الأردن: الأردن دار حنين ، مكتبة الفلاح ،

فالمحاسبة علم ديناميكي يتغير بتغير الظروف البيئية المحيطة له مما انعكس على تطور أهداف المحاسبة الشكل الذي يجسد دورها في المجتمع سواء أكان على صعيد الاقتصاد الوطني أم صعيد المؤسسة نفسها ، بل وحتى على مستوى الاقتصاد الدولي ، وهي نظام للمعلومات يتمثل في إنتاج وخلق للمعلومات المحاسبية وتقديمها لمستخدميها والمستفيدين منها في صناعة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة لتغطية مختلف أوجه النشاط الاقتصادي^(١)

النشأة والتطور :

يمكن تقسيم نشأة وتطور المحاسبة في المراحل التالية :

(١) الحقبة التاريخية الأولى^(٢) :

وهي الفترة منذ القدم وهي نهاية القرن الخامس عشر قبل الميلاد (تاريخ ظهور مؤلف باشميو عن القيد المزدوج) . ولقد أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات ترجع إلى عهد الأشوريين في حوالي ٣٥٠٠ ق.م ؛ إذ حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب أو حجار . ثم النظام الذي خلقه المصريون ، ثم اليونانيون في أثينا ، وينسب إلى هذا النظام أول حساب للمدفوعات الحكومية عن الفترة من عام (٤١٨-٤١٥) ق.م خلال هذه الفترة ، وفي عهد الإمبراطورية اليونانية والرومانية خُطت المحاسبة خطوات واسعة بفضل العوامل التالية:

(أ) لاستخدام وحدة النقود لعملية التبادل التجاري بدءاً من القرن السادس ق.م .مما أدى إلى توفير ركن مهم من أركان القياس المحاسبي .

(ب) ظهرت بعض الأنظمة العددية المتطورة نسبياً والتي بدأت بالنظام العددي اليوناني ، ثم النظام العددي الروماني بعد ذلك ، وأخيراً النظام العددي الهندي . العربي ، أما الرومان فقد ابتكروا نظاماً عددياً خاصاً بهم وهو أبسط شكلاً وأقل عدداً من الرموز اليونانية ، وتسمى حالياً بالأرقام اللاتينية.

(١) عبد الماجد عبد الله حسن، المحاسبة المالية ، (امدرمان ، دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ،

٢٠٠١م) ، ص ٩

(٢) محمد عطية مطر وآخرين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥-٢٨.

أما النظام (الهندي -العربي) فيجمع الدارسون على أن الفضل في تعميمه ونشره في أوربا يعود إلى التجار العرب الذين ازدهرت تجارتهم في أوربا والشرق الأقصى خلال القرنين العاشر والحادي عشر قبل الميلاد . وهو نظام يقوم على تسعة أعداد أساسية وتعرف حالياً بالإفرنجية ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ وأضاف إليها العرب الصفر لتصبح عشرة ، وفي بداية القرن الثالث عشر كانت سجلات المحاسبة بدائية حيث يثبت فيها التاجر والمقرض معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير . وكذلك المعاملات النقدية . وكان التاجر يخضعها لرقابته الشخصية ، وأُطلق عليها القيد المزدوج ، ولكن في بداية القرن الرابع عشر ميلادي .حدث تطوران مهمان في عالم التجارة ؛ إذ تركا آثاراً في الوظيفة المحاسبية .

(١) ازدياد العمليات الآجلة في المعاملات التجارية .

(٢) انتشار الفروع والوكالات البعيدة عن مراكزها الرئيسية ، خصوصاً بعد توسيع التجارة الأوربية والإيطالية مما جعل من الصعب التعبير عن العمليات بالقيد المفرد . وبذا بنيت بذور القيد المزدوج في الأنظمة المحاسبية لبعض المشروعات الرائدة خلال هذه الفترة التاريخية .

(٢) الحقبة التاريخية الثانية :

هي فترة نشأة المحاسبة المعاصرة (١٤٩٤-١٧٧٥م) وهي فترة القيد المزدوج، وتشير الأدلة التاريخية بأنه تم تطبيق قاعدة القيد المزدوج في فلورنسا الإيطالية في نهاية القرن الثالث عشر^(١).

وفي خلال هذه الفترة ظهر أول كتاب في المحاسبة على يد عالم الرياضيات الإيطالي "لوقا باتشيلو" عام ١٤٩٤م ، وضع فيه أساس المحاسبة العلمية . ويبيّن أنه علم له قواعده ، و مبادئه ، ويبيّن فيه طريقة تسجيل العمليات التجارية المادية وتصنيفها وتلخيصها واستخراج نتائجها وبيان المركز المالي للمشروع .وأخذ علم المحاسبة بعد ذلك يتطور بشكل سريع. ؛ إذ كتب العالم الإنجليزي (صاوارد كاسل) في عام ١٥٤٣م كتاباً آخر في مسك الدفاتر . وفي عام ١٥٨١م أسس أول معهد للمحاسبة في مدينة البندقية بإيطاليا . ولاشك أن التطور التجاري والصناعي أثر بشكل واضح في المحاسبة ؛ إذ مكّن المهتمين من استعمال الآلات الحاسبة التي

(١) عبد الماجد عبد الله حسن ، المحاسبة المالية ،مرجع سابق، ص ص٦٠،٥

اختصرت الكثير من العمليات الحسابية . وها هو الحاسوب قد أخذ موقعه في أعمال المحاسبة فاختصر العديد من الإجراءات المحاسبية اليدوية ، وأصبحنا بواسطته في وسعنا أن نحصل على المعلومات والجداول والتحليلات المالية في وقت سريع ^(١).

(٣) الحقبة التاريخية الثالثة :

وهي تمثل عصر المحاسبة الذهبي وهي الفترة بين ١٧٧٦م وحتى الآن ؛ إذ تطورت المحاسبة من مجرد نظام بدائي لإمسك الدفاتر إلى نظام معلومات متطور . وتعد الثورة الصناعية نقطة تحول في تاريخ التطور الاقتصادي ، وقد كان لها عظيم الأثر في الفكر المحاسبي وبظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة ظهر المشروع كشخصية معنوية مستقلة وامتازت هذه الفترة بتطور المحاسبة بظهور نظرية الوكالة ونشوء الإفصاح المحاسبي وتطوره ^(٢).

ولقد بدأ الاهتمام بتنظيم شئون مهنة المحاسبة في النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، ويُعد معهد المحاسبين المعتمدين في اسكتلندا (ICAS) والذي تأسس عام ١٨٥٤م أول منظمة مهنية محاسبية ، ثم تأسس بعده معهد المحاسبين المعتمدين في إنجلترا وويلز (ICAEW) في عام ١٨٨٠م ، والمعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين تأسس عام ١٨٨٧م ، وساهمت هذه المعاهد في تطور نمو المعرفة المحاسبية ؛ إذ أخذت على كاهلها وضع قوانين ملزمة لأعضائها ، وإصدار النشرات المحاسبية ، ونجد أن الطفرة الكبيرة في نظم المعلومات وظهور الحاسوب واستعماله في مختلف المجالات ومنها المحاسبة . أدى إلى تنظيم دور المحاسبة ، ومن ثم التأهيل المحاسبي لتقديم المزيد من المعلومات المحاسبية للأطراف الجديدة التي تستخدم هذه المعلومات ^(٣) ، ونتيجة لهذا التطور نجد أن المحاسبة تطورت في الاتجاه الذي يزيد من فعالية الخدمات التي توفرها المحاسبة للمجتمع وتكتسب هذه السمات من كونها علم اجتماعي يفترض له أن يتفاعل دائماً مع ظروف البيئة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، ومثلها مثل فروع المعرفة الأخرى ، كانت في

(١) خالد أمين عبد الله وآخرين، أساسيات المحاسبة وطرقها ، (عمان، دار وائل ، ١٩٩٧م) ص ٣

(٢) عبد الماجد عبد الله حسن ، المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص ٦

(٣) عبد الماجد عبد الله حسن ، المحاسبة المالية ، نفس المرجع ، ص ٦، ٥

بداية نشأتها عامة وبسيطة ، لكنها تفرعت مع مرور الزمن استجابة للاحتياجات المستجدة، ونشأت منها فروع متخصصة نوجز منها ما يلي :

- المحاسبة المالية: (Financial Accounting)

وتُعد المحاسبة المالية بمثابة الأصل الذي تفرعت منه الفروع الأخرى للمحاسبة ، وتهتم بتحليل وتسجيل ، أو تصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المنشأة والغير وذلك بقصد إعداد تقارير مالية خارجية توفر لمستخدمي هذه التقارير معلومات مالية عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، ولذا يركز الهدف الرئيس لهذا الفرع من فروع المحاسبة بالإضافة إلى توفير الخدمات الحمائية (Custodian services) لأصول المنشأة ، على قياس الربح والمركز المالي للوحدات الاقتصادية^(١).

- محاسبة التكاليف (Cost Accounting):

وهي عبارة عن مجموعة المبادئ والمفاهيم والطرق والأساليب والنظريات التي تبحث في متابعة عناصر الإنفاق في وحدة بغرض قياس تكلفة النشاط والرقابة عليها ، وترشيد قرارات الإدارة بشأنها ، ويكون ذلك من خلال القيام بعملية تسجيل وتحليل وتفسير الأحداث التكاليفية للوحدة ككل والمعبر عنها في صورة وحدات نقدية^(٢).

(أ) قياس تكلفة المنتج.

(ب) الرقابة على عناصر التكلفة بقصد ترشيد الانفاق .

(ج) وضع المعايير الملائمة لعناصر التكلفة باعتبارها مقاييس ، أو مؤشرات تستخدمها الإدارة في مجالات التخطيط ، والرقابة وتقييم الأداء .

(د) توفير المعلومات الملائمة للإدارة في مجال اتخاذ القرارات .

- المحاسبة الإدارية: (Managerial Accounting)

يُعد هذا الفرع من فروع المحاسبة من حيث أغراضه مكملاً لأغراض محاسبة التكاليف ؛ وذلك من حيث السعي نحو توفير المعلومات المحاسبية الملائمة

(١) محمد مطر ، المحاسبة المالية ، ط ٣ ، (عمان ، دار حنين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠) ص ٢١

(٢) صالح عبد الله الرزق وعطا الله وارد خليل ، محاسبة التكاليف الفعلية (عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ،

لأغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات ، وبعبارة أخرى فإن المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف ، يشكلان معاً الجزء من النظام المحاسبي المختص بتوفير مدخلات التقارير المالية الداخلية ، وتختص المحاسبة الإدارية بتجميع وتصنيف وتفسير البيانات والمعلومات التي تساعد الوحدة على تحقيق أهدافها والتي تتضمنها الخطط الخاصة بها ، وتعمل على صياغة الخطط والتعبير عنها في صورة موازنات تقديرية ، كما تساعد على القيام بوظيفة الرقابة عن طريق إعداد تقارير الأداء التي تحقق عملية المتابعة ، عن طريق مقارنة النتائج بالخطط وتحليل الانحرافات^(١).

المحاسبة الضريبية : (Tax Accounting)

يختص هذا الفرع من فروع المحاسبة بتحديد عناصر الإيرادات والمصروفات التي تشكل الوعاء اللازم لاحتساب ضريبة الدخل ؛ وذلك بموجب أحكام القوانين والتشريعات الضريبية السائدة ، وتتزايد أهمية المحاسبة الضريبية في عصرنا الحاضر ؛ وذلك نظراً لتزايد أهمية جباية الدخل كعنصر من عناصر إيرادات الدولة ، وذلك ما جعل المجامع المهنية المحاسبية تولى عناية خاصة نحو وضع القواعد والمعايير المحاسبية الخاصة باحتساب الوعاء الضريبي للشركات المساهمة ، خصوصاً بعد تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية^(٢).

- تدقيق الحسابات : (Auditing)

وهي عملية منظمة تهتم بتجميع وتقييم الأدلة الموضوعية المتعلقة بما تم من الأحداث الاقتصادية وتوضح إلى أي مدى التنفيذ للمعايير الموضوعية ، ثم توصيل النتائج إلى المهتمين بها^(٣).

المحاسبة القومية : (National Accounting)

يختص هذا الفرع بقياس الناتج القومي ، الدخل القومي ، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية القومية في هذا الناتج ؛ وذلك باستخدام جداول

(١) أحمد نور وأحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الإدارية (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٩٣ م) ص ٥.

(٢) محمد مطر ، المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣.

(٣) محمد السيد الناعي ، المراجعة إطار النظرية والممارسة ، ط ٢ ، (المنصورة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، ١٩٩٢)

المدخلات والمخرجات ، كما يوفر أيضاً المبادئ والأسس والإجراءات اللازمة لإعداد موازنة الدولة والحسابات القومية الختامية وجداول التدفق النقدي والميزان التجاري وميزان المدفوعات .

وتتصاعد أهمية المحاسبة القومية في عصرنا الحاضر خصوصاً في البلدان النامية ؛ لما لنظم المحاسبة القومية من دور بارز في إعداد وتنفيذ خطط التنمية. ويُجمع الباحثون على أن جزءاً كبيراً من أسباب مشكلة التخلف التي تعاني منها هذه الدول . يرتبط أساساً بتخلف نظم المحاسبة القومية فيها^(١).

المحاسبة الحكومية: (Governmental Accounting)

ويختص هذا الفرع ، بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدة الحكومية؛ فتحدد المبادئ ، الأساليب ، الإجراءات ، التي تحكم الدورة المستندية اللازمة لقياس وتقييم الأنشطة التي تقدمها هذه الوحدات ، كما يوفر الأسس والمبادئ التي تحكم إعداد موازنة الدولة والرقابة على تنفيذها بقصد ترشيد الاتفاق ، وزيادة فعالية الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية^(٢) .

وكما ذكرنا سابقاً بأن المحاسبة من العلوم الاجتماعية تهتم بتقديم الأنشطة الخدمية للمجتمع ، وأنها كعلم اجتماعي يتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها وبالتالي فهي في حالة تطور مستمر مع تطور الوسط الاجتماعي . فهناك العديد من الفروع الحديثة مثل المحاسبة الزراعية ، محاسبة البترول ، المحاسبة البيئية..الخ.

وننتوقع أن يكون المزيد من الفروع للمحاسبة في المستقبل. وسوف نتناول المحاسبة بصفة عامة ممثلة في أهدافها ، الفروض ، المبادئ والأسس التي تحكمها فضلاً عن المعلومات الأساسية للنظام المحاسبي ، ومن ثم خصائص المحاسبة كنظام للمعلومات.

أولاً: أهداف المحاسبة:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية خام تسجل في الدفاتر المحاسبية .

(١) محمد السيد سريا ، المحاسبة في الوحدات الحكومية والحسابات القومية ، (بيروت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م) ، ص ٣.

(٢) محمد مطر ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

- تشغيل ومعالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات وإيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات الصلة ، وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية ^(١).

- إيجاد سجل شامل ودائم لكافة المعاملات أو العمليات المالية مؤيدة بمستندات سليمة، تُتخذ حجة أمام المحاكم في حالة حدوث نزاع مالي بين المؤسسة والمتعاملين معها ، وكذلك يُعد هذا السجل المادة الأساسية التي يقوم عليها عمل المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة المؤسسة .

- تحديد نتائج الأعمال للمؤسسة من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المحاسبية وفق أسس معنية وتصوير المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية.

- العمل على تحقيق أهداف المؤسسة سواء أكانت تهدف إلى تحقيق ربح أم لا ، وذلك من خلال تقديم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة ^(٢).

ثانياً:فروض المحاسبة:

- فرض الاستمرارية:

ويعني ذلك أن الوحدة المحاسبية تتمتع بحياة مستقبلية غير محددة لمزاولة أوجه نشاطها. وإلا أعدت قوائمها في ضوء قواعد التصفية بدلاً من قواعد استمرار النشاط ^(٣).

- فرض الوحدة المحاسبية :

يجب أن ترتبط القوائم المالية بمشروع معين أو وحدة محاسبية معينة ويجب استبعاد أي بيانات محاسبية تتعلق بوحدات محاسبية أخرى أو أي أفراد مثل الملاك (بمعنى شخصية معنوية مستقلة).

(١) محمد عطية مطر ، وآخرين مرجع سابق ص ١٩ .

(٢) عبد الماجد عبد الله حسن ، مرجع سابق ص ١١ .

(٣) محمد سمير الصبان ، مرجع سابق ص ٤٤ .

- فرض الفترة المحاسبية :

الأحداث الاقتصادية التي تمثل محور النظام المحاسبي تحدث خلال فترة زمنية محددة ، أو يمكن ربطها بفترة زمنية محددة ، وأن أي أحداث اقتصادية لا يمكن ربطها بفترة زمنية معينة يتم استبعادها .

- فرض ثبات القوة الشرائية لوحة النقود:

القوائم المالية تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحة النقود والتي تستخدم كوحدة قياس موحدة لعناصر المركز المالي ومفردات نتائج الأعمال .

ثالثاً : المبادئ المحاسبية :

قد يطلق عليها أيضاً المفاهيم أو المعايير أو السياسات وهي الموجهات التي يسترشد بها المحاسب على كيفية معالجة العمليات المالية المختلفة بالوحدة^(١) وهي بمثابة أدلة أو قواعد يسترشد بها في تنفيذ الدورة المحاسبية وفي إعداد القوائم المالية والتقارير المالية ومن أهم المبادئ المحاسبية ما يلي:

- مبدأ الفترة المالية : (Fiscal Period)

حسب فرض الاستمرارية ، لا يمكن من ناحية نظرية بحتة أن تقاس نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية بدقة وموضوعية إلا عند انتهاء عمر الوحدة . لكن الواقع أن نشاطها مستمر مما يوجب تقسيم عمر المنشأة ولو بصورة اصطناعية إلى فترات دورية متساوية اصطلاح أن تكون طول كل فترة سنة ميلادية ، ويطلق عليها سنة مالية يتم في نهايتها إعداد القوائم المالية للمنشأة تبين نتيجة أعمالها خلال هذه الفترة، وكذلك مركزها المالي في نهايتها والجدير بالذكر أن المحاسبين على اتفاق تام بشأن تزويد الأطراف المهتمة بالمنشأة بتقارير دورية عن الفترة المالية ، إلا أن بداية ونهاية الفترة يترك تحديدها لقرار إدارة المنشأة وفقاً لما تقتضيه متطلبات وطبيعة النشاط^(٢).

(١) عبد الماجد عبد الله حسن، مرجع سابق ، ص ١٣.

(٢) محمد مطر ، المحاسبة المالية ، ط ٣ - مرجع سابق ، ص ٣١.

- مبدأ الإفصاح الكامل (Full Disclosure)

ويعني أن تظهر القوائم المالية جميع البيانات اللازمة لتقديم صورة صادقة وواضحة لنتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي والتي تجعل القوائم تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة^(١).

- مبدأ التكلفة التاريخية: (Historical Cost)

طبقاً لهذا المبدأ يتم قياس الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية ، أو المبالغ التي تدفعها المنشأة فعلاً لاقتناء هذه الأصول وبالقيم المثبتة بها فعلاً في المستندات المؤيدة . أما ما يطرأ على أثمان هذه الأصول من تغير بعد تاريخ اقتنائها . فيتم تجاهله من قبل المحاسبين^(٢).

- مبدأ أو أساس الاستحقاق: (Accrual Basis)

يُعد هذا الأساس أو الركن الذي يحكم إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية، ومن ثم إعداد القوائم المالية الختامية وما تطلبه من تسويات نهاية الفترة المحاسبية .

ووفقاً لهذا الأساس ، يخصص للفترة المحاسبية الإيرادات المحققة ، أو المكتسبة خلالها، مقابل تحميلها بالمصروفات ، أو النفقات التي تحدث أو تستنفذ خلالها وذلك بغض النظر عن واقعة تحصيل الإيرادات ، أو واقعة دفع أو تسديد النفقة . وبذلك يقف أساس الاستحقاق على طرفي نقيض مع الأساس النقدي Cash (Basis) والذي يجعل من واقعته في تحصيل الإيرادات ، ودفع أو تسديد النفقة معياراً لتخصيصها بين الفترات المحاسبية^(٣).

- مبدأ تحقق الإيرادات: (Revenue Realization)

فقاً لهذا المبدأ لا بد من وجود واقعة أو حدث (Event) يمكن الاعتماد عليها كقرينة، أو معيار لتحقيق أو اكتساب الإيراد ؛ وذلك ليكون بالإمكان الاعتراف بهذا الإيراد بـ (الدفاتر المحاسبية) . ومع اختلاف وجهات النظر من قبل المحاسبين حول معايير تحقق الإيراد . إلا أن الأرجح هو أن الإيراد من بيع البضاعة أو

(١) عبد الماجد عبد الله حسن ، مرجع سابق ص ١٦ .

(٢) محمد مطر ، المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) أحمد علي فقيري ، محاسبة حكومية ، (جامعة وادي النيل) ، ص ١٦ .

الخدمة. يتحقق بمجرد بيع البضاعة وتسليمها للعميل ، أو بمجرد انجاز الخدمة للعميل . لكن مع ذلك توجد حالات استثنائية يمكن فيها اعتبار الإيراد محققاً قبل تسليم البضاعة أو انجاز الخدمة ، يحدث ذلك لإيرادات نشاط المقاولات ، أو لإيرادات المبيعات بالتقسيط . كما توجد حالات يُعد الإيراد فيها محققاً بمجرد الإنتاج ؛ وذلك متى كان ثمن البيع محدداً بموجب عقود مقدمة^(١).

- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات (Matching)

وهذا يعني أن إيرادات أي فترة محاسبية . يتم مقابلتها بمصروفات الفترة نفسها وفقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات . فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات ، تكون النتيجة صافي ربح يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمقدار صافي الربح المحقق، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإنها تؤدي إلى نقص حقوق الملكية بمقدار صافي خسارة الفترة ، والإيرادات تعني إجمالي التدفقات الداخلة للوحدة نتيجة بيع سلع ، أو تقديم خدمات والتي تؤدي إلى زيادة في إجمالي أصولها، أو نقص في إجمالي الخصوم ، أو كليهما معاً^(٢).

- مبدأ التحفظ (الحيطه والحذر).

يقوم هذا المبدأ على أساس أخذ جميع التكاليف ، أو الخسائر ، أو الأعباء المتوقعة في الحسبان عند استخراج نتيجة أعمال المنشئة من ربح ، أو خسارة ، وعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان إلا إذا تحققت بالفعل ؛ وذلك لجعل القياس أكثر موضوعية . ولعل أهم التطبيقات المحاسبية العملية لهذا المبدأ تقييم المخزون من البضاعة بسعر التكلفة ، أو سعر السوق أيهما أقل ، وكذلك تكوين المخصصات والاحتياطات للخسائر المحتملة للالتزامات الطارئة^(٣).

- مبدأ الأهمية النسبية (Materiality)

هذا المبدأ وثيق الصلة بمبدأ الإفصاح الكامل . في الواقع العملي يجعل من الضروري الاسترشاد بمبدأ الأهمية النسبية خصوصاً في تنفيذ عملية الدمج (Aggregation) التي لا بد منها لبنود القوائم المالية.

(١) محمد مطر، المحاسبة المالية ، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) محمد عطية مطر وآخرين . مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٣) عبد الماجد عبد الله حسن ، مرجع سابق ، ص ١٦.

ووفقاً لمبدأ الأهمية النسبية يجب أن يتم الإفصاح عن بنود المعلومات في القوائم المالية في بنود منفصلة ، أو دمجها مع غيرها ، وذلك طبقاً لحجم قيمة البند، أو لمدى تعبيره عن حقيقة مهمة قد تؤثر في طبيعة قرار مستخدم القوائم المالية . ويلعب هذا المبدأ دوراً مهماً في عملية تدقيق الحسابات خصوصاً في مجال اختيار عينة الفحص^(١).

– مبدأ الثبات أو الاتساق: (Consistency)

يقضي هذا المبدأ بأن تستمر المنشأة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية نفسها في القياس ، أو التقييم ؛ وذلك على مدار الفترات المالية المتتالية . وفي حالة الخروج عن مبدأ أو سياسة محاسبية معينة مستخدمة في إعداد البيانات المالية . يجب أن يكون ذلك لأسباب جوهرية ومقبولة . وفي حالة قبول هذا الخروج، يجب الإفصاح عندئذ عن هذا التغيير ، وعن أسبابه ، وعن أثره في القوائم المالية إذا كان تقدير هذه الآثار ممكناً ، ويتم التأكد من تطبيق هذا المبدأ في مجال السياسات المتبعة في تقييم بضاعة آخر المدة ، وفي مجال استهلاك الأصول الثابتة وغيرها . ويتفق المهنيون على شرطين يمكن توفير أحدهما قبل الخروج عن مبدأ الاتساق وهما^(٢):

١- أن يكون التغيير تنفيذاً لتشريع ، أو قانون حكومي .

٢- أن يؤدي التغيير إلى توفير بيانات محاسبية أفضل.

– مبدأ الموضوعية: (Objectivity)

ويقضي هذا المبدأ بضرورة الاعتماد على القرائن الموضوعية في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية ، وبما أن المستندات من أهم القرائن الموضوعية ؛ لذا يفترض أن يتم تسجيل العمليات المالية بموجب مستندات مؤيدة بالقيم التي تظهر في هذه المستندات . ويقضي مبدأ الموضوعية أيضاً بالتحقق الفعلي من وجود الأصول خلال عملية الجرد . ومع تزايد أهمية دور المحاسبة كنظام معلومات، بدأ يتناقض دور مبدأ الموضوعية لصالح الدور المتزايد لمبدأ آخر

(١) محمد مطر ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢) محمد رشيد عبده وآخر ، المحاسبة الحكومية ، النسق الفكري وقضايا التطبيق (الإسكندرية ، الدار الجامعية ،

٢٠٠٤م) ص ٢٩ .

هو الملائمة (Relevance) .. إذ أن الأخير ذو أهمية بالغة في إعداد البيانات المحاسبية المناسبة لاتخاذ القرارات^(١).

رابعاً: أسس المحاسبة:

وهي الأسس التي تحكم قياس وتسجيل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمنشأة ، وتتمثل في الأسس التالية:

- الأساس النقدي : (Cash Basis)

وفقاً لهذا الأساس يتم التسجيل وفقاً لواقعة تسلم أو صرف النقدية بمعنى أن كل ما تم تحصيله خلال السنة المالية هي إيرادات خاصة بالسنة ، وإن شمل الصرف ، والإيراد سنوات سابقة أو قادمة ، ويطبق هذا الأساس في الوحدات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح ، والوحدات التي تقدم خدمات^(٢).

- أساس الاستحقاق : (Accrual Basis)

وفقاً لهذا الأساس فإن المتغيرات المالية في الأصول ، والخصوم ، والإيرادات، والمصروفات . يتم تسجيلها في تاريخ حدوثها بغض النظر عن حدوث واقعة القبض والصرف^(٣) .

خامساً: المفاهيم المحاسبية :

وهو مصطلح أساسي يعطي معنى لبعض الكلمات أو العبارات ؛ فقد يكون للكلمة استخدامات عديدة ، إلا أن أبناء المهنة يعطونها معنى محدداً حيث يعتبر مصطلحاً يفهم من ذكرها المعنى المحدد، ومن أمثلة المفاهيم المحاسبية الأصول، الخصوم، رأس المال، المشتريات، المبيعات، الإيرادات، صافي الدخل وصافي الخسارة. كذلك تمثل المفاهيم الأداة المنطقية الأولى في تنظيم المعرفة المحاسبية ؛ لأنها تقدم الجانب الوصفي من النظرية ، إذ يعكس مفهوم الشئ ماهيته وطبيعته وصفاته القابلة للقياس ، إضافة لعلاقته بالمفاهيم الأخرى . وتُعد المفاهيم قابلة

(١) محمد مطر ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٢) عقلة محمد يوسف ، النظام المحاسبي الحكومي وإداراته (عمان ، دار وائل ، ١٩٩٩م) ، ص ٥٩ .

(٣) عقلة محمد يوسف ، نفس المرجع ، ص ٥٨ .

للتغير باستمرار وبإمكان تعديلها ، أو حذف بعض العناصر الواردة فيها ، وتتضافر مجموعة من المفاهيم الأساسية في تشييد البناء الفكري للمحاسبة^(١).

ومن المفيد لكل من المنظر والممارس المحاسبي دراسة تطور المفاهيم الأساسية للقوائم المالية ، والتعرف على أحدث التعاريف المعتمدة من وجهة نظر المنظمات المهنية المحاسبية الرائدة ، أي من وجهة التطبيق العملي ، ونجد أن هنالك مفاهيم خاصة بقائمة الدخل ، وأخرى خاصة بقائمة المركز المالي^(٢).

- المفاهيم الخاصة بقائمة الدخل :

وهي عبارة عن مفاهيم تلحق بالأحداث المحاسبية خلال الدورة المالية (عادة سنة مالية) وتعرض على النحو التالي:

- الإيرادات:

الأحداث التي تؤدي إلى الإيرادات كثيرة ومتنوعة مثل: الإنتاج، تسليم البضاعة، المبيعات، الأتعاب ، الفوائد الدائنة ، التوزيعات الدائنة ، الإيجارات الدائنة، وهذه كلها تدفقات داخلة حالية ، أو متوقفة وتتجم عن النشاط الجاري المستمر والذي يتكرر من دورة لأخرى ، أما الناتجة من العمليات والأنشطة العرضية ، أو الثانوية فيتم استبعادها من مفهوم الإيرادات لتدخل في مفهوم المكاسب .

- المصروفات :

الأحداث التي تؤدي إلى المصروفات كثيرة ومتنوعة مثل: تكلفة البضاعة ، الأجور ، الإستهلاكات ، الفوائد المدينة ، الإيجارات المدينة ، وتمثل تدفقات خارجة حالية ، أو متوقفة، وتتجم عن النشاط الجاري المستمر ، أما الناتجة عن العمليات والأنشطة العرضية أو الثانوية فيتم استبعادها من مفهوم المصروفات لتدخل في مفهوم الخسائر.

- المكاسب والخسائر:

هي الإيرادات والمصروفات من مصادر أخرى غير بيع المنتجات ، أو البضاعة ، أو تقديم الخدمات، ويتم عرضها بصورة منفصلة عن الإيرادات

(١) عبد الماجد عبد الله حسن ، مرجع سابق ص ١٦، ١٧.

(٢) رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، (عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٨) ص ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦.

والمصروفات المرتبطة ببيع المنتجات أو البضاعة أو تقديم الخدمات ، مع ضرورة تحديد الأثر الصافي لتلك الإيرادات والمصروفات الأخرى. وتبيان ذلك الأثر الصافي مكاسب أو خسائر. أي أن المكاسب والخسائر تعرض على أساس الصافي بصورة منفصلة ، وليس على أساس إجمالي بعكس الإيرادات والمصروفات الرئيسية^(١).

المفاهيم الخاصة بقائمة المركز المالي :

وهي عبارة عن مفاهيم الأرصدة التي تتعلق بالوضع في لحظة زمنية معينة ، وليس فترة زمنية وتعرض على النحو التالي:

- الأصول :

هي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل ، وأن الوحدة قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع ، أو السيطرة عليها ؛ نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي.

- الخصوم :

هي منافع اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة بتحويل أصول ، أو تقديم خدمات لوحدة أو لوحدات أخرى ؛ وذلك نتيجة لأحداث ، أو عمليات تمت في الماضي .

- حقوق الملكية أو صافي الأصول :

هي زيادة أصول الوحدة عن خصومها ، وبذلك اقتصر مفهوم الخصوم على الالتزامات تجاه الغير - عدا الملاك - أي أن حقوق الملكية هي ما تبقى من أصول الوحدة بعد طرح خصومها^(٢).

سادساً: المقومات الأساسية للنظام المحاسبي:

يعتمد النظام المحاسبي على مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منه وتتكون هذه المقومات من:

أ- المستندات.

ب- المجموعات الدفترية .

ج- دليل الحسابات.

د- التقارير.

(١) رضوان حلوة حنان ، نفس المرجع ، ص ٢٧٦.

(٢) رضوان حلوة حنان ، نفس المرجع ، ص ٢٨١.

ويربط بين هذه المقومات تعليمات محاسبية تنظم سير العمل المحاسبي ويختلف تصميم النظام المحاسبي باختلاف المشروعات ، حيث تحدد طبيعة المشروع ، ونطاق نشاطه، والهدف الذي يسعى إليه تحدد مجتمعه ، وما هي عمليات هذا المشروع وأنواع مستنداته ، وأنواع الدفاتر التي تسجل فيها عملياته، إضافة إلى التقارير التي ينتجها النظام^(١)، ويمكن إيجازها في:

- **المستندات:**

تمثل مصادر القيد الأولى في النظام المحاسبي ؛ فهي أداة لإدخال البيانات فيه ، وتقدم الدليل الموضوعي لإثبات الأحداث المالية ، وتلتقط المستندات الحركة اليومية للبيئة المحيطة بالمشروع ومن داخل إدارته وأقسامه المختلفة وتنقلها إلى الدائرة المحاسبية^(٢)، وتهدف المستندات إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد مسؤولية خلق عمليات المشروع وتسجيل هذه العمليات .
- نقل البيانات الضرورية من شخص إلى آخر داخل المشروع أو خارجه .
- توفر تبويبا خاصا لكل نوع من البيانات المطلوبة ، وبذلك تسهل تسجيل هذه البيانات وتشغيلها والرجوع إليها.
- نقل الحاجة إلى إعادة نسخ البيانات الثابتة النمطية والمتكررة .
- تسهل استخدام الصور المتعددة للمستند وبالتالي تبسط الإجراءات إلى درجة كبيرة.
- تحدد السجلات التي سوف تدون فيها البيانات التي تتضمنها^(٣).

أنواع المستندات^(٤):

(أ) **مستندات داخلية** ، ويقصد بها المستندات التي تنشأ داخل الوحدة ويقتصر استخدامها على إدارتها وأقسامها المختلفة ، وتمثل هذه المستندات في طلبات الشراء، مستندات الصرف ، بطاقات الوقت ، طلبات صرف المواد من المخازن.

(١) جبرائيل كحالة ومجموعته ، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، (دار زهران للنشر والتوزيع دار الهلال، عمان، الأردن ١٩٩٧) ، ص ٩٣.

(٢) رضوان حلوة حنان، مرجع سابق ، ص ٢٩٣.

(٣) جبرائيل كحالة ومجموعته ، مرجع سابق ، ص ٩٣ ، ٩٤.

(٤) جبرائيل كحالة ومجموعته ، نفس المرجع، ص ٩٤.

(ب) مستندات خارجية ، هي المستندات التي تنشأ داخل المشروع وتوجه إلى الغير ، أو التي تنشأ خارج الوحدة وتوجه إليها ، ومن أمثلتها فواتير الشراء ، وفواتير البيع ، وسندات القبض ، وعند تصميم الوحدة للمستندات التي تنشأ داخلها . توجد عدة اعتبارات يمكن أخذها في الاعتبار مثل:

- الغرض الذي من أجله أعد السند.
 - البيانات التي سوف تسجل فيه.
 - الطريقة التي سوف يعد بواسطتها المستند.
 - مصدر البيانات التي سوف تسجل على المستند ومراحل هذا التسجيل.
 - عدد الصور في كل مستند ، وأية بيانات تفصيلية أخرى يجب أن تتضمنها الصور المختلفة.
 - مستلزمات الترقيم المتسلسل.
 - مستلزمات الحفظ.
- المجموعات الدفترية :

الدفاتر والسجلات هي مخزن للمعلومات يحتوي على القيود، والحسابات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية ، وتطور شكل هذه الدفاتر والسجلات ؛ فبينما كانت في الماضي تتمثل بالدفاتر لدى الاعتماد على المحاسبة اليدوية . فإنها بعد استخدام الآلات المحاسبية والحاسب الآلي الإلكتروني تحولت إلى بطاقات ، أو أشرطة ممغنطة ، أو إسطوانات مما ينسجم مع طبيعة ميكنة التسجيل المحاسبي^(١).

(ج) دليل الحسابات:

يُعد أداة لتصنيف العمليات التي تقوم بها الوحدة معبراً عنها بوحدات قياس نقدية بحيث تبوب كل عملية نوعية من عمليات الوحدة في حساب مستقل ، كالنقدية، الأجور ، المبيعات، المشتريات والمدنيون^(٢).

(د) التقارير :

هي الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين ، وهي مقيدة بنماذج تمثل الوحدة ؛ لأنها توضح الوحدة بأسلوب مالي^(٣).

(١) رضوان حلو حنان، مرجع سابق ، ص ٢٩٣.

(٢) جبرائيل كحالة ومجموعته، مرجع سابق ، ص ١٠٨.

(٣) ثناء علي القباني ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

كذلك هي نتاج للنظام المحاسبي ، ويجب أن تحتوي على بيانات صحيحة، ودقيقة ، وملائمة للغرض ، ومعدة في الوقت المناسب.

وتُعد التقارير المالية أداة اتصال بين الوحدة ، والأطراف الأخرى . التي يهتما نتائج أعمال الوحدة . ومن هذه الأطراف مانحي التمويل وتُعد التقارير بالنسبة لهم من أهم مصادر المعلومات المتوفرة لترشيد قراراتهم التمويلية ، وإن القوائم المالية هي عصب التقارير المالية، بينما التقرير مطلقاً يعرف بأنه رسالة شفوية ، أو كتابية تقدم معلومات ، وتستخدم تلك المعلومات لكي يُتخذ . استناداً عليها . قرار معين من قبل الإدارة^(١). ويُعد عرض الحقائق الخاصة بموضوع معين ، أو مشكلة معينة قائمة، عرضاً تحليلياً وبطريقة متسلسلة وبمبسطة وواضحة مع ذكر المقترحات التي تتمشى مع النتائج التي تُوصّل إليها بالبحث والتحليل ، وهناك اتفاق بين المحاسبين على أن التقارير المالية "المنتج النهائي للمحاسبة " أعدت لغرض أساسي هو إمداد المستفيد منها بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة مع عدم إمكانية وضع حد فاصل بين القوائم والتقارير المالية ؛ لأن كل منتج منهما نهائي من منتجات المحاسبة ، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها^(٢).

ولقد أشار مجلس المحاسبة المالية (F A S B) إلى أن القوائم المالية تحتوي على معلومات يُراد توصيلها إلى المستفيدين من خارج المشروع ، من بينها التقارير، بالإضافة إلى قوائم تحتوي على كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل : معلومات عن النشاط الإنتاجي ، والتسويقي للمؤسسة ، والعوامل الاقتصادية ، والسياسية التي تؤثر فيه مستقبلاً ، كما أن التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الإدارة ، وتقرير الإدارة التنفيذية ، وتقرير مراقب الحسابات، كما أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وتراجع مراجعة حسابية بواسطتها. والتقارير المالية يمكن أن تشتمل معلومات ذات علاقة مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي . ومن أمثلة هذه المعلومات التوقعات المستقبلية

(١) أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية ، (الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٢) ص ٤٣٣.

(٢) أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الإدارية ، مرجع سابق ، ص ٤٣٣.

بواسطة إدارة المشروع ، ووصف الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن نشاط المؤسسة، أو الوحدة، والهدف الرئيس من هذه التقارير هو تقديم البيانات للمستخدمين لاتخاذ القرارات ، ويمكن تقسيم التقارير حسب الجهة المستفيدة إلى نوعين ^(١) .

(أ) تقارير داخلية:

معدة للاستخدام الداخلي من إدارة الوحدة الاقتصادية ، مثل قوائم التكاليف التاريخية والمعارية ، وبيان الانحرافات وتحليلها ، والموازنات التخطيطية لمختلف الأنشطة ، تقارير دورية عن الإنتاج ، المبيعات ، والمصروفات .

(٢) تقارير خارجية:

معدة للاستخدام الخارجي مثل : البنوك والمساهمين، والأجهزة الحكومية، والمستثمرين الحاليين والمرتقبين الدائنين ، ومن هذه التقارير قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة مصادر واستخدامات الموارد وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المكاسب المحتجزة، ونسبة لأهمية هذه القوائم نستعرضها فيما يلي ^(٢):

- قائمة الدخل :

تُعد قائمة الدخل تعبيراً سائداً في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعرض في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية معينة، مبتدئ بالمبيعات مطروحاً منها تكلفة المبيعات وبقية المصاريف الأخرى . أما في بريطانيا فتستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر ؛ حيث تعرض الإيرادات في الجانب الدائن ، والمصروفات في الجانب المدين ، ونجد أن أسلوب عرض الأرباح والخسائر على شكل تقرير مالي بدأ يلقي قبولاً واسعاً أيضاً. والهدف الأساسي من قائمة الدخل مقارنة الإيرادات بالمصروفات لدورة معينة . أي أن صافي الربح/الخسارة = الإيرادات - المصروفات^(٣).

- قائمة المركز المالي:

هي قائمة توضح المركز المالي للمؤسسة في تاريخ محدد وهو . عادةً . تاريخ نهاية الفترة المحاسبية سواء كان نهاية الشهر ، أو نهاية السنة ، ويطلق عليها

(١) رضوان حلوه حنان ، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) جبرائيل كحالة ومجموعته ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧.

(٣) جبرائيل كحالة ومجموعته ، نفس المرجع ص، ص ٣١٣، ٣١٦.

الميزانية العمومية حيث تعكس الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة في تاريخ معين، ويطلق عليها الأموال والتي تتساوى مع الحقوق ، أو المصادر المرتبطة بهذه الأموال، وتتكون الحقوق أو المصادر من الالتزامات المستحقة للغير ، وحقوق الملاك في المؤسسة ^(١).

- قائمة مصادر واستخدامات الموارد:

حاجة المحللين الماليين لم تقف عند حدود القوائم المالية التقليدية ، بل صارت تدعو إلى عرض حركة عناصر هذه القوائم المالية ، وخاصةً حركة عناصر قائمة المركز المالي عن طريق قوائم التدفقات المالية وعدم الاكتفاء الذاتي بعرض قائمة المركز المالي ساكنة في لحظة معينة . وقد طالب البعض بأن تعد قوائم التدفقات المالية سنوياً من قِبل المؤسسات بنفس الصورة التي تهيأ بها قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وتسمى هذه القائمة بقائمة التغير في المركز المالي ؛ أي أن هذه القائمة توضح التغيرات المالية في مصادر التمويل وفي أوجه الاستخدام ، وذلك عن طريق مقارنة ميزانيتين لتاريخين متعاقبين حيث يتم تحديد التغيرات التي حدثت في دوران الأموال خلال الفترة بين التاريخين ^(٢).

قائمة التدفقات النقدية:

تركز هذه القائمة على هدف السيولة ، وهي توضح صافي النقدية المتولدة خلال الفترة المحاسبية ، وتفصح عن ذلك من خلال ثلاثة مصادر هي :

- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.
- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار.
- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

وهذه القائمة تفسر كيفية حدوث تغير في حساب النقدية خلال فترة معينة ، وترتبط هذه القائمة بالقوائم الأخرى .حيث أن صافي الدخل يتم ترحيله من قائمة الدخل، التوزيعات يتم الحصول عليها من قائمة المكاسب المحتجرة ، وبقية العناصر

(١) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، مبادئ المحاسبة المالية (مصر ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م)

ص ٦٢ ، ٦٣

(٢) رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ ، ٣٣٤.

من قائمة التدفقات النقدية تمثل التغيرات التي حدثت في حسابات الميزانية العمومية، أي حسابات الدائنين ، الأرض ، المباني، وأسهم رأس المال^(١).

- قائمة المكاسب المحتجزة .

توضح التغيرات التي تطرأ على هذه المكاسب خلال فترة من الزمن ، أي هي عبارة عن المكاسب المتبقية بعد أن تخصم منها التوزيعات على الملاك.

وكما ذكرنا سابقاً فإن التقارير هي وسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية . ونجد أن هنالك ثلاثة أنواع من المعلومات ينتجها النظام المحاسبي ، ويمكن توصيلها عن طريق التقارير^(٢).

• معلومات عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة.

• معلومات عن المركز المالي للمشروع في نهاية تلك الفترة .

• معلومات التغيرات التي حدثت في عناصر المركز المالي على مدار الفترة المالية^(٣).

المحاسبة في البنوك:

مفهوم البنك:

البنوك هي مؤسسات مالية بسيطة تسهل عملية العرض والطلب على النقود، فيقوم من لديه فائض من الثروة يزيد عن حاجته بالاحتفاظ به في البنك، ثم يقوم البنك بإقراض الشخص الذي يحتاج لسيولة أو مبلغ معين من المال ما يحتاجه مقابل ضمان أو أصل ثابت يكفي أو يزيد على قيمة المبلغ المقترض، كما تقوم البنوك باستثمار هذه الأموال وإعطاء صاحبها فائدة إما سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية حسب الاتفاق الذي جرى بين البنك والعميل، لكن يشترط أن تكون هذه النقود مودعة في هيئة ودائع طويلة الأجل أو حسابات توفير وليست حسابات جارية حتى يكون للبنك حرية التصرف فيها خلال فترة الإيداع، كما تقوم البنوك بعدة وظائف أخرى كسحب وتظهير الكمبيالات والأوراق التجارية.

(١) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، مرجع سابق ص ٦٣ .

(٢) وصفي عبد الفتاح ، نفس المرجع ، ص ٦٢ .

(٣) جبرائيل كحالة ومجموعته ، مرجع سابق ، ص ٣١٧ .

أنواع البنوك:

تطورت المنظومة المصرفية بشكل كبير فظهرت عدة أنواع من البنوك لكل منها وظيفة خاصة كما يلي:

البنوك المركزية:

البنك المركزي هو أساس النظام المصرفي لأي دولة، فهو المنوط بإصدار الأموال والحفاظ على قيمة العملة الرسمية للدولة من الانخفاض أمام العملات الأجنبية، كما يتحكم بالسيولة النقدية في السوق لمعالجة حالات التضخم والانكماش عن طريق رفع أسعار الفائدة أو زيادة معدل الضرائب وما إلى ذلك.

البنوك التجارية:

وهي المصارف التي تعتمد على تلقي الأموال من المودعين واستثمارها أو منحها للمقترضين مقابل أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي وفقاً لحالة السوق، تنقسم هذه الأخرى لعدة أنواع مثل بنوك السلاسل وبنوك الفروع وبنوك المجموعات، الاختلاف الأساسي بين أنواع البنوك التجارية يعود للنظام الإداري الذي تتبعه.

البنوك الاستثمارية:

وهي المصارف التي تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى لتنشيط الاقتصاد، كما تقوم بعملية إصدار الأوراق المالية كالأسهم والسندات الخاصة بالشركات المساهمة، يمكن أن تدخل هذه البنوك أيضاً كشريك في بعض المنشآت الصناعية الكبرى.

البنوك الصناعية:

تأخذ هذه البنوك على عاتقها تنشيط الجانب الصناعي، فتوفر للمنشآت الصناعية ما تحتاجه من قروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، كما تقوم بعمل دراسات الجدوى التي تحتاجها أي منشأة صناعية جديدة، فتساعد على تنمية النشاط الصناعي والحفاظ عليه من التدهور.

البنوك العقارية:

تختص هذه المصارف بالجانب العقاري، فتقدم القروض اللازمة للتنمية العقارية وإنشاء المشاريع العقارية الكبرى.

البنوك الزراعية :

تهتم المصارف الزراعية بتوفير كافة مستلزمات الزراعة التي يحتاجها الفلاحون بما فيها القروض اللازمة لشراء المبيدات والمحاصيل وغيرها، وتوفر أيضاً كافة التكنولوجيا اللازمة للزراعة.

البنوك الإسلامية :

هذه البنوك لا تعتمد مبدأ الفائدة الثابتة كغيرها من البنوك التجارية، فهي تقوم بتمويل العمليات التي يحتاجها المقترض وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أثبت هذا النظام فاعليته وصموده في وجه الأزمات العالمية.

بنوك الادخار:

هذه البنوك تهتم بطبقة ذوي الدخل المنخفضة، فتقبل الودائع الصغيرة وتعطي عليها فوائد لتشجيع هذه الطبقة على الادخار، من أمثلة هذه البنوك "البنوك البريدية".

هذا بالإضافة لعدة أنواع أخرى كبنوك الاستيراد والتصدير وبنوك التجارة الخارجية وبنوك المحليات، تعمل كل هذه البنوك سوياً في منظومة متكاملة تحت إشراف البنك المركزي للحفاظ على تدفق النقود في السوق المحلية.

أقسام البنوك :

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.

أولاً : الأقسام الإدارية : هي الأقسام التي تكون مسئولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتحدد مسؤولياتها التنظيمية وفقاً للهيكل التنظيمي المحدد للبنك، وليس لهذه الأقسام عدد محدد يتحتم وجودها في كل بنك بل إن هذا مرتبط بحجم العمل في البنك وعدد الأقسام الفنية فيه .

ثانياً : الأقسام الفنية : وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلاله عمله ونشاطه اليومي للعملاء .

النظام المحاسبي :

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

١. الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق.

٢. السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية.

٣. تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق.

٤. يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

١- المجموعة المستندية : وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

(أ) مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.

(ب) مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

٢- المجموعة الدفترية : تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعاً لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعاً في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

٣- دليل الحسابات : عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

٤- أدوات التحليل المالي والرقابة : تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدماً، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبيةً كانت أو إدارية.

٥- التقارير الدورية (المحاسبية) : يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:

أ) تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل: الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الختامية، قائمة المركز المالي، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.

ب) تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب

الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام

محاسبة قسم الخزينة :

يعتبر قسم الخزينة من أهم وأكثر أقسام البنك نشاطا وارتباطا بالعملاء أو الجمهور، فهو بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه الفنية ، ففيه تتجمع كل واردات البنك النقدية ، ومنه تخرج جميع مدفوعات البنك النقدية إلى الغير ، بعد استكمال دورتها المستندية في أقسام البنك الأخرى

أقسام الخزينة :

يتم تقسيم الخزينة في البنك التجاري إلى قسمين وهما :

١ - قسم الخزينة الرئيسية :

وفيها يتم الاحتفاظ بأموال البنك النقدية ، ومنها يتم تسليم النقدية لصيارفة العهد في الخزائن الفرعية للبنك في أول كل يوم ، واستلام ما لديهم من نقدية في نهاية العمل اليومي ، وكذلك تسليم فروع البنك ما تحتاجه من نقدية خلال فترة معينة واستلام الفائض منها لديهم .

٢ - قسم الخزائن الفرعية :

وهي الخزائن المرتبطة بأقسام البنك المختلفة ، كالخزينة الخاصة بقسم الودائع وحسابات التوفير ، أو الخزينة العامة بقسم الحسابات الجارية ، وتتولى كل خزينة عملية استلام النقدية من العملاء أو صرف ما يستحق لهم من نقود بعد إكمال إجراءاتها المستندية ، وفي البنوك الكبيرة يتم تقسيم الخزائن الفرعية إلى خزينة للوارد وأخرى للصادر ، وخاصة في الأقسام التي تتعامل بكثرة مع الجمهور أو العملاء كقسم الحسابات الجارية أو حسابات التوفير ويشرف على قسم الخزينة في البنك رئيس الصرافين ، والذي تقتض فيه الكفاءة والأمانة والخبرة في هذا المجال ، حيث يعتبر مسئولا عن كل ما يتعلق بشؤون النقدية في البنك ، يساعده في ذلك نائب أو وكيل بالإضافة إلى الصيارفة الآخرين الذين يعملون تحت إشرافه ، ويقوم البنك عادة بالتأمين على جميع هؤلاء ضد خيانة الأمانة لدى شركات التأمين.

وعن طريق الخزائن الفرعية تتم عمليات القبض والدفع النقدي ، استنادا إلى إشعارات مدينة هي بمثابة أوامر قبض أو دفع صادرة من الأقسام المختلفة في البنك.

أما قسم الخزينة الرئيسية ففي كل آخر يوم ينظم ملخصا أو كشفا بحركة الصادر والوارد والرصيد النقدي ، ويرفق بهذا الكشف جميع الوثائق والإشعارات ومستندات القيد اللازمة ، ويرسل إلى قسم المحاسبة العامة في البنك ، الذي يتولى عمليات التدقيق والمطابقة بين اليومية الفرعية الواردة من قسم الخزينة وبين المستندات المرفقة بها ، بعدها يجري القيود اللازمة لهذه العمليات في اليومية المركزية للبنك .

المبحث الثاني

البيانات والمعلومات المحاسبية

مفهوم البيانات والمعلومات:

يقوم النظام الاقتصادي العالمي في الحاضر على المشروعات كبيرة الحجم متعددة الأهداف والأنشطة ، منتشرة الفروع والمنافذ ، متعددة الجنسيات والسياسات . أدت هذه التطورات إلى مزيد من التركيز على تغطية البيانات والمعلومات لأغراض التخطيط والتوجيه ومتابعة السياسات على مستوى المشروع وفيما بين المشروعات وعلى مستوى المجتمع . كما تطلب ذلك ضرورة تلاءم سياسات وأسس القوائم والتقارير المالية مع الانتشار العالمي وتعدد الجنسيات .

لقد أصبحت المعلومات عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج لها دور مهم في تحديد فعالية وكفاءة المنشأة ولذلك اتجهت المنشآت إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لأداء المنشأة لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحقيق أهداف المنشأة .

مفاهيم البيانات:

عرفت البيانات بأنها : اللغة أو الأرقام أو لرموز البديلة التي عليها اتفاق عام على أنها تمثل الأفراد ، الأهداف ، الأحداث والمفاهيم^(١) ، وعرفت البيانات بأنها عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج^(٢) . وعرفت البيانات بأنها حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة

(١) سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، المفاهيم الأساسية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٣م) ، ص ١٠٥ .

(٢) عبد الرزاق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م) ، ص ١٣ .

تمت أو ستتم مستقبلاً^(١) . وعرفت بأنها حقائق خام وقد تكون أرقاماً أو حتى رموزاً^(٢) . وعرفت أيضاً بأنها حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها^(٣) . يستنتج الباحث من مفاهيم البيانات ما يلي :

- ١- البيانات مجرد حقائق خام ليست لها معنى في ذاتها .
 - ٢- البيانات تمثل المواد الأولية للحصول على المعلومات .
 - ٣- البيانات أحداثها يمكن أن تكون في الماضي أو المستقبل .
- تعرف الباحث البيانات بأنها الحقائق الخام التي يحتاج إلى معالجتها ليتم الاستفادة منها في شكل معلومات .

مفاهيم المعلومات :

مصطلح المعلومات في الاستخدام العام ، يشير إلى الحقائق والآراء والأحداث والعمليات المتبادلة في الحياة العامة ، إن أصغر وحدة من المعلومات يطلق عليها معلومة ، فالإنسان يحصل على معلومة أو معلومات يومياً من وسائل الإعلام ، من شخص آخر ، من بنوك المعلومات ، أو من أي نوع من أنواع الملاحظة الحسية للظواهر في البيئة المحيطة .

اشتقت كلمة معلومات Information من الأصل اللاتيني الذي كان يعني تعليم المعرفة ونقلها ، وفي العصور الوسطى تشير كلمة المعلومات إلى عمليات جمع المعلومات ونقلها وتوثيقها رسمياً^(٤) .

المعلومات قد تستخدم بالإضافة إلى ما هو موجود أو تستخدم لتصحيح أو تؤكد معلومات سابقة كذلك فإن المعلومات لها قيمة لمتخذ القرار حيث أنها تعبر عن الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة في الموقف الذي يجب أن يتخذ فيه القرار^(٥) .

(١) هاشم أحمد عطية ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، طبع . نشر . توزيع ، ١٩٩٩م) ، ص ٩ .

(٢) ثناء علي التجاني ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٣م) ، ص ٩ .

(٣) أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، الإطار الفكري والنظم التطبيقية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٤م) ، ص ٢٥ .

(٤) سليم الحسنية ، مبادئ نظم المعلومات الإدارية ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م) ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٥) إسماعيل محمد أحمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية ، (الإسكندرية: الكاتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، د. ت) ، ص ٢٧ .

وعرفت المعلومات بأنها مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما يجعلها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة لمستقبلها أو استخدامها^(١) والمعلومات هي نتائج عمليات النماذج والتكوين والتنظيم أو تحويل البيانات بطريقة تؤدي إلى زيادة مستوى المعرفة^(٢) وعرفت بأنها عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معناً كاملاً بالنسبة لمستخدمها ، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات^(٣) والمعلومات هي بيانات تم تسجيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها^(٤).

والمعلومات هي المعرفة التي لها معنى وسعية في تحقيق الأهداف^(٥) . وعرفت المعلومات كذلك بأنها عبارة عن بيانات مرت بمرحلة من مراحل التشغيل أو التحليل من أجل استخدامها في غرض معين^(٦) وعرفت أيضاً بأنها نتيجة تنظيم أو ترتيب أو جدولة أو تحويل البيانات بواسطة المنظم إلى مجموعة مختارة من البيانات منظمة بطريقة معينة مما يزيد من قيمتها بالنسبة للمستفيد أو المستخدم^(٧).

يستنتج الباحث من مفاهيم المعلومات ما يلي :-

١-المعلومات نتيجة لعملية تشغيل البيانات .

٢-استخدام المعلومات ثم اتخاذ القرارات .

٣-المعلومات يعتمد عليها لتحقيق الأهداف .

يستطيع الباحث تعريف المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها وتحليلها وتفسيرها بهدف استخراج المؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والظواهر بعضها مع بعض.

(١) هاشم أحمد عطية ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) سونيا محمد بكري ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٣) عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٤) أحمد حسين علي حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٥) ثناء علي القباني ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٦) محمود سعيد عرفة ، الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية ، (القاهرة : دار الثقافة العربية) ، ص ٢٧٥ .

(٧) د. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ، ١٩٥٨م) ، ص ٧٢ .

يوضح الجدول رقم (١/١/١) الفروقات بين البيانات والمعلومات:

جدول (١/١/١)

الفروقات بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
١/ يشير تغيير البيانات إلى تلك الحقائق غير المنظمة والتي تمثل المدخلات الخاصة بنظم المعلومات الإدارية.	١/ المعلومات تشير إلى المخرجات الناتجة عن تشغيل نظام المعلومات والتي تعبر عن معاني محددة لمستخدمي المعلومات في المنشأة .
٢/ البيانات هي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات .	٢/ المعلومات هي المواد (البيانات) المصنعة الجاهزة للاستخدام .

المصدر إعداد الباحث ٢٠٢٠م

المعلومات ومعالجة البيانات:

معالجة البيانات هي استلام وتخزين ومعالجة البيانات بغرض تحويلها إلى معلومات مفيدة تستعمل في اتخاذ القرارات . فالبيانات هي حقائق مجمعة ولكنها لا تعتبر بشكل عام مفيدة في اتخاذ القرارات دون معالم إضافية . في حين أن المعلومات مفيدة بشكل مباشر في اتخاذ القرارات لأنها مبنية أساساً على بيانات تمت معالجتها وهي بالضرورة مخرجات لنظام حاسب معين^(١) .

يتضح للباحثة أن هناك تمييز واضح بين البيانات والمعلومات في تعريف معالجة البيانات.

مصادر المعلومات الحاسوبية :

المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة منه:^(٢)

(١) جهاز لو هكس ، تعريب دكتور حسين علي فلاح ، نظم المعلومات الإدارية من وجهة نظر المستقبل ،

(الرياض: أدرة البحوث ١٩٨٣م) ، ص ٢٤ .

(٢) سونيا محمد البكري ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٣ - ١٤٤ .

١/ المصادر الأولية : المصادر الأولية لها أهمية أكثر من المصادر الثانوية نتيجة لاختلاف التنظيم وخصائص الصناعة وطبيعتها بالإضافة إلى المحاولات الوظيفية المختلفة .

تتمثل مصادر المعلومات الأولية بالآتي :-

أ/ الملاحظة :

عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين شخصين أو أكثر أحدهما الباحث عن المعلومة والآخر المبحوث لجمع معلومات محددة حول موضوع معين ، ويلاحظ أثناءها الباحث عن المعلومة ما يثار من ردود فعل على المبحوث وفي هذه الحالة قد يتم أخذ البيانات من المبحوث بشكل تلقائي دون أن يشعر بأنه مراقب .

ب/ التجارب:

هي استقاء المعلومات بعد إجراء تجربة عملية وأخذ النتائج وإثبات صحة هذه النتائج .

ج/ البحث الميداني:

يكون البحث الميداني عن طريق :

١-المقابلة : عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث عن المعلومة وشخص أو أشخاص بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث عن المعلومة لمعرفته من أجل تحقيق أهدافه .

٢-الاستبيان : هو أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب .

٣-التقدير الشخصي : أي أن تكون المعلومة خاضعة للتقدير الشخصي للباحث عنها .

د/ المصادر الثانوية:

أ/ معلومات الشركة : وهي المعلومات الداخلية لإدارة المنشأة .

ب/ المصادر الخارجية : وهي مصادر من خارج المنشأة.

ج/ المطبوعات - المنشورات

د/ الأجهزة الحكومية .

يتضح للباحثة أن المصادر الأولية أكثر فائدة في اتخاذ القرارات لأنها تكون حديثة التجميع بينما المصادر الثانوية تكون جمعت في الماضي وقد لا تلاءم الأهداف الحالية .

أنواع المعلومات وتصنيفاتها:

يتوفر ضمن معظم النصوص الخاصة بإدارة المعلومات ، نطاقاً كافياً بالفئات المتعلقة بتحديد أنواع المعلومات فهناك المعلومات الضمنية ، والمعلومات الصريحة، المعلومات المتعلقة بالإجراءات ، المعلومات المجردة ، المعلومات الخاصة ، المعلومات الحيوية والمعلومات المعلنة ، كما يختلف تصنيف المعلومات من مستخدم لآخر^(١) .

تصنيف المعلومات:

تحتاج التنظيمات الحديثة إلى معلومات متنوعة ، ويمكن أن يختلف تصنيف المعلومات وهي النظرة التي ينظر بها إلى هذه المعلومات ومن هذه التصنيفات ما يلي:^(٢)

أ/ التفرقة بين المعلومات الرسمية وغير الرسمية :

أن هذه التصنيف أكثر طرق التصنيف استخداماً وعمومية ودقة ، كلا النوعين من المعلومات قد يكون مهم للإدارة والعمليات في أي تنظيم وتعتبر المعلومات الرسمية هي المعلومات الصحية لأي نظام للمعلومات في أي تنظيم . وهذا لا يقلل من دور المعلومات غير الرسمية في التنظيم والتي تعتمد عليها الإدارة كمصدر لا بديل له ويتم التنبه إلى ضرورة الاعتماد بدرجة أكبر على المعلومات غير الرسمية . أن مصدر المعلومات الرسمي هو أساس الحصول على المعلومات الرئيسية في المنشآت وإلا كان هناك قصور في تحديد مركز إنتاج واستخدام المعلومات بالإضافة إلى عدم كفاءة تصميم نظم المعلومات .

(١) سونيا البكري ، و د. إبراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية ، (الأسكندرية: الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠١م) ص ١١٣ .

(٢) المرجع سابق ، ص ١٤٧ - ١٤٩ .

ب/ تصنيف المعلومات وفقاً لطبيعتها الوظيفية :

استخدام التصنيف الوظيفي للمعلومات (إنتاج - بيع - تمويل - تسويق) مرغوب فيه حين تكون منشأة وظيفية . أي أن الحاجة الرئيسية في المستوى العملي هو التفصيل الكامل للمعلومات المطلوبة لكل وظيفة .

ج/ تصنيف المعلومات وفقاً للزمن الخاص بها :

المعلومات التي تعكس الفترة السابقة تعرف عادة بالمعلومات التاريخية والمعلومات التي تعكس الفترة الحالية تعتبر معلومات رقابية والمعلومات التي تمثل التشغيل تعتبر معلومات تخطيطية .

د/ تصنيف المعلومات وفقاً للموارد :

أن المعلومات التي تنشأ في التنظيم وخارجه يكون لها علاقة بالموارد الملموسة وغير الملموسة ، الموارد الملموسة الحقيقية تشمل الموظفين ، الآلات ، التسهيلات ، الخامات ، النقود بينما الموارد غير الملموسة تشمل العملاء ، المشروعات ، البائعين ، حملة الأسهم والسندات .

ويمكن تصنيف المعلومات كما يلي :^(١)

١-معلومات إيجازية : وهي المعلومات التي يحتاجها الإداري في اتخاذ قرار بتعيين الموظفين أو قرارات المشتريات .

٢-معلومات إنتمائية : وهي المعلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسيع المدارك في مجال العمل .

٣-معلومات تعليمية :المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية.

٤-معلومات إنتاجية : وهي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة.

طرق توصيل المعلومات :

عند توصيل المعلومات للمستخدمين هناك العديد من الطرق التي يمكن أن تزيد من فعالية إرسال واستقبال المعلومات كما أن هناك طرق تعطي الحق لبعض

(١) آية محمد الفرحان، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية ، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م) ص ١٤

الأفراد أو الوحدات التنظيمية في الرقابة على مستوى أو عملية توزيع المعلومات .
ومن هذه الطرق ما يلي :^(١)

١/ الطرق التي تزيد من فعالية نظام الإرسال والاستقبال للمعلومات :

إن الحدود التي تقع على عاتق العنصر البشري في عملية إعداد وفهم المعلومات والحدود التي تحد قدرة النظام على تركيبه للمعلومات تجعل هناك العديد من الطرق التي ينبغي اتباعها لتقليل حجم البيانات التي يتم تخزينها وتقديمها للاستخدام البشري. ومن هذه الطرق :-

أ- عملية تلخيص البيانات على معظم التنظيمات يتم تلخيص البيانات لتقليل حجمها دون المساس بالمعنى الأساسي لها .

ب- التوزيع المحدود للمعلومات ، ووفقاً لهذه الطريقة فإن معلومة ما لا توزع إلا للأفراد أو للوحدات التنظيمية والتي تتطلب مثل هذه المعلومة القيام بتصرف معين أو اتخاذ قرار معين .

٢/ طرق إعطاء الحق في تحديد محتوى المعلومات وتوزيعها :

هناك بعض الأفراد أو بعض الوحدات التنظيمية التي تمارس حقها في تحديد محتوى المعلومات أو في تحديد لمن ترسل هذه المعلومات وما هي المعلومات التي يتم تداولها داخل المنظمة . ومن وسائل ممارسة هذا الحق تأخير إرسال المعلومة ، تعديل وتنقيح المعلومة ، استخدام الاستتباط أو التقليل من درجة عدم اليقين أو تقديم المعلومات بصورة متميزة . ففي حالة تأخير المعلومة فإن عملية إرسال المعلومة ذاتها يتم تأخيرها ، وقد يكون بسبب أنه لا توجد حاجة عاجلة للتعامل مع هذه المعلومة أو قد يكون بسبب محاولة تقاضي أن يكون الفرد مستقبلها مثقل بكثير من المعلومات .

وتختلف عملية تعديل وتنقيح المعلومة عن عملية تلخيصها في أن معنى المعلومة يتم تلخيصها خلال المستويات الإدارية المختلفة فإن تنقية وتنقيح المعلومة قد تؤدي إلى وصول معلومات محدودة للإدارة العليا في المنظمة . وتتوقف درجة صحة وفعالية هذه المعلومة على الطرق التي تستخدمها المنظمة في نقل المعلومات وعلى القنوات المستخدمة في نقل هذه المعلومات .

(١) إسماعيل محمد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠١ .

يرى الباحث أن أكثر المعلومات فائدة في اتخاذ القرارات أن تصل المعلومة ملخصة بحيث لا يحتاج إلى وقت كثير لاستخلاص الجزء الذي يحتاج منها وأن تصل المعلومة للأشخاص الذين سيستفادون منها وفي الوقت المناسب .

تكاليف إنتاج المعلومات :

تختلف تكاليف إنتاج المعلومات بين تنظيم وآخر وهناك عدة عوامل تؤدي إلى الاختلاف في التكاليف الكلية منها ما يلي^(١) :

١- التنظيمات لها أحجام مختلفة وحتى إذا كانت نفس الطبقة الخاصة بالتنظيم نجد اختلافات واسعة في التكاليف الكلية والنسب .

٢- يؤخذ في الاعتبار طبيعة أو الغرض من التنظيم .

٣- نمط الإدارة واتجاهها له أيضاً تأثير مباشر على التكاليف التي تتمثل في إنتاج المعلومات .

٤- اختلاف طرق المحاسبة للتكاليف الخاصة بإنتاج المعلومات تساهم في الاختلاف الموجود في تقارير التكاليف حيث يكون هناك مستوى ملموس في التكنولوجيا تستخدم في وظيفة تشغيل البيانات وحيث تكون وحدة منفصلة أو مركزية في التنظيم فإن تكلفة التشغيل هذه تتل وحدة واحدة من تكاليف إنتاج المعلومات .

أما التكلفة والعائد فهي قيد حاكم ورئيسي للإدارة على توصيل المعلومات ، والقاعدة العامة هي أن المعلومات لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها ، فاختيار التكلفة والعائد ما هو إلا نوع من دراسة الجدوى للتطبيق على إنتاج وتوزيع المعلومات^(٢) .

إن الأبحاث المحاسبية قد تناولت موضوع القياس الكمي لقيمة المعلومات ، وقد حاولت هذه الأبحاث قياس قيمة المعلومات باستخدام النماذج الرياضية والمطبقة في نظرية المعلومات ، ورغم أنها ركزت على بعض المتغيرات التي يمكن تمثيلها

(١) سونيا محمد بكري ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٠ - ١٣٢ .

(٢) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٩١م) ، ص ٢٠٨ .

رياضياً في بيئة المعلومات المحاسبية ، إلا أن هذه الدراسات واجهت مشكلتان هما^(١) :

١- عدم التحديد الواضح للمستخدمين من البيانات المحاسبية المنشورة للاستخدام العام وبالتالي عدم القدرة على تحديد أو افتراض دالة النفع الخاصة بهم ، والمطلوبة بتطبيق النموذج الرياضي لقياس قيمة المعلومات .

٢- عدم التحديد الواضح للنماذج المستخدمة في اتخاذ قرارات المهتمين بالمعلومات المحاسبية مما يجعل من الصعب تحديد وع وكمية المعلومات المطلوبة وقيمتها .

يستنتج الباحث أنه يجب إنتاج المعلومات إذا كانت تكلفتها أقل من قيمتها و العائد منها لأنه إذا كانت تكلفتها أعلى فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج عموماً.

البيانات والمعلومات المحاسبية:

مفهوم البيانات المحاسبية :

عرفت البيانات المحاسبية بأنها المادة الخام في نظام المعلومات المحاسبية إذا ما أخذت بمفردها تكون عديمة الفائدة والنفع بالنسبة للجهات التي تحتاجها لاتخاذ قرار معين ولذا يجب تشغيلها حتى تصبح ذات فائدة في عملية اتخاذ القرار^(٢) كما عرفت بأنها مجموعة من الحقائق أو الإحصائيات غير المفسرة والمستقلة عن بعضها البعض والتي تتعلق بمجموعة من العمليات والأحداث القابلة للقياس ، والتي قد تكون متعلقة بالماضي أو من المتوقع حدوثها مستقبلاً ، وتمتد لتشمل أية بيانات تكون في صورة رقمية أو أعداد أو رموز تستخدم أساساً لاستخراج نتائج مستهدفة تزيد من المعرفة^(٣).

مما تقدم من مفهوم البيانات المحاسبية يستنتج الباحث ما يلي :

١-البيانات المحاسبية مادة خام عديمة الفائدة في اتخاذ القرار .

(١) حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٩م) ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) دلال صادق بطرس ، نظام المعلومات المحاسبية ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، ١٩٩٤م) ، ص ١٢ .

(٣) أمنية محمود فوزي ، دور المعلومات المحاسبية في إعادة الهيكلة المالية ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، دراسة تطبيقية ، ٢٠٠٥م) ، ص ٧ .

٢- البيانات المحاسبية حقائق وإحصائيات غير مفسرة .

٣- تكون البيانات المحاسبية في صورة رقمية أو أعداد أو رموز .

يستطيع الباحث أن تعرف البيانات المحاسبية بأنها العمليات والأحداث والظواهر الاقتصادية التي تتم في المنشأة نتيجة لقيامها بمزاولة أنشطتها المختلفة وهي غير مفسرة ولا تفيد في اتخاذ القرار .

مفهوم المعلومات المحاسبية :

عرفت المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات الناتجة من تشغيل البيانات المالية في نظام المعلومات المحاسبية والتي تستخدم في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات الاقتصادية^(١). وعرفت أيضاً بأنها مجموعة من البيانات المالية التي تم جمعها وتبويبها ومعالجتها بطريقة منطقية منظمة جعلتها ذات فائدة ونفع لأغراض الاستخدامات الإدارية المختلفة في داخل أو خارج الوحدة الاقتصادي ، وهي بذلك تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبية ولها تأثير في عملية اتخاذ القرار^(٢). وعرفت أيضاً بأنها البيانات المالية التي تمت معالجتها بوسائل ماهرة ومحكمة بهدف إزالة الغموض عنها وجعلها في شكل أكثر نفعاً لمستخدميها سواء في الحال أو المستقبل^(٣).

مما تقدم من عرض لمفهوم المعلومات المحاسبية يخلص الباحث إلى الآتي :

١- المعلومات المحاسبية ناتجة عن تشغيل البيانات المحاسبية .

٢- المعلومات المحاسبية عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية .

٣- المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات .

يستطيع الباحث أن يعرف المعلومات المحاسبية بأنها نتيجة عملية تفسير وتلخيص وتبويب ومعالجة العمليات والأحداث الاقتصادية ، وذلك بهدف جعلها ذات فائدة ونفع لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

(١) " Information Systems and Managerial Accounting " J J , Linn . P.A and Frmin the Accounting Review . January 1982 . P . 75

(٢) إبراهيم أحمد الصعيدي ، د. سيد محمد خير ، مبادئ نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة: مطابع الدار الهندسية ، د.ت)، ص ١٥ .

(٣) عبد الرحمن الصباح ، نظم المعلومات الإدارية ، (عمان: دار الزهران ، ١٩٩٨م) ، ص ٢١ .

أهمية المعلومات المحاسبية :

يتمثل الهدف الأساسي للمحاسبة في توفير المعلومات المالية التي تساعد المستخدمين لها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ، حيث أشار لذلك مجلس المبادئ المحاسبية إلى أن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي المساعدة في توفير البيانات والمعلومات ذات الطابع المالي بحيث تكون ذات فائدة ونفع في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة رشيدة^(١). هناك العديد من الجهات الخارجية والداخلية للمنشأة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المتنوعة ، وفيما يلي بعض الأمثلة على اتخاذ القرارات الرئيسية لمستخدمي المعلومات المحاسبية^(٢) :-

١-القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في منشأة معينة ، فإن أصحاب المنشأة والمستثمرين الحاليين بها يستعملون المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارهم بالإستمرار في ملكية المنشأة والاستثمار بها أم لا . وكذلك فإن مقرضي المنشأة يستعملون المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارهم بالاستمرار في إعطاء قروض للمنشأة أم لا . والمستثمرين والمقرضين المحتملين يستعملون المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارهم باستثمار أموالهم في المنشآت الواحدة والأكثر نجاحاً .

٢-القرارات المتعلقة بغرض الضرائب والمراقبة على المنشآت ، تعتمد الجهات الضريبية على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارها بالمبلغ المستحق على المنشأة من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب .

٣-القرارات التي تتخذها إدارة المنشأة المتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف ورقابة . ويتم اتخاذ القرارات التي تؤثر على القوائم المالية من قبل كافة المستويات الإدارية .

٤-القرارات المتعلقة بالعاملين في المنشأة الحاليين والمحتملين ، حيث يعتمد العاملون في المنشأة على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ قرارهم بالاستمرار في العمل لدى المنشأة أم لا .

(١) نساء عطية فراج ، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة، رسالة دكتوراة غير منشورة ، دراسة نظرية تطبيقية، ١٩٩١م)، ص ٤٤ .

(٢) أحمد حسن طاهر ، المحاسبة الإدارية ، (عمان ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٢م) ، ص ٤ - ٥ .

٥-القرارات المتعلقة بعملاء المنشأة ومورديها . يهتم كافة المتعاملين مع المنشأة من عملاء وموردين بالاستمرار في تعاملهم مع المنشأة ، فالعملاء يسعون للحصول على سلع أو خدمات المنشأة بأسعار منافسة في حين أن الموردين يقدمون السلع أو عناصر الإنتاج والخدمات التي يتطلبها نشاط المنشأة ويعتمدون على المنشأة كجهة مربحة لتسويق سلعهم ومنتجاتهم ، فعليه يعتمدون على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ قرارهم باستمرار التعامل مع المنشأة م لا .

يستنتج الباحث أن هناك أهمية كبيرة لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ قراراتهم المختلفة .

وظائف المعلومات المحاسبية :

للمعلومات المحاسبية العديد من الوظائف التي تؤديها وذلك من خلال استخدامها كمدخلات في عملية اتخاذ القرار ، منها^(١) :

١-وصف المواقف والأحداث المختلفة والتي تؤثر على إدارة المنشأة والتي تشكل بدورها الإطار العام للعمل الإداري بالوحدة الاقتصادية .

٢-مساعدة متخذي القرار في تحليل وتفسير المواقف والأحداث المختلفة التي تواجه الإدارة بهدف التعرف على تلك المجموعة من العوامل والمتغيرات الأساسية المحددة لها وطبيعة العلاقات التي تربط العوامل وتحريكها .

٣-إن الوظائف الأساسية والهامة للمعلومات المحاسبية مساعدتها لإدارة الوحدة الاقتصادية في توفير أسس المقارنة بين بدائل الحلول الممكنة والمتاحة عنداتخاذ القرارات اللازمة .

٤-تساعد المعلومات المحاسبية في عمليات التنبؤ بالأحداث والظواهر المستقبلية.

٥-تقييم السياسات المحاسبية والإدارية المتبعة في الوحدة الاقتصادية وبيان مدى كفايتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

يستنتج الباحث أن الوظيفة الأساسية للمعلومات المحاسبية أنها تساعد بما توفره من تحليل وتقييم للموقف المالي للمنشأة في تسهيل اتخاذ القرارات الرشيدة .

(١) ماجدة محمد عفيفي ، تقييم نظم المعلومات المحاسبية بقطاع الدواء لأغراض الرقابة وتقييم الأداء ، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، دراسة تطبيقية ، ٢٠٠٠م) ، ص ١١ - ١٢

مجالات استخدام المعلومات المحاسبية :

تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي في العديد من المجالات الإدارية المختلفة في منظمات الأعمال ومن أهم المجالات ما يلي^(١) :

١- في مجال التخطيط طويل وقصير الأجل ، إن من المجالات الإدارية التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية نجد استخدامها في مجال تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمستقبلية وذلك من خلال تزويد إدارة المنظمة بالمعلومات المحاسبية اللازمة .

٢- استخدام المعلومات المحاسبية في الرقابة على جودة الإنتاج وذلك بتزويد اقتصاديات درجة الجودة التي ترغب في تحقيقها ويتم ذلك من خلال عمل دراسة للتكلفة والمنفعة لكل مستوى جودة معين ولكل مجموعة من مجموعات السلع المنتجة .

٣- إن من المجالات التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية إعداد تقارير الأداء الفعلي لمنظمات الأعمال والتي تستخدم بدورها في قياس مدى نجاح أو فشل الإدارات المختلفة في الوحدة الاقتصادية .

٤- تستخدم المعلومات المحاسبية في تقويم وتقليل حجم البدائل الاستثمارية المتاحة أمام متخذي القرارات الإدارية في منظمات الأعمال ، أي أن المعلومات المحاسبية تساعد الإدارة في توجيه جهود متخذ القرار نحو أفضل البدائل من بين مجموع البدائل المتاحة والتي تعمل بدورها في زيادة قيمة المنشأة .

٥- تستخدم المعلومات المحاسبية كحافز ، بمعنى أن بعض المعلومات تعد مصدر لتحفيز الأفراد في تزويدهم بتقرير عن درجة كفاءتهم في أداء الأعمال والمهام المؤكدة إليهم في التعرف على النتائج .

٦- إن من مصادر استخدام المعلومات المحاسبية استخدامها في بدء العلاج وتكوين خلفية عن الموضوعات ضعيفة .

(١) هاجر عثمان علي ، دور المعلومات المحاسبية في تقويم أداء قطاع النقل والاتصالات السوداني ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ٢٠٠٠م)، ص ٣٦ - ٣٧

جودة وخصائص المعلومات المحاسبية :

تعد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تقدم بها المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم المعلومات المحاسبية ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عن وضع التقارير المحاسبية كما تساعد المسؤولين القواعد المالية في تفسير المعلومات المحاسبية التي تنتج من تحليل طرق محاسبة بديلة وهي التميز بين ما يعتبر ايضاحاً ضرورياً وما لايعتبر كذلك . ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس المبادئ للقوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستخدمين الرئيسي في اتخاذ لقرارات التي تتعلق بالمنشآت^(١).

عرفت الخصائص النوعية لجودة المعلومات بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تقوم بها المعلومات إلى مفيدة وغير مفيدة لعملية اتخاذ القرار^(٢) . وعرفت أيضاً بأنها الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين^(٣). عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الأفضل (الأكثر نفعاً) عن تلك الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات^(٤).

يحرص الأفراد المسؤولين عن القوائم المالية والتقارير المحاسبية على تقديم المعلومات المفيدة في ظل قوة التكاليف ومنفعة المعلومات للقرارات تعتبر الصفة الأساسية الواجب توفرها^(٥).

حتى تؤدي المعلومات دورها في العملية الإدارية بفعالية ، في مساعدة المستخدمين في أداء المهام الملقة على عاتقهم واتخاذ القرارات الرشيدة لأداء الوظائف ، فإنه يتوجب عليها أن تقدم معلومات تتمتع بمجموعة من الخصائص منها :-

(١) كمال الدين الدهراوي ، عبدالله عبد الحليم جلال ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٩ .

(٣) أحمد نور ، المحاسبة المالية والقياس وتقييم وقف المعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية ،

(الأسكندرية: الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠٥م) ، ص ٣٨ .

(٤) نعيم حنفي رحال ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٥) كمال الدين الدهراوي ، عبدالله عبد الحليم هلال ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، (الأسكندرية:

الدار الجامعية للطبع ، نشر وتوزيع ، ٢٠٠٨م) ، ص ٤٥ .

الملاءمة : أن تكون المعلومات قابلة للاستخدام من قبل الإدارة الاستراتيجية ، وحتى تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تؤدي بالمستخدم إلى اتخاذ قرار أقل خطأ وأكثر نفعاً في الوقت نفسه . ومن المظاهر التي تدل على عدم ملائمة المعلومات المظاهر التالية^(١) .

أ- التقارير الطويلة المتعددة .

ب- انتاج تقارير لا يتم استخدامها من قبل المستفيدين .

ج- طلب المستفيدين لمعلومات لا يتم اتباعها من قبل النظام .

الصحة : أن يتم تصحيح وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح ، وبالتالي يجب أن تكون السجلات والمعالجة والمخرجات خالية من الأخطاء ، من الأغراض التي تدل على عدم صحة المعلومات التالي :

أ- تزايد نسبة الأخطاء في العمليات المنتجة .

ب- تزايد الأخطاء الجوهرية والهامة في المعلومات المنتجة مثل الخطأ في رصد عميل .

ج- تزايد المشاكل التي تنشأ بشكل يومي أثناء تشغيل النظام .

الدقة : لا يجب فقط تجميع وتسجيل البيانات بشكل صحيح ، وإنما يجب أن تكون هذه المعلومات تغطي كافة جوانب المشكلة الهامة ، أي أن تتضمن المعلومات جميع النواحي المطلوبة . ويظهر قسم كمال المعلومات من خلال تزايد نسبة العمليات المرفوضة من قبل النظام لعدم اكتمال البيانات المطلوبة لتشغيل هذه العملية من قبل النظام وعدم تعبئة كافة الحقول ضمن المستندات .

الوقتية : يعني أن تكون المعلومات متاحة للمستخدمين حين الحاجة إليها فعلاً في اتخاذ قرار معين ، وألا تكون المعلومات مقدمة حتى استلامها أو حين الرغبة في استخدامها ، أي التمكن من توفير المعلومات بسرعة كافية ، ومن المظاهر التي تدل على عدم وقتية المعلومات المظاهر التالية :

أ- تراكم البيانات غير المدخلة إلى النظام .

ب- طول الفترة الزمنية الفاصلة بين طلب المعلومات والحصول عليها .

ج- تزايد الشكاوى من تأخير وصول التقارير التي يجب أن يعدها النظام .

(١) عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

الحماية : عدم وصول المعلومات إلى الجهات التي تملك الصلاحية في الحصول على تلك المعلومات .

الاقتصادية : وهي عبارة عن قياس حجم الموارد اللازم تخصيصها من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة .

الكفاية : حجم الموارد اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المعلومات .

الدولية : وهي عبارة عن وصف لوضع نظام المعلومات على شكل متوسطات ، مثل نسبة عمليات الإدخال الصحيحة إلى إجمالي عمليات الإدخال ، أو متوسطات زمن استجابة النظام .

قابلية الاستخدام : يجب انتاج المعلومات وتقديمها بالشكل الذي يمكن المستخدم من فهمها بسهولة واستخدامها بسرعة .

مصادر المعلومات المحاسبية :

تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية ، والمصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها المنشأة والأطراف الخارجية ، وتعد هذه القوائم بطريقة موجزة حيث تلخص العمليات المتعلقة بفترة معينة ، وفحص القوائم المالية عن العجز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين ، وكذلك نتائج العمليات التي حققت للوحدة ذلك المركز^(١).

وتتمثل القوائم المالية الأساسية بالآتي^(٢).

١- قائمة الدخل : الهدف الرئيسي من إعداد قائمة الدخل هو بيان أعمال المنشأة عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية وذلك بتقديم النفقات النقدية الداخلية والخارجية واستخدام التقييم لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

٢- قائمة المركز المالي : قائمة المركز المالي عبارة عن تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمنشأة وذلك في لحظة زمنية معينة في تاريخ إعداد القائمة. محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح

(١) أحمد نور ، المحاسبة المالية ، (الأسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣م) ، ص ٣٠ .

(٢) الهادي آدم عبد الرحمن محمد إبراهيم ، نظرية المحاسبة ، (الخرطوم : د. ت ، ٢٠٠٣م) ، ص ١١ .

الأرصدة تعبيراً لها عن التدفقات أو التيارات التي تشكل مكونات القوائم الأخرى كالدخل والتدفقات النقدية .

٣- قائمة التدفقات النقدية : أكثر المفاهيم هدفاً في التعبير عن درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة هو مفهوم النقدية . الهدف من إعداد قائمة التدفق النقدي هو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية من مستثمرين ومقرضين وغيرهم في الحالات التالية :

أ- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

ب- التقويم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية (التاريخية) .

ج- تقويم فترة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الإستثمار والتوسع .

د- تحديد أوجه الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية .

٤- قائمة التغيرات في حقوق الملكية : توضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية كافة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى التغيرات في رقم صافي الأرباح المحتجزة ، بمعنى أنها تغطي كافة مصادر التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية حيث تتضمن الجوانب الآتية^(١) :

أ- الاستثمارات الإضافية المقدمة من أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً للمنشأة .

ب- التوزيعات على أصحاب رأس المال وهي تقسم إلى :

١- توزيعات الأرباح أو ما يعرف بالعائد على رأس المال حيث المصدر الرئيسي لها الأرباح المحتجزة .

٢- توزيعات رأس المال وتمثل استرداد أو تلخيص لرأس المال المستثمر حيث أن المصدر الرئيسي لهذه التوزيعات هو رأس المال المدفوع .

معايير المحاسبة وارتباطها بالقوائم المالية :

يحتاج تحليل القوائم المالية إلى توفير قوائم مالية سليمة ودقيقة وعادلة وحتى تكون القوائم المالية سليمة ودقيقة وعادلة يجب أن تحكمها قواعد محاسبية هي معايير محاسبية تضبط سلامة ودقة وعادلة هذه القوائم المالية . ويمكن تصنيف هذه

(١) الهادي آدم عبد الرحمن محمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١١٨ - ١٢٠ .

المعايير إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى ذات ارتباط مباشر بقواعد استخلاص أرقام دخل سليمة ودقيقة وعادلة ، أما المجموعة الثانية فترتبط بشكل مباشر بالمركز المالي وبالمكونات والبنود التي يجب الإفصاح عنها في قوائم المراكز المالية . ولغرض ضبط ودقة وعدالة القوائم المالية يؤخذ في الاعتبار الآتي ^(١) :

١- هناك حاجة إلى معايير محاسبية تحكم المعالجات المحاسبية وتحسم مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي .

٢- تضبط المعايير المحاسبية القوائم المالية والمقصود بضبط القوائم المالية هو التوصل إلى قوائم مالية دقيقة وسليمة وعادلة وملائمة في نفس الوقت .

٣- هناك ثلاثة اعتبارات أساسية يجب أن تحكم المحاسب وإدارة المنشأة في العمل بمقتضى السياسات المحاسبية . الاعتبار الأول (الحيطة والحذر) والاعتبار الثاني (الجوهر أكثر أهمية من الشكل) والاعتبار الثالث (الأهمية النسبية) .

٤- يمكن تصنيف المعايير المحاسبية في مجموعتين من المعايير ، المجموعة الأولى ذات ارتباط مباشر بعمليات استخلاص أرقام دخل سليمة ودقيقة وعادلة . المجموعة الثانية فترتبط بشكل مباشر بالمركز المالي والمكونات والبنود التي يجب أن يفصح عنها في قوائم المراكز المالية .

٥- القوائم المالية التي تعد دون اعتبار لضرورة تطبيق المعايير المحاسبية هي قوائم معينة ومنتقدة ولا تصلح للتفسير والتحليل .

مستخدمو المعلومات المحاسبية :

هنالك أطراف عديدة تهتم باستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية . وتعتمد عليها في كثير من قراراتها وخططها ، ولقد اهتمت العديد من الدراسات والبحوث العلمية بتحديدتها وتبويبها وخلصت معظم الدراسات إلى أنه يمكن تبويبها بشكل عام إلى مجموعتين هما ^(٢):

(١) عبد المنعم عوض الله وآخرون ، تحليل ونقد القوائم المالية ، (القاهرة :مركز التعليم المفتوح ، جامعة القاهرة ، د.ت.) ، ص ٢٩ - ٣٢ .

(٢) طاهر الشيخ ، ود. زكريا عبده السيد ، نظم المعلومات المحاسبية ، (د.م. د.ن. ، ٢٠٠٦ م) ، ص ٥٧ .

١-المستخدمون للمعلومات المحاسبية من داخل الوحدة الاقتصادية : يعد المستخدمون الداخليون أحد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتحتوي هذه الفئة على أطراف مختلفة من داخل الوحدة الاقتصادية منها الإدارة بمستوياتها المختلفة والعاملون ، والمعلومات التي توفرها المعلومات المحاسبية لهذه المجموعة تكون عادة في شكل تقارير مالية .

٢-المستخدمون للمعلومات المحاسبية من خارج الوحدة الاقتصادية : أوضحت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) إلى أن التقارير المالية أعدت أساساً لخدمة المستخدمين خارج الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين الحاليين والمرتبين والناشئين وغيرهم من الفئات الخارجية الأخرى نظراً لمقدرتهم المحدودة في الحصول على المعلومات اللازمة عن المنشآت الأعمال ، كما أن احتياجاتهم واستخداماتهم للمعلومات يختلف باختلاف اهتماماتهم وعلاقتهم بالمنشأة . يمكن تقسيم المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية إلى الفئات التالية^(١):

- ١-فئة المساهمين والمستثمرين والمحليين الماليين .
 - ٢-فئة المقرضين والدائنين والموردين .
 - ٣-فئة العملاء .
 - ٤-فئة الهيئات الحكومية .
 - ٥-فئات أخرى وتشمل أجهزة البحث العلمي والأكاديمي وأجهزة حماية الهيئة والبورصات والغرف التجارية والجمهور بصفة عامة .
- يرى الباحث أنه يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية كافة الخصائص التي تجعل استخدامها والاستفادة منها لكل مستخدم حسب احتياجاته .

خصائص مستخدمي المعلومات المحاسبية :

هناك العديد من الخصائص التي يتطلب ضرورة توافرها في الفئات المستخدمة لمعلومات القوائم والتقارير المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية

(١) نهلة محمد السيد إبراهيم ، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨م) ، ص ٨١ .

لأغراض الاستخدامات المختلفة حتى يمكنهم من تحقيق الفائدة المرجوة منها ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ومن هذه الخصائص ما يلي^(١) :

١/ قابلية الفهم : يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم والتقارير المالية قابلة للفهم وخاصة بالنسبة للمستخدمين الذين لهم مستوى معرفة حديث بالأعمال والأنشطة الاقتصادية ، ويكون لهم الرغبة في دراسة المعلومات ، والمعلومات غير المفهومة من قبل مستخدميها لا يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات .

٢/ الفترة التحليلية : يقصد بهذه الخاصية فترة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة واستخلاص النتائج وتقييمها وذلك حتى يمكنهم من اتخاذ قرارات بصورة سليمة .

٣/ الوعي الاستثماري : إن من الخصائص الواجب توافرها في مستخدمي المعلومات المحاسبية وخاصة المستثمرين في سوق الأوراق المالية تجد الوعي الاستثماري ويقصد به توافر الوعي الاستثماري لدى المستثمرين ومتخذي القرارات الاقتصادية وذلك من خلال الفترة على تحليل النتائج المترتبة على تعديل السياسات المحاسبية المطبقة ، وعدم الانخداع بالأرباح الوهمية التي تتحقق من تعديل بعض السياسات المحاسبية المطبقة ، بمعنى تركيز مضمون البيانات والمعلومات وليس على شكلها^(٢).

بالرغم من اختلاف الفئات المستخدمة لمعلومات القوائم والتقارير المالية وتعدد وتنوع احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية فإن المستخدمين يحتاجون للمعلومات المحاسبية لكي تمكنهم من تحقيق الآتي^(٣) :

١- تقييم فترة المنشأة على توفير التغطيات النقدية اللازمة لإجراء توزيعات الأرباح في المستقبل وسداد فوائد وأصل القروض في مواعيد استحقاقها ، وبالتالي

(١) طاهر الشيخ وزكريا عبده السيد ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٢) صالح حامد محمد علي ، أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، دراسة ميدانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٩م) ، ص ١١٠ .

(٣) محمد عباس حجازي ، نظرية المحاسبة ، (القاهرة: مطابع الدار الهندسية ، ٢٠٠٠م) ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

فهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تقدير قيمة وتوقيت صافي التدفقات النقدية الداخلة ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها .

٢- معرفة الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة والالتزامات المترتبة عليها والتغيرات التي حدثت في كل منهما .

٣- تقييم أداء المنشأة في الماضي بهدف عمل توقعات عن الأداء المستقبلي .

٤- تقييم صافي الدخل الذي تحققه المنشأة ومصادر الحصول على هذا الدخل من كل العمليات المستمرة ، والعمليات التي تقرر عدم استمرارها ، وأثر البنود غير العادية على صافي الدخل وتقييم صافي التدفقات النقدية لكل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل وأيضاً تقييم المركز المالي للمنشأة .

٥- تقييم الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة بالإضافة إلى تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها .

٦- تقييم القدرة الكسبية للمنشأة والتنبؤ بالأرباح المنتظرة وتقدير المخاطرة ، إعادة تقييم الوضع لتأكيد أو رفض أو تغيير التنبؤات والتغيرات الأولية ، ويعتمد المستخدمون على المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية على عمليات التقييم والتنبؤ والتقدير .

المبحث الثالث

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمهيد:

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظم المعلومات المحاسبية والتي تكون فى شكل قوائم وتقارير مالية تؤدي الى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يستند اليها المستخدمون عند اتخاذ القرارات، وان المعلومات المحاسبية لا بد ان تكون ذات جودة عالية تحدد لها الخصائص النوعية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والقواعد الاساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات. ويؤدي تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد على اعداد القوائم المالية فى تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، حيث ان الادارة فى المصارف التجارية تعتمد بشكل اساسي على المعلومات فى اتخاذ قراراتها وعلى الاختص المعلومات المحاسبية، فأن توافر المعلومات الملائمة والجيدة ذات الصفات المناسبة يوفر مجالا مهما للادارة فى اتخاذ قرارات سليمة ورشيده لادارة المخاطر المصرفية للتنبؤ بالمخاطر وكيفية تداركها والحد منها.

نبذة تاريخية ، تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأهداف الخصائص النوعية:

لمحة تاريخية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

حظي مفهوم الخصائص النوعية باهتمام كبير من المعاهد والمنظمات المهنية في العالم وخلال عقود من الزمن كما يلي^(١).

سنة ١٩٦٦م، حددت الجمعية الأمريكية لمحاسبة AAA أربعة معايير لتقييم جودة المعلومات المحاسبية وتمثلت في، الملائمة، القابلية للتحقق، الخلو من التحيز، القابلية للتمثيل الكمي (القياس). سنة ١٩٧٠م، أصدر مجلس المبادئ المحاسبية البيان رقم (٢) حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي ميز فيه بين الخصائص الرئيسية والخصائص الثانوية، أما الخصائص الرئيسية فقد حددت

(١) زينب عباس حميدي ، الخصائص النوعية واثرها في تقييم اضرار الحرب ، دراسة ميدانية في الشركة العامة في صناعة البطاريات ،مجلة الإدارة والإقتصاد العدد الخامس والسبعون ٢٠٠٩م ، معهد الإدارة الرصافة، ص ٤

بخاصيتي الملائمة والموثوقية والتي يتفرع منها كل من ثلاث خصائص ثانوية أما الخصائص الثانوية فتشمل (القابلية للمقارنة والثبات). سنة ١٩٨٢م، حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC أربع خواص رئيسية يتفرع عنها خصائص ثانوية كما يلي:

أ. القابلية للفهم.

ب. القابلية للمقارنة.

ج. الملائمة.

د. الموثوقية التي تتضمن: (الحياد، الحيطة والحذر، الاكتمال، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل) كما تم تحديد محددات على خاصيتي الملائمة والموثوقية عند إنتاج وإيصال المعلومات المحاسبية تتمثل في: (التوقيت المناسب، الموازنة بين التكلفة والعائد، الموازنة بين الخصائص النوعية).

يرى الباحث أن هناك خاصيتين رئيسيتين لا بد من توافرها في المعلومات المالية من دونها تفقد المعلومات قيمتها وهي الملائمة والموثوقية، أما بقية الخصائص النوعية الأخرى فهي تزيد من جودة المعلومات وتحسنها، ولكن بفقدانها لاتفقد المعلومات قيمتها بشكل تام.

تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي: " إن الصفات النوعية " Qualitative characteristic للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل " الأكثر نفعا وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعا لغرض اتخاذ القرارات.^(١)

مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يحتاج المستخدمون إلى معلومات عالية الجودة، تعرف بالخصائص النوعية للمعلومات، حيث تجعل هذه الخصائص المعلومات ذات قيمة مفيدة لمستخدميها النهائيين.

(١) نعيم حسن دهمش ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما ، (القاهرة : دار

النهضة العربية للنشر، ٢٠٠٣م)، ص ١٨.

إن خصائص المعلومات هي: (الصفات المميزة التي تتميز بها المعلومات حتى تكون مؤثرة ونافعة لصناع القرار).^(١)

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (ما يجب أن تتسم به المعلومات المفيدة، أو القواعد الأساسية، الواجب استخدامها لتقويم نوعية المعلومات).

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معايير يمكن على ضوئها الحكم على مدى تحقيق هذه المعلومات المحاسبية لهدف الإسهام الفعال، في ترشيد القرارات ورسم أفضل السياسات. المعلومات يكون لها قيمة، ونتاج هذه القيمة يأتي من تأثيرها على القرارات عموماً، فالمعلومات التي لها قيمة يجب أن تتوافر فيها الخصائص النوعية المطلوبة.^(٢)

أهداف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن أهداف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متعلقة بمدى فائدتها لمستخدمي القوائم المالية، وقد وصف أحد الكتاب المحاسبين هذه الأهداف بقوله: الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة من الخصائص للمعلومات المحاسبية هو وجود أو توافر مجموعة من المعايير أو المقاييس التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات.^(٣)

أيضاً في سياق آخر حدد أحد الكتاب عدد من فوائد خصائص المعلومات المحاسبية كما يلي: ^(٤)

١. تستخدم الخصائص كمرشد رئيسي عند المفاضلة بين الطرق المختلفة وخاصة عند مواقف لم تشملها المبادئ المحاسبية صدرت فعلاً.

٢. وجود الخصائص يزيد من تفهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية من حيث فوائدها وحدود استخدامها.

(١) محمد فضل الارياني ، د. عبد الملك حجر ، المرجع السابق ، ص ٣٥-٣٤.

(٢) صادق محمد حين الحسنى ، المرجع السابق ، ص ٩٣.

(٣) فؤاد الليثي ، نظرية المحاسبة ، المدخل المعاصر ، (القاهرة - دار النهضة العربية للنشر ، ٢٠٠٢م) ،

ص ١٨١.

(٤) فؤاد الليثي - المرجع السابق ، ص ١٨٢.

٣. يعمل وجود هذه الخصائص على زيادة وتحسين مستوى الاتصال بين الأفراد والمعلومات المحاسبية.

أهمية وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أصبح للمعلومات دوراً مميزاً وأهمية كبرى في الحياة المعاصرة، وأصبحت المعلومات هي المحرك الرئيسي لتطوير فاعلية أي شركة أو منظمة سواء كانت خاصة أم عامة، بما توفره من مقدرة على مساعدة إدارات هذه الشركات أو المنظمات في صناعة واتخاذ القرارات أو في التخطيط أو في البحث والتطوير، أو في مجال الأنشطة التي تقوم بها، وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والجهات الخارجية وفي خط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً وتلعب المعلومات دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات وفي العمليات والأنشطة داخل الشركة ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات المختلفة، وحتى لاتفقد المعلومات فائدتها لابد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات لأن عدم توافرها سيؤدي إلى مخرجات عديمة الجدوى، ومن أجل أن تكون المعلومات المستخدمة ذات فائدة لمستخدمها، لابد من توفر المجموعة من الخصائص المهمة فيها، لخصها بثلاثة أبعاد رئيسية هي^(١).

أ. البعد الزمني: يتعلق في زمن استخدام المعلومات ويتضمن الجوانب التالية:

١. المواقيت: هي توفر المعلومات لذا لابد من الاهتمام بتوفير المعلومات في الأزمان المناسبة لكي تكون متاحة لاتخاذ القرار قبل حدوث موقف حرج أو فقدان فرصة معينة.

٢. التداول والحدثة: هي أن تكون المعلومة مجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها وتداولها في الشركة حيث تلعب الحدثة دوراً هاماً في جودة المعلومات، إذ تقل قيمتها بتقدمها.

(١) كريمة على كاظم الجوهر ،العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة .(دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين) ، (القاهرة :مجلة الإدارة والاقتصاد ،السنة الرابعة والثلاثون - العدد التسعون :٢٠١١م)ص ١١٠.

٣. التواتر والتكرار: هي مدى تكرار الحاجة في المعلومات المتواجدة، لأن المعلومات يجب أن تقدم طالما نحتاجها، وهذا يؤكد الاهتمام بالمعلومات النشطة في قاعدة البيانات.

٤. الفترة الزمنية: هي الفترة التي تقدم بها المعلومات حتى يستطيع المدير الحصول على المعلومات عن ما يحدث الآن، وعن ما حدث في الماضي ومنتوق حدوثه في المستقبل، لأن التأخير في جهود معالجة البيانات إلي معلومات رغم إنها تحت الاستخدام ستتسبب بمشاكل عديدة ، وكلف مرتفعة للإدارة.

ب .بعد المحتوى: يتعلق بعد المحتوى بالجوانب التالية:^(١)

١.الدقة: أي خلو المعلومات من الأخطاء حيث تساهم المعلومات في جودة القرار، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت.

٢.الثبات والصدق: إي إعطاء المعلومات لنفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة، وان تكون المعلومات المجتمعة صادقة وشرعية وصحيحة تتطابق مع معطيات الواقع شكلاً ومضموناً وتوجهها.

٣.الواقعية: لابد للمعلومات أن تمثل الواقع، وان تكون مرتبطة باحتياجات المستفيدين على اختلافهم مع التأكيد على خلو المعلومات من التحيز للوصول إلي قرارات رشيدة، فالمعلومات المنحازة وغير الواقعية تؤدي لقرارات خاطئة.

٤. الملائمة: هي أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ومفيدة في تحسين اتخاذ القرار، فلا بد أن تكون ملائمة للموضوع وموجهة خصيصاً للمشكلة التي تدريس ومرتبطة باحتياجات المستخدم.

٥. الشمولية: قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة أو عن حقائق الظاهرة موضوع الدراسة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها.

٦. الإيجاز: تقديم المعلومات اللازمة لكل مستوى إداري وما يتناسب مع متطلباته من المعلومات، إذ لابد من الإيجاز في المستوى الاستراتيجي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع.

(١) كريمة على كاظم ،المرجع السابق ، ص ١١٣ .

٧. المدى: هي كون أن المعلومات واسعة أو ضيقة أو بتركيز داخلي أو خارجي، ويتحدد مدى المعلومات بمدى شموليتها، لذا لا بد أن تمثل المعلومات المدى المطلوب وان تكون الحاجة إليها قائمة فعلاً وبشدة.

٨. الأداء: هي قدرة المعلومات في الكشف عن الأخطاء والذي يمكن بواسطته قياس إتمام الأنشطة وصنع التقدم وتجميع الموارد.

ج. البعد الشكلي: ويتضمن الجوانب التالية:

١. الوضوح: تقديم المعلومات بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن بحيث تكون واضحة وخالية من الغموض حتى يتمكن المدير من الوصول إلى القرارات الصائبة.^(١)

٢. المنهجية والاتساق: هي تقديم المعلومات بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة كي يتم تعظيم الاستفادة منها للإغراض المختلفة ، لذا لا بد أن ترتب المعلومات بقدر وسياق.

٣. المرونة: أي قابلية المعلومات عن التكيف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق لذلك يجب أن تكون المعلومات متوفرة في شكلاً مرناً يمكن استخدامه من أكثر من مستوى إداري بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.

٤. التقديم: هي طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر أو تفصيلي، وبشكل كمي، فالمعلومات يمكن أن تكون حاضرة بشكل خبر أو رقم أو رسوم أو عن طريق الرسومات والمخططات المختلفة، لذا لا بد من عرض المعلومات بالطريقة السابقة ومعالجتها لجعلها قابلة للإستخدام بما يعظم الاستفادة منها للمستخدم.

٥. وسائط الإعلام: هي الوسيلة التي يمكن أن تقدم بها المعلومات، إذ يمكن أن تقدم المعلومات سواء على ورق مطبوع أو فيديو أو أي وسيلة أخرى.

أغراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

لماذا تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟ ماهو الغرض ؟ إن تعدد طرائق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي يتطلب معياراً لتقييم تلك البدائل المتعددة واختيار الأفضل بينها، فمثلاً:

(١) كريمة على كاظم ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

□ هل يستند تقريرنا وتقديم المعلومات في القوائم المالية إلى التكلفة التاريخية أم إلى التكلفة المعدلة وفق المستوى العام للأسعار، أم إلى القيمة الجارية ؟

□ هل تقرر عن الشركات المندمجة بصورة مجمعة في تقرير واحد، أم نعتبر تلك الشركات منفصلة لأغراض التقرير المالي ؟. في تمثيل الظواهر والأحداث. (١)

٣- من تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين، الملائمة والموثوقية، يتضح إن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى. (٢)

١. هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة .

٢. قيد حاكم أو متحكم وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية:

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وسيلة للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها لتحقيق الأهداف. ولكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفاعلية لا بد أن تتميز ببعض الخصائص والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١. الملائمة: Relevance

الملائمة في الفكر المحاسبي حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) تعني قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير اتجاه القرار بما يساعد مستخدمها تلك المعلومات بتكوين تنبؤات حول الأحداث الحاضرة والماضي. (٣)

خاصية الملائمة تعني أن المعلومات تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات وتؤثر على جميع القرارات الاقتصادية المستخدمين وذلك بمساعدتهم على تقييم

(١) حنان رضوان حلوه ، مدخل النظرية المحاسبية ، الإطار الفكري والتطبيقات العملية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع) ، ص ٦٦ .

(٢) حنان رضوان حلوه ، المرجع السابق ذكره ، ص ٦ .

(٣) دونالدو كيسو ، وجيري ويجنت ، ترجمة ، د. احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، (الرياض: دار المريخ ١٩٩٨م)، ص ٤٤ .

الأحداث الماضية والحاضرة.^(١) تؤثر المعلومات المحاسبية على قرارات المستخدمين وتساعد على تقييم أحداث الماضي والحاضر والمستقبل مما يسهل من عملية صنع واتخاذ القرار ويتطلب ذلك توفر خاصية الملائمة للمعلومات. أن الملائمة هي الخاصية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت هنالك معلومات غير مؤثرة على القرار فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار^(٢) ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ^(٣) كما يمكن تعريف خاصية الملائمة بأنها قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار سوا بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد للتوقعات السابقة.

فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على احدث تغيير في اتجاه القرار، وبتطبيقها على التقارير المالية فإنها تساعد مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.^(٤)

وفي إشارة أدق للملائمة ورد في تقرير لجنة المفاهيم والمعايير للتقارير المالية الخارجية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) سنة ١٩٧٧، أن الملائمة تتطلب وجوب الاعتماد على المعلومة بطريقة مفيدة، أو ارتباطها المفيد بالتصرفات التي صممت لتسهيلها أو النتائج المرغوب تحقيقها.^(٥)

(١) سمير الصبان واخرون، المحاسبة المتوسطة الاطار الفكرى والعلمى لنظام المعلومات،(الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م)، ص ٧٦.

(٢) دونالدكيسو، جيرى ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة،(الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ٧٠.

(٣) قاسم إبراهيم، د. زياد يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبية، (العراق: مطبعة الحدياء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م)، ص ٣٥.

(٤) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)، ص ١٩٩.

(٥) وصفي عبدالفتاح، ابو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، ٢٠٠٠م)، ص ٢٧٢.

ولتحقيق صفة الملائمة لابد من توفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

أ. القدرة التنبؤية :

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية فالمعلومات المحاسبية الملائمة يمكنها إحداث الفرق في القرارات من خلال تحسين قرارات متخذي القرارات على التنبؤ أو خلال تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة^(١). ويدل هذا إلى أن هنالك وجهات للملائمة، فحين تكون ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية أو تأكيدية، إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات المحاسبية متداخلان، وغالباً ماتستخدم المعلومات المتضمنة في المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي، ومسائل أخرى تهم المستخدمين بصورة مباشرة مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تصبح مستحقة، وحتى يكون للمعلومة قيمة تنبؤية فإنه ليس من الضروري أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من التقارير المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات المالية والأحداث الماضية^(٢) إن المعلومات المحاسبية تساعد مستخدميها في عمل توقعات مستقبلية للموضوع محل اتخاذ القرار، أو تساعد في تأييد أو تصحيح توقعاتهم^(٣).

ب. إمكانية التحقق من صحة التوقعات: إن المعلومات المحاسبية تستطيع أن تعطي مؤشر من الفترات الماضية للموقع حدوثه مستقبلاً وتكون ذات دافع قوي في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمر^(٤).

(١) دونالدكيسو، جيرري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢) رضا إبراهيم صالح، اثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة الماليه العالميه، (الاسكندرية:جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، مجله كلية البحوث العلمية المجلد رقم(٤٦) العدد الثاني، ٢٠٠٩م)، ص ٣٤.

(٣) رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ،(عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣م)، ص ١٨٥.

(٤) محمد عطية مطر وآخرون ، النظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات ،(عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ١٩٩٦م)، ص ٢٠.

ج. خاصية التقييم الارتدادي:

ينبغي أن يتوفر في المعلومات الملائمة خاصية القدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة.

مما يوفر للمستخدم إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة، مثلاً يمكن للمستخدمين تأكيد أو انخفاض توقعاتهم فيما يتعلق بقدره المنشأة على تحقيق الأرباح.^(١)

ولاتقل هذه الخاصية أهمية من خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القدرات التي ينتج على هذه المعلومات.

كما يقصد بخاصية التقييم الارتدادي، أن تنطوي المعلومة على قيمة تقديمية وذلك من خلال تصحيح التوقعات السابقة لمستخدمي القرارات، ومن ثم يكون هنالك اتساق بين محتوى المعلومة التي استخدمت في التنبؤ ومحتوى المعلومة التي استخدمت في التقييم.^(٢)

وتقوم التغذية الراجعة على فكرة المقارنة بين أخطئه والتنبؤ وبين المنفذ وماجري فعلاً، أي تستند إلى فكرة تحديد الانحراف الطارئ بين التنبؤ بما سيحدث وبين ما حدث فعلاً، وهذا المدخل يعنى التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر.^(٣)

د. التوقيت المناسب :

يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن، توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عدد الحاجة إليها فلن تكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرار محدودة دائماً بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة ولهذا من الضروري ربط مدى ملائمة المعلومات لمتخذي القرار بتوقيت

^(١) KennethsmoreOP.Cit p,38.

^(٢) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

^(٣) رضوان حلوة حنان، مدخل نظرية المحاسبة: الاطار الفكري والتطبيقات العملية، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ٧٥

إيصالها له، وذلك لأن إيصال المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الغير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار ومن ثم ينزع عنها الفائدة المرجوة منها^(١) كما أنه من الضروري أن يتوفر لمستخدمي المعلومات المالية ما يلزمهم من المعلومات الملائمة لتنبؤاتهم وقراراتهم، ولا يكفي هذا وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك أن تكون المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط، أي أنه يجب أن تكون البيانات والمعلومات التي يستخدمها المستثمرون والدائنون وغيرهم حديثه في إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات، وفي الواقع فإن مفهوم الملائمة ينطوي ضمناً على عامل التوقيت المناسب ومع ذلك يجب التركيز على أن التوقيت المناسب يمثل قيماً هاماً على نشر القوائم المالية، ويجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المالية ونشرها سريعاً بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المالية وذلك لأن أي تأخير يفقدها قيمتها الإعلامية من وجهة مستخدميها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوزيع المحدد من طرف مختلف التشريعات المحاسبية بخصوص وقت تقديم القوائم المالية له تأثير كبير على تحقيق هذه الخاصية. فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المالي توفر هذه التقارير معلومات وقتية ملائمة تساعد على توفير أساسي جيد يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع وهي في الوقت نفسه تساعد على تقييم انجاز المنشأة في فتره ماضيه فمن البديهي أن عرض مثل هذه التقارير بعد انتهاء السنة المالية يفقدها المنفعة بالنسبة لمتخذي القرار وصول المعلومات المحاسبية للمستخدم في وقت الحاجة إليها. أي في الوقت المناسب لاتخاذ القرار مما يساعد على ترشيد وتقويم اتخاذ القرارات.^(٢)

٢. الحياد :

تتوافر في المعلومات المحاسبية خاصية الحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمستخدمي تلك المعلومات ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت

(١) محمد ، موسى الاسيوطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م)، ص ٣٣٣.

(٢) ابراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل أدارى ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٠م) ، ص ٤١.

طريقة اختبار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الهدف لتحقيق نتيجة محددة مسبقاً. وعرف أيضاً بأنه أعداد المعلومات المحاسبية بشكل محايد وملائم مع جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات.

٣. القابلية للفهم :

تعتمد قابلية المعلومات على درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات، ومستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات، تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية المتوفرة قابله للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لذا يفترض أن يكون مستخدمي المعلومات المحاسبية على درجه من المعرفة والوعي الذي يمكنهم من فهم للمعلومات وتقسيم مستوى منفعتها كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بالضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقضى بضرورة عرض المعلومات المالية ذات الأهمية الشبيهة بأسهل طريقه ممكنة. ويقصد بالقابلية للفهم أن تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير مفهومه لأولئك الذين لهم مفعول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية وهما من الصفات الواجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية حتى تكون سهله ومفهومه من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك وينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة عدم استيعاب المعلومات بحجه صعوبة فهمها.

كما يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها ببسر حتى تتحقق الفائدة منها بمعنى أن البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد، كما أن القابلية للفهم تعني أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارات وخبره من يعدها من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبره من يستخدمها من جهة أخرى..

٤. الموثوقية:

عرفت في الفكر المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في البيان رقم (٢) بأنها خاصية نوعية من المعلومات المحاسبية تحقق بموجبها خلو

المعلومة من الخطأ والتحيز. وتعتبر المعلومة مهمة ومفيدة إذا أمكن الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث التي تعكسها، خاصة إذا ما توفرت فيها قدر من الموضوعية، وعدم التحيز، والخلو من الأخطاء والأمانة في عرضها. تعتبر خاصية الموثوقية الخاصة الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية، وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن تحقيقها من المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه، كما تمثل خاصية الموثوقية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم. ولهذا يفضل من يستخدمون المعلومات المحاسبية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الاعتماد عليها، حين يجب أن تعبر عن الواقع بصدق كما يجب أن تتصف بالقابلية للمراجعة والتحقيق، إذا يجب أن تكون خاصية الثقة بالمعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها تصويراً دقيقاً لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يعترها تحريف أو تشويهها أخطاء ذات أهمية. (وتعتبر المعلومات المفصح عنها ملائمة ومفيدة إذا كان يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، ويمكن الاعتماد على المعلومات إذا كانت خالية إلى حد معقول من الأخطاء الجوهرية أو التحيز وتعبر بأمانه عن الحقيقة، وتكون المعلومات موثوقة بها إذا توافرت فيها ثلاث خصائص فرعية هي إمكانية التحقق منها (الموضوعية) بأمانة من ذوي المصالح بالمنشأة.^(١)

الموازنة بين الملائمة والموثوقية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملائمة والموثوقية في الوقت نفسه.

ومن الملاحظ عملياً أن هاتين الخاصيتين غالباً ما تتعارض كل منهما مع الأخرى.

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الإطار الفكري للمحاسبة المالية، (السعودية: منشورات الهيئة، ٢٠٠٣م)، ص ٥٥.

فقد يكون من الضروري للوصول إلي قدر أكبر من الملائمة أن تصبح، في أغلب الأحيان - بقدر من الموثوقية، أي أن نجري مقاصة TRADE OFF عن الخاصيتين، طالما انه ليس ممكناً تحقيقهما معاً بنفس الدرجة وبالصورة المثالية. فعلي سبيل المثال، فإن القياس المحاسبي للأصول وفق التكلفة التاريخية يتوافر له قدر أكبر في قابلية التحقق والموضوعية، وبالتالي درجة أكبر من الموثوقية في المعلومات، من القياس المحاسبي لتلك الأصول وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، لكن من وجهة ثانية فإن القياس المحاسبي وفق القيم الجارية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة يعتبر أكثر ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاج إليها قراء القوائم المالية، وبالتالي يعد أكثر ملائمة من القياس وفق التكلفة التاريخية^(١)

والسعي نحو تحسين درجة الملائمة في القياس المحاسبي عادة ما يتم عن طريق تخفيض درجة الموثوقية في ذلك القياس، والعكس صحيح. في مثل هذه الحالات على المحاسب أن يقيم التوازن السليم بين الخاصيتين، ملائمة المعلومات والموثوقية بها، لكي يصل إلى درجة أكبر من الفائدة أو المنفعة في اتخاذ القرارات، يتضح هذا التوازن، لكي يصل إلى درجة أكبر من الفائدة أو المنفعة في اتخاذ القرارات، ويتضح هذا التوازن .

- علي سبيل المثال في تقويم الأوراق المالية وفق معيار FASB رقم/١١٥ بالقيمة العادلة وليس وفق قاعدة الحيلة والحذر بالتكلفة التاريخية أو السوق أو أيهما اقل، كما كان الإجراء متبعاً سابقاً فذلك التقويم بالقيمة العادلة يراعي خاصية الملائمة من ناحية كما يحقق درجة مقبولة من الموثوقية في الوقت نفسه.

خاصية التماثل وقابلية المقارنة:

التماثل يعني استخدام نفس الإجراءات بين المنشآت المختلفة أن هدف التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة ، وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت مختلفة ، يتضمن هدف التماثل إتباع مايلي:

١. نفس الإجراءات المحاسبية.

(١) رضوان حلوة حنان ، نفس المرجع ، ص ٧٩

٢. نفس مفاهيم القياس.

٣. نفس التبويب.

٤. نفس طرائق الإفصاح أو الغرض.

إن التماثل هو شرط أساسي لجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة بين المنشآت المماثلة في صناعة معينة مثلاً كالفندقة أو المطاعم، أما هدف القابلية للمقارنة فيمكن أن يعرف بأنه تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمراً ممكن التحقق، بما يسهل الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات بواسطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم وذلك على مستوى صناعة معينة، تعد خاصية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بغية تقييم أدا الوحدات الاقتصادية.^(١)

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية بالآتي:

١. الاكتمال :

إي حذف في المعلومات المحاسبية يجعلها غير هامة أو مضللة وتصبح غير مكتملة، أي أن تكون المعلومات المقدمة شاملة تفي كافة جوانب المستخدمين حتى لا يضطروا إلى إجراء عمليات تشغيل إضافية، وأن المعلومات المحاسبية غير الفاعلة من المضمون أو التشغيل تؤثر سلباً على متخذ القرار.

٢. القابلية للمقارنة

قدرة المعلومات المحاسبية على مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية لفترات سابقة أو مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية بنتائج وحدات اقتصادية مماثلة أخرى لنفس الفترة^(٢) لأغراض تقييم الأداء تنشأ الحاجة لإجراء مقارنات على القوائم المالية لعدد من السنوات الحالية والسابقة وذلك لعكس مؤشرات الأداء والتمكن من إجراء مقارنات مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال^(٣) تعني إمكانية مقارنة

^(١) رضوان حلوة حنان ، نفس المرجع ، ص ٧٩

^(٢) عصام فهد العريبيد، دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية، (دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠١م)، ص ٤٠.

^(٣) John Wiley & Richard G. Schroeder, et al Accounting Theory and Analyses

.Sons, Inc. 2001. P.19

المعلومات الواردة في القوائم المالية لمنشأة معينة مع المنشآت المشابهة أو مع نفس المنشأة لفترات مختلفة، وهذا يتطلب إتباع نفس الطرق والمعالجات المحاسبية بصوره ثابتة في القوائم المالية وبالتالي يجب ألا تتأثر هذه القوائم باختبار طرق محاسبية مختلفة، لذلك يتطلب من المنشآت الإفصاح عن الطرق المحاسبية المطبقة وكذلك أثر أي تغيير في الطرق المحاسبية وبناءً على هذه الخاصية يجب أن يكون مستخدمي المعلومات المحاسبية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على مر الفترات الزمنية المتعاقبة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها، كما يجب أن يكونوا أيضاً قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت للأثر المالي للمعلومات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الفترات المتعاقبة بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضاً بطريقة متسقة بالنسبة للمنشآت المختلفة، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم الخلط بين الحاجة إلى القابلية وبين مجرد التوحيد، كما يجب ألا يسمح أن تكون خاصية القابلية للمقارنة أن تكون عائقاً للأخذ بمعايير محاسبية متطورة، إذ أنه من غير المناسب أن تستمر المنشأة في استخدام سياسة محاسبية معينة في القياس والإفصاح عن الأحداث المالية إذا كانت تلك السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملائمة والموثوقية باعتبارها خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المتبعة إذا كانت هنالك سياسات محاسبية أخرى بديله أكثر ملاءمة ومصداقية في التعبير عن العمليات والأحداث المالية.^(١)

٣. الثبات :

أن الاتساق في تطبيق المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية ضرورية جداً قبل استخدام القوائم المالية لإغراض المقارنة والتحليل، ذلك لأن الثبات في استخدام تلك المبادئ والسياسات والطرق المحاسبية يؤدي إلى مصداقية دلالة القوائم المالية إذ أن تلك الأسس والمبادئ والطرق من عام إلى آخر تفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللاً للطائفة التي تستخدمها، ومن هنا فقد ألزمت بعض التشريعات مدقق الحسابات أن تشير في تقريرها إلى مدى الاتساق واستخدام المبادئ المحاسبية

(١) منذر يحي الراية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع غزة، فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٩م)، ص ٤٤.

وتطبيقها أو الطرق المحاسبية من فتره إلى أخرى، ويعتبر هذا الالتزام أحد معايير التدقيق المتعارف عليها.^(١)

فخاصية الثبات تعني إتباع نفس الطرق والأساليب المطبقة في عمليات القياس والإفصاح، وهي خاصية مفيدة من أجل عقد المقارنات وتسهيلها، ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية إذا كان هنالك ضرورة، مع ضرورة الإفصاح.

الخصائص الإضافية للمعلومات المحاسبية:

هنالك خصائص إضافية لا تقل أهميه عن الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية التي تحدد مستوى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ولابد من وضعها في الاعتبار عند الحديث عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتتمثل هذه الخصائص في الآتي :

١. القابلية للفهم:

تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لذا يفترض أن يكون مستخدمي المعلومات المحاسبية على درجه من المعرفة والوعي الذي يمكنهم من فهم للمعلومات وتقسيم مستوى منفعتها كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وهنا ينبغي الإشارة إلى إن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بالضرورة عرض المعلومات أسهله فقط، بل تقضى بضرورة عرض المعلومات المالية ذات الأهمية الشبيهة بأسهل طريقه ممكنه.

ويقصد بالقابلية للفهم أن تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير مفهومه لأولئك الذين لهم مفعول حول الأعمال والأنشطة لأقتصادييه وهما من الصفات الواجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية حتى تكون سهله ومفهومه من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك وينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة عدم استيعاب المعلومات بحجه صعوبة فهمها. كما يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر حتى تتحقق الفائدة منها بمعنى

(١) منزر يحي الرايه، المرجع السابق، ص ٥٦.

أن البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد. كما أن القابلية للفهم تعني أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارات وخبرة من يعدها من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبره من يستخدمها من جهة أخرى.

هذا ومن بين الإجراءات التي تساعد على فهم أكثر للمعلومات المفصّل عنها من القوائم المالية مايلي: ^(١)

- أ. تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمها.
- ب. الاستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهلة الفهم.
- ج. وضع المعلومات المترابطة مع بعضها البعض.
- د. تقديم الأرقام أداله على المؤشرات التي يرغب من يستخدم هذه القوائم عادة معرفتها.

٢. المادية (الأهمية النسبية):

تعتبر المعلومات هامة نسبياً إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية الذي يتخذها المستخدمون اعتماداً على البيانات المالية، وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ في ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه.

٣. الإكمال:

حتى تكون المعلومات موثوقة فإن المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير موثوقة وملائمة.

٤. الجوهر فوق الشكل:

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عليها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هنالك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية التي تتضح فيما يلي:

(١) هيئة المحاسبه والمراجع لدول مجلس التعاون لدوله الخليج العربي، المرجع السابق، ص ٥٢.

١. إحتتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملازمة والموثوقة) إذ لا يوجد توافق بين ملازمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملازمة فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملازمة لأن تلك الأرقام اقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع الفعلي.

٢. إحتتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية، كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة قبل الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدره تنبؤيه عاليه، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك أن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجه ألدقه والإكتمال.

٣. ليست كل المعلومات والملازمة والموثوق بها تعتبر معلومة مفيدة، لأنها قد تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبارات مستوى الأهمية) أن البند يعتبر مفيداً وذو أهميه نسبيه إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقه محرفه إلى التأثير على متخذ القرار.

٤. كذلك قد تكون تكلفه الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هنالك ما يدعو الى الإفصاح عنها إن القاعدة العامه فيما يتعلق باختيار محدد التكلفة والعائد من أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن المنشأة تتكبد خسارة الإفصاح عن تلك المعلومات، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

٥. قد تكون المعلومات المحاسبية ملازمة وموثوق بها إلا أن استخدامها يواجه صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه، على الرغم من أن المعلومات يجب أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، لكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وإدراك مختلفة

وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسبين، لذا يقع على عاتق المحاسب بإعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية ومهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

يرى الباحث أن المعلومات تعتبر الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار وفي مجال الأوراق المالية ؛ فإن توفر المعلومات الضرورية والموثوق فيها يعتبر عنصراً مهماً في مدى تنشيط سوق رأس المال ، فالأشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالأسعار المستقبلية وبالتالي تحقيق الأرباح على عكس الأشخاص الذين لا يملكون المعلومات الكافية ، كما أن التداول على الأوراق المالية يتأثر بعدة عوامل وتعتبر المعلومات ركيزة هذه العوامل ، وعموماً هناك معلومات خارجية تتعلق بمحيط المؤسسة وأخرى داخلية تتعلق بالمؤسسة ذاتها، وكلا النوعان له تأثير على كفاءة إدارة التمويل في البنوك.

كما أن توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص الكيفية من حيث الملائمة ودرجة الإعتماد عليها سيفيد مستخدميها في تقييم وإتخاذ القرار ، كما تمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات المحاسبية ويتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة . كما أن التحقق من هذه القوائم المالية من طرف جهة خارجية مستقلة وعلى درجة من الخبرة والدراية يساعد على زيادة درجة الاعتماد على القوائم المالية.

الفصل الثالث

الاطار النظري لتقييم قرارات التمويل المصرفي

المبحث الأول: مفهوم وإجراءات منح التمويل المصرفي

المبحث الثاني: قياس وتقييم قرارات منح التمويل المصرفي

المبحث الثالث: أبعاد التمويل المصرفي

المبحث الاول

مفهوم واجراءات منح التمويل المصرفي

مفهوم منح التمويل :-

إن إمداد المنظمات بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها عمليات التنمية الاقتصادية في أي بلد كان ، وإن الكيفية أو الطريقة التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير ، وبقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف إي نشاط اقتصادي كبير ، ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج . بخلاف النظرة التقليدية للتمويل بالخصم على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة والتمويل في الواقع وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة وهو الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها وتوفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام^(١).

تعريف التمويل :-

إن التمويل يُعد هو أحد فروع النظرية الاقتصادية ، فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة ويعرف بأنه " فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها^(٢). هو الطريقة التي يحصل بها الأفراد والشركات على السيولة بضمانات معينة من المصارف " توفير السيولة بضمانات " نقول مثلاً : أن الشركة عقدت صفقة تمويل على أساس موجوداتها ، أي أنها حصلت على القروض بضمان البضائع الموجودة لديها^(٣).

(١) مي محمد منيب ، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ٢٠١٤م) ، ص ١٣٣ ..

(٢) صديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل ، (الخرطوم : د. ن، ٢٠٠٦م) ، ص ٤٣ .

(٣) أحمد عبدالله إبراهيم ، تمويل التجارة الخارجية ، الخرطوم ، د. ن ، ٢٠١٠م ، ص ٣٨ .

يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى العمليات المالية لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد ، وبصفة عامة يتمثل التمويل ف كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد عل تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه والمخاطر المحيطة به ، واتجاهات السوق المالية .^(١)

يعرف التمويل بأنه أحد مجالات المعرفة وهويتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد منشآت الأعمال والحكومات .^(٢)

تطور التمويل :-

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً ، وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه منشآت الأعمال . لقد تميز هذان العقدان بازدياد حدة المنافسة ، وزياد حدة التضخم، وازدياد التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي ، كما تتميز أيضاً بالتقدم التكنولوجي الهائل ، وعظم المسؤولية الاجتماعية في منشآت الأعمال . وقد أصبح واضحاً أن النمو الاقتصادي في الدولة ، بل وبقاء المنشأة ذاتها في ميدان الأعمال يتوقعان إلى حد كبير على كفاءة أداء الوظيفة المالية بما يسمح بمواجهة تلك التحديات .^(٣)

أهمية التمويل :-

تبرز أهمية التمويل الائتماني بالنسبة للمجتمع ، حيث الأموال الموجودة في السوق واستغلالها في تشغيل الطاقات العاطلة واستغلال الموارد المتاحة . يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية

(١) مي محمد منيب ، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٢) فرد وستون ، يوجين برجام ، التمويل الإداري ، تعريب د. عبد الرحمن دعاللة ، مراجعة د. أحمد نبيل ،

(الرياض : دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٩م) ، ص ٢ .

(٣) ويستون ، يوجين برجام ، التمويل الإداري ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

لمقابلة تمويل رأس المال الثابت . وتمويل رأس المال العامل . وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية ، كما تعد المصدر الأساس لإيراداتها . ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها ، بحسب أجال الاستحقاق تبعاً لاختلاف طبيعة وآجال مواردها . فبينما تشكل القروض والتسهيلات قصيرة الأجل الجانب الأكبر من محفظة القروض التجارية نظراً لأن معظم مواردها تتمثل في ودائع قصيرة الأجل ، نجدها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك غير التجارية التي تهتم أساساً بالقروض متوسطة وطويلة الأجل استناداً إلى موارد مالية تتسم بالاستقرار النسبي في مقدمتها القروض طويلة المدى والودائع متوسطة الأجل وحقوق المساهمين ، ويعتبر الغرض من لتمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي ، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها البنك . كما يستند قبول البنك لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها ، وتختلف مفاهيمها وأدواتها وفقاً للغرض من التمويل ، وما إذا كان تمويل قصير الأجل أو تمويلاً استثمارياً متوسط أو طويل الأجل .^(١)

إن التمويل يعد حاجة لوجود واستمرار أي اقتصاد سواء كان نامياً أو متقدماً ، وهو حاجة جوهرية لاقتصاديات البلدان النامية ، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، توفير احتياجات عديدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي ويأتي في المقدمة منه رأس المال بوصفه أحد عناصر الإنتاج الأساسية وفقدانه أو ضعفه في البلدان النامية نجدها مسطرة للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العملية التنموية في هذه البلدان ، وهكذا فإن البحث عنه هو أهم تحديات التي تواجه البلدان النامية بغير رفع معدلات النمو الاقتصادي . وكان نشاط التمويل ولا يزال يمارس من قبل المؤسسات المالية بما فيها من مصارف وبيوت المال والاستثمار والادخار ، وكذلك من قبل الأسواق المالية ومن

(١) عبد المطلب عبد الحميد ، الائتمان المصرفي ومخاطره ، (القاهرة : لشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٠م) ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

قبل المؤسسات المالية المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى^(١).

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده ، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة والمتمثلة في تخطط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية. ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ، ومن هنا نستطيع القول أن التنموي له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق^(٢) :

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة ، تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ، تحقيق الأهداف المسطرة من طرق الدول .
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية (توفير السكن ، العمل) .

أن عبء وظيفة التمويل كان يقع على عاتق المنتج أو التاجر حسب طبيعة السلعة والإمكانيات المالية المتوفرة لديهم ، إلا أن هذه الوظيفة قد توسعت الآن وانتشرت المؤسسات التمويلية كالبنوك والوسطاء الماليون الذين يقومون بتجميع المدخرات من الأفراد والمنشآت وإقراضها للمستثمرين ، أي يقومون بإقراض ما سبق أن أقضوه من المدخرات كما توسعت خدمات هذه المؤسسات عندما كانت الأموال الموظفة في التجارة قليلة لم تكن هناك حاجة لخدمات هذه المؤسسات إذ كانت عمليات الدفع تتم نقداً إلا أنه مع تزايد الأموال الموظفة في التجارة أصبح لا غنى عن التعامل بال شيكات في إبقاء الالتزامات التجارية خاصة البلاد المتقدمة ، كما أصبح لا غنى عن التسهيلات الائتمانية والقروض قصيرة الأجل لما لها من دور بارز في دفع حركة التجارة الداخلية والخارجية^(٣).

(١) رائد عبد الخالق عبدالله وآخرون ، التمويل الدولي ، (عمان : دار الأيام للنشر ، ٢٠١٢م) ، ص ١٢ .

(٢) مي محمد منيب ، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، أسس التبادل التجاري ، (الخرطوم : د.ن. ، ٢٠٠٣م) ، ص ٢٣ .

التمويل المصرفي:

أولاً: التمويل المصرفي ماهيته وأهميته:

يعتبر التمويل المصرفي أداة مصرفية في غاية الأهمية ومن أكثر الأدوات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تتوقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة فحسب ، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها^(١).

فالائتمان المصرفي في حالة الإكتمال يؤدي إلى كساد ، وفي حالة الإفراط يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية خطيرة وتسبب إختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها. ولا زال ينظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات قصيرة الأجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال العامل الجارية لفترة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة ، مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الإستخدام ونظراً لكونه المصدر الرئيسي لهذا الائتمان هو البنك لذلك شاع تسميته بالائتمان المصرفي Bank Credit.

ثانياً: تعريف التمويل المصرفي:

التمويل المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة ، عمال) بناء على طلبه سواءً حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو إلى صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد . أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير^(٢).

يمكن تعريف الائتمان بأنه ذلك النشاط الخاص بتزويد الأفراد والمشروعات وكافة المنشآت في المجتمع باحتياجاتها من الأموال أما في صورة نقدية أو عينية

^(١) حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،

٢٠٠٢م) ، ص ١٨ .

^(٢) حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للدائن استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر^(١).

إن الائتمان يعني الأمان أو الثقة لكل من الدائن والمدين ، والتي ينجم عنها دفع قيمة الوقت الحاضر ، إذ أن الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين ، يتعين على المدين في نهايتها دفع الدين المستحق عليه إلى الدائن.

لذلك فإن الائتمان والدين يعبران عن الشيء ذاته، منظوراً إليه من وجهتي نظر مختلفتين ، إذ أن الدين هو تعهد بالدفع في المستقبل وغالباً ما يكون بشكل نقدي ، ومن ثم فإن الائتمان أو الدين يجب أن يرافقه وعد بالدفع^(٢).

كذلك يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص معين حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف^(٣).

هكذا يكون التسهيل الائتماني عبارة عن:

١. مبلغ محدد من المال يتفق عليه ، ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للمصرف ، وفي الحدود والشروط والضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية العمل الجاري المتسم بالنجاح ، مقابل تعهد وإلتزام العميل يرد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر السداد.

(١) نفيسة محمد باشري ، إدارة الائتمان ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ م) ، ص ١٦١.

(٢) فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، (عمان: جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م) ، ص ٢٦٣.

(٣) صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، (القاهرة: دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤م) ، ص ١٥.

٢. تعهد يصدر من المصرف بناءً على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد) ولأجل غرض معين ومحدد لأجل معلوم ، كما هو الحال في خطاب الضمان حيث يصبح المصرف بمجرد إصداره لخطاب الضمان متعهداً بأداء قيمته للمستفيد عند أول طلب منه دون أية معارضة من أي جانب شريطة أن تصل المطالبة للمصرف في موعد غايته تاريخ استحقاق خطاب الضمان.

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه^(١):

١. يتم الحصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد يدفع قيمتها بالنقد حين الطلب بوقت محدد في المستقبل ، إذ اتخاذ النقود أداة للتبادل ومقياساً للقيم أو أداة للادخار والدفع المؤجل كان شرطاً ضرورياً وأساسياً لظهور الائتمان بمؤسساته المتعددة والمختلفة.

فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمان من الطرف الذي يحصل عليه ، أي تتوافر ثقة المعطي من الأخذ ، إلى جانب أن الائتمان يستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم والتسلم أو الاقتراض والتسديد ، وهذان العنصران هي المحوران اللذان ترتكز عليهما عملية الائتمان.

٢. مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلية ، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغاً من المال ، فهو يبادل قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة أجلية عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.

كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه: يعني الثقة ، ومنح البنك عملية ائتمناً معيناً ، يعني أن البنك يثق في مقدرة عمليه ، فيعطيه رؤوس الأموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير ، وبذلك فإن عملية الائتمان تنقسم إلى نوعين:

أ. ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة ، أو إعطائه مقدمه على الحساب أو الدفع تحت الحساب ، أو خصم كمبيالة لصالحه.

ب. لا يقدم فيه البنك أية أموال إلى عمليه وإنما يمنحه الكفالة والضمان قبل الغير ، فيلتزم مثلاً لصالح العميل عن طريق قبول كمبيالة صادرة من العميل أو يقدم ضمانته قبل المشروعات والسلطات العامة بالنسبة لعملية معينة.

(١) عبد المعطي أرشيد ومحفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، (عمان: دار وائل للنشر ، ١٩٩٩م) ، ص ٣١.

في الواقع فإن هذه التفرقة تختص في النهاية ، لأنه حتى في ضمانه البنك يؤدي بالبنك إلى الإلتزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عمليه ، ومن ثم يتحول الضمان إلى قرض غير مباشر^(١).

من التعاريف السابقة يستخلص الباحث الآتي:

١. الائتمان المصرفي هو عملية تبادل الثقة بين البنوك وعملائها.
٢. بموجب هذه الثقة تقدم البنوك بدفع مبالغ محددة لعملائها أو تتعهد بدفع مبالغ لصالح طرف آخر يحدد بواسطة العملاء مقابل إلتزام هؤلاء العملاء برد تلك الأموال دفعة واحدة أو على دفعات حسب الاتفاق بينهم.
٣. كذلك يلتزم العملاء بدفع الفوائد (في النظام المصرفي التقليدي) والأرباح في النظام المصرفي الإسلامي والعمولات والمصاريف التي تنتج من دفع الأموال من قبل البنوك للعملاء.
٤. أيضاً يلتزم عملاء البنوك بتقديم ضمانات ، هذه الضمانات تكفل للبنوك حق استرداد أموالهم في حالة الفشل عن السداد.
٥. الغرض من تقديم هذه الأموال مساعدة عملاء البنوك في تنمية وتطوير مشروعاتهم الاقتصادية التي تتسم بالنجاح وذلك من أجل تحقيق الأرباح لكل من البنوك والعملاء على حد سواء ، هذا من شأنه يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

مما سبق يعرف الباحث التمويل المصرفي بأنه الثقة التي تتوفر بين البنوك وعملائها وبموجب هذه الثقة يقوم البنك بتمويل عملائه بالأحوال اللازمة وفقاً للخطة التمويلية للبنك ووفقاً للشروط التمويلية التي يصدرها بنك السودان وذلك بهدف تنمية المشروعات الاقتصادية للعملاء التي من خلالها يتم دعم الاقتصاد الوطني وذلك مع التزام العملاء برد هذه الأموال للبنوك حسب الاتفاق المبرم بينهما وذلك بعد دفع العمولات والمصاريف والأرباح الناتجة عنها مع تقديم الضمانات اللازمة التي تكفل للبنوك استرداد أموالها في حالة فشل العملاء عن السداد في التاريخ المتفق عليه.

(١) مصطفى رشدي شيحة ، النقود والمصارف والائتمان ، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، ١٩٩٩م)،

ثالثاً: أهمية التمويل المصرفي:

إن المساهمة الأساسية للمصارف التجارية كعنصر حيوي في الحياة الاقتصادية للمجتمعات هي منح الائتمان البناء بالدرجة التي تحقق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره ، ووظيفة منح الائتمان تعتبر من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية ، وذلك لأن الأموال التي تمنحها كتسهيلات ائتمانية ليست ملكاً لها ، بل هي أموال المودعين ، لذلك تقوم إدارة المصرف التجاري برسم سياسته الائتمانية بما يحقق له حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب ، وتقتضي السياسة الحكيمة لتوظيف الأموال المواءمة بين ودائع المصارف من ناحية واستخداماتها لهذه الودائع من ناحية أخرى ، خاصة من حيث نوع وحجم وآجال استحقاق كل منها^(١).

تعتمد المصارف التجارية في اقتراضها على نوع وحجم وآجال الودائع المتاحة لديها وذلك بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية القومية ، بالإضافة إلى الأغراض التمويلية العادية التي تقوم بها المصارف التجارية وذلك إنما يحكم وظيفتها كوعاء للمدخرات عليها اقراض هذه المدخرات المتاحة لديها وتوزيعها على مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة لدفع عملية النشاط الاقتصادي ، ويضاف إلى ذلك أن المصارف التجارية منشآت تهدف إلى الربح ، ومن الطبيعي أن أرباح المصارف التجارية تزداد كلما زادت القروض التي تمنحها غير أن حريتها هذه مقيدة في تحديد حجم قروضها لسببين^(٢):

١. موقف السيولة لدى المصارف ، حيث تلتزم من ناحية أمام المودعين في سحب ودائعهم في أي وقت باعتبارهم ودائع تحت الطلب ، ومن ناحية أخرى تلتزم المصارف أمام المقرضين بعدم رفض طلبات القروض السليمة بدعوى السيولة.

(١) رشدي صالح عبد الفتاح ، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، (القاهرة: معهد المصارف العربية ، ٢٠٠٦م) ، ص ٣٦.

(٢) صلاح الدين حسن السيسي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، (بيروت: دار السلام للطباعة والنشر ، ١٩٩٨م) ، ص ٤١.

٢. مدى ما يتوفر في القروض من ضمانات ، وذلك لأهميتها وعلاقتها المباشرة بالمركز المالي للمصرف وسمعته ومدى مقدرته على تحقيق الربح. لذلك يمكن أن تتضح لنا أهمية الائتمان والدور الذي يلعبه إذا عرفنا أنه:

أ. يساعد الائتمان النقود القانونية على استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع ، ليس هذا فحسب بل أن الائتمان قد يسمح في بعض الأحيان بالاستغناء عن القيود حيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون حاجة لاستعمال النقود ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يتم حوالي ٩٠% من قيمة المدفوعات في الاقتصاد القومي بواسطة النقود الكتابية في شكل شيكات ، وتبلغ هذه النسبة حوالي ٨٠% في إنجلترا و ٥٠% في فرنسا.

ب. يلعب الائتمان دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج ، ففي مجال الاستهلاك يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع أنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أحقى إشباع كلي ممكن وذلك إذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية ، هذا فضلاً عن تأثيره في توسيع سوق السلع الاستهلاكية المعمرة مما يشجع على الإنتاج فتصل إلى حد أن الإنتاج الحديث لم يكن ليوحد ويستمر دون الائتمان ، فالمسمى الأساسي للإنتاج الحديث هو التركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ويتضمن تركيز رؤوس الأموال إلى زيادة حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة ، بينما يقتصر التركيز على ازدياد في حجم بعض المشروعات على حساب غيرها . وفي كلتا الحالتين يساعد الائتمان المشروعات في الحصول على القروض فإذا عرفنا أن المشروعات الكبيرة أقدر في الحصول على القروض من المشروعات الصغيرة لرأينا كيف يسهم الائتمان في تركيز الأموال الإنتاجية لدى عدد قليل من المشروعات التي تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير ، هذا الإنتاج لا يفيد المنتج وحده فحسب بل أنه يفيد المدخر أيضاً الذي يمتلك أموالاً ولا يستطيع تدبير عملية استغلالها بنفسه ، فعن طريق المؤسسات المالية يمكن التوسط بين عارضي الأموال وطالبيها تحقيقاً لفائدة الطرفين وتقليلاً

للمخاطر، وجدير بالذكر أن الاستغلال الأمثل للائتمان يمكن من تحويل الموارد الاقتصادية للمجتمع إلى يد أكفاء المنتجين وأقدرهم على استغلالها في عملية الإنتاج.

ج. يلعب الائتمان أيضاً دوراً كبيراً فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتمان) ضئيلاً ويرفع إذا كان كبيراً^(١).

لقد أصبحت عملية تقييم المشروعات بغرض منح الائتمان من أهم التحديات التي تفرض وجودها على إدارات المصارف التجارية ويتطلب ذلك الدراسة الواعية التي تساعد إدارة المصرف في اتخاذ القرارات نحو منح الائتمان للمشروعات وتحديد شروط هذا الائتمان وحجمه ، وذلك في وقت توافرت فيه الفوائض والموارد المالية ووجود الفرص للاستثمار وتوظيف هذه الفوائض والموارد بما يعود على البلاد بالنمو والتقدم ، من الطبيعي أنه إذا كان القرار المصرفي يتعلق بالنواحي التمويلية فإن أثره سوف تمتد لتشغيل مختلف أنشطة المصرف التجاري ونتائج أعماله ، لأن القرار التمويلي له أثره المباشر على الربحية والسيولة ودرجة المخاطر ، وأيضاً على بناء ميزانية المصرف وعلى حجم موارده ، وعلى علاقته بالمصارف الأخرى ، مما يؤثر في النهاية على رأس مال المصرف واحتياطياته ، الأمر الذي يزيد من أهمية وخطورة اتخاذ قرار منح الائتمان للأسباب التالية^(٢):

أ. أن هذا القرار يتعلق عادة باستخدام أموال الغير (الودائع) وبهم إدارة المصرف استرداد هذه الأموال لمواجهة التزاماته تجاه المودعين ، بالإضافة إلى ضرورة المواءمة بين توقيت استرداد القروض ، وآجال استحقاق الودائع المختلفة.

ب. أن زيادة القروض يستلزم زيادة الودائع ، وهذه الزيادات المتتابة للقروض والودائع تتطلب المزيد من الحرص على تأمين النشاط المصرفي ضد مخاطر الإقراض (عدم السداد) وضد مخاطر السحب من الودائع ، بل أن الأمر قد يتطلب العمل على زيادة رأس مال المصرف وإحتياطياته الحرة ، والتي تمثل في

(١) صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٤٥ .

واقع الأمر خط الأمان الأول للمودعين ، وأيضاً خط الدفاع الأول ضد مخاطر الإقراض.

أن كل مصرف تجاري يمارس نشاطه المصرفي من خلال الكثير من القيود والمحددات التي يضعها المصرف المركزي على نشاط المصارف التجارية: نسب الاحتياطي والسيولة قيود مقروضة على الاستثمار في الأوراق المالية ، قيود ومحددات السوق: الاتجاهات التضخمية ، أو الإنكماشية والكسادية أو الرواجية- تقلبات أسعار العملات قيود ومحددات بعضها المصرف التجاري كأهداف عامة وسياسات لتحقيق هذه الأهداف تحديد معدلات الزيادة السنوية في الأرباح- درجة المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها وقبولها- النسب من الودائع والقروض.

أما بالنسبة للوحدات التي تعاني من العجز في السيولة فهي تلجأ للمصارف التجارية بغرض الحصول على الائتمان ، فتقوم الأخيرة بمنحها للائتمان ، وهذا الائتمان في أصل أموال المودعين (أصحاب الفوائض) فعن طريق الائتمان تستطيع الوحدات ذات العجز الحصول على ما تحتاجه من أموال من المصارف التجارية وذلك بغرض تسيير مشروعاتها الاقتصادية أو التوسع فيها عن طريق إدخال وحدات إنتاجية أخرى، كذلك الائتمان مهم بالنسبة للمصارف التجارية إذ أنها تعتبر مؤسسات ربحية هدفها تحقيق الأرباح ، فهي تقوم بقبول الودائع من الوحدات ذات الفائض (أفراد-منشآت-شركات-شراكات) وتقوم بمنح الائتمان للوحدات ذات العجز بغرض الحصول على الربح ، كذلك تكون قد حققت أهداف الوحدات ذات العجز بتوفير التمويل المطلوب لمشروعاتهم الاقتصادية التي تتسم بالنجاح ، وكذلك حققت أهدافها في الحصول على الربح والتي تعود عليها من جراء استثمار الأموال في الوحدات ذات العجز.

أما بالنسبة للاقتصاد القومي فإن الائتمان المصرفي يقوم بتمويل المشروعات (تجارية، صناعية، زراعية، خدميةالخ) والتي تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية فعن طريق الائتمان المصرفي يمكن أن يتم تقديمه لإنشاء مشروعات اقتصادية جديدة تساعد في زيادة الإنتاج وتخلق فرص عماله، أو توسيع للمشروعات الاقتصادية القائمة منها لزيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي في الدولة.

رابعاً: نشأة التمويل:

إن الائتمان قديم قدم العجز لدى بعض والفائض لدى البعض الآخر سواء من السلع أو النقود ، ولذلك فإن عمليات الإقراض والإقتراض قديمة وتزامنت مع ظهور النقود واستخدامها ، حيث وجد مقرض النقود في العصور القديمة وفي المجتمعات البدائية ، وإستمر ذلك وأتسع لاحقاً ، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة عصور زمنية وجد فيها الائتمان ، وبما يتناسب مع التطور الذي حققته وطبيعة المجتمعات في تلك العصور والتي هي^(١):

١. الائتمان في العصور القديمة: حيث عرفت المجتمعات القديمة الائتمان ، فقد عرفت مجتمعات بابل وغيرها منذ أكثر من ألفي سنة قبل الميلاد إقراض وإقتراض النقود وعمليات الرهن واستخدام الصكوك لنقل العقارات والإيجار ، ونشأت آنذاك عائلات غنية إمتهنت إقراض النقود ، فقد أشتهر أحيبي أحد أغنياء بابل في القرن السابع قبل الميلاد بأعمال مالية كان فيها الإقراض مقابل رهن ووجد أن حركة الائتمان في عهد السلاسلات المختلفة كالسومريين أو الكيشيين كما شمل الائتمان مختلف المجالات فمنها الائتمان الزراعي والعقاري والرهنوني وكذلك عرفت الصين في حوالي ٦٠٠ قبل الميلاد وكانت القروض النقدية (قمح ، فضة ، ذهب) وقروض أخرى ، الأمر ذاته ينطبق علي الحضارات القديمة بقدر أو بأخر^(٢).

٢. الائتمان في العصور الوسطى: حيث أستمر الائتمان وخاصة في مجتمعات أثينا وروما ، وخلال العصور الوسطى ، برز بشكل أخص اليهود في ممارسات الائتمان وتعاطيه ، وفي الحقل المصرفي والذي أنتشروا بشكل واسع علموا على إقامة روابط عائلية وعنصرية فيما بينهم ، وأصبحوا بارزين في هذا المجال وحتى أن الأمر يصل إلى حد احتكارهم هذات الجانب من مناطق وأوقات معينة وإرتباطاً بتحريم بتحريم الديانات الربا ، عدا الدين اليهودي ، الذي يذكر أنه حرم تعاطي الربا بين اليهود ولم يحرمه مع غيرهم، وتم إتخاذ المعابد والأماكن الكنسية محلات لتعاطي الائتمان وممارسته ،

(١) فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥.

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢٦٦.

وخاصة في القرون الثلاثة التالية وقد اشتهر باسيو مثلاً وهو أحد كبار تجار اليونان بعمليات الإقراض وإلى الحد الذي لم يكن يمنحه للأفراد فحسب بل عظم شأنه إلى أنه كثير ما أقرض الحكومة بحكم إتساع عملياته الإقراضية وقدرته على القيام بذلك وأن المرايين ، أي مقرض النقود وهم عبارة عن مجموعة من التجار والصيارفة كانوا في فيتيسا وجنود أهم مجتمعات الصيرفة في القرن الثالث عشر وحتى نهاية القرن الرابع عشر ، وحتى أن إسم شارع لمبارد والذي يعتبر المركز المالي في القرن أشق اسمه من هذه المصارف الإيطالية، وحصلت الجمهورية الفينيسية على قروضاً من المدن الغنية لتمويل حروبها مع الإمبراطورية اليونانية.

٣. الائتمان في العصور الحديثة: إن بروز الاكتشافات وما تبعها ورافقها من اختراعات وما ترتب عليها من توسع تجاري واضح وتحقق الثورة الصناعية بعد ذلك كلها أدت إلى إنتشار الائتمان وتعاطي استخدامه بشكل واسع وسريع لمقابلة احتياجات التطورات الاقتصادية هذه وإتساع النشاطات المرتبطة والتي تضمنها ونظراً لحاجة التوسع التجاري ، فقد برز اليهود في البداية في عمليات إقراض النقود بسبب نهى الدين المسيحي عن أخذ الفائدة ونهى الكنيسة عن تعاطيها ، ورغم ذلك فقد أمتدت عمليات الإقتراض من اليهود إلى المسيحيين بعد أن قل الإلتزام بالنواحي الدينية والكنسية ، وبعد أن أصبح تعاطي الفائدة أمر شائعاً ، بل أنه أصبح تقليداً أو عرفاً ، ولذلك نشأت البنوك في معظم الدول الأوروبية في هولندا والمواني التي تخدم التجار في العالم ، وبذلك أصبح الائتمان مصرفياً في معظمه.

في عصر التخصيص وتقسيم العمل الواسع وزيادة المبادلات بسبب إتساع النشاطات الاقتصادية إرتباطاً بالثورة الصناعية ، فقد برزت بشكل واضح الجهات التي تتعاطى الائتمان وتتعامل به فهي المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وبيوت الإيداع والاستثمار والمؤسسات المالية الأخرى كشوفات التأمين وغيرها من الجهات التي ترتبط بذلك ، وارتباط بذلك الائتمان بدرجة أكبر بالمصارف ، أي تأكد دور الائتمان المصرفي وأهميته في الاقتصاد.

يعرف الدارسون للعلوم المصرفية والمالية والمهتمين بذلك أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لم تصل إلى ما هي عليه الآن باعتبارها شكلاً من أشكال الوساطة المالية إلا بعد أن مرت بمراحل تطور غاية الأهمية غيرت من شكلها ودورها ومنهج عملها ولربما أهدافها غدت أنضج وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد والذي يعتبر أحد أهم الموضوعات التي تسعى الدولة إلى ضمان تحقيقها إملاءً في زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي^(١).

يرى الباحث أن التطور الكبير في المجال الاقتصادي الذي ساد العالم ما هو إلى تطور في مجال الائتمان الذي ساعد كثيراً في تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة الأمر الذي أدى إلى تطوير النظم الاقتصادية في الدول المختلفة وكذلك نمو اقتصادها.

خامساً: أساسيات التمويل المصرفي:

إن التحدي الذي يواجه مسؤولي الائتمان في البنوك هو المحافظة على أصول البنك وإبقاؤها في وضع سليم وعامل ومنتج للدخل. وإن تحقيق هذا التحدي يتطلب الالتزام بدقة استعمال قواعد التحليل الائتماني ، وكذلك الالتزام بأساسيات الائتمان المصرفي المتعارف عليها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي^(٢):

١. المبلغ المطلوب: يجب أن يكون المبلغ المطلوب من قبل المقترض والذي يقتنع البنك بمنحه كأساس للائتمان السليم كافياً لتحقيق الغرض المطلوب لأجله وهذا يتطلب التشدد في موضوع كفاية القرض والتأكد بشكل قاطع من وفرة المصادر الأخرى التي ستستعمل إلى جانب القرض.

٢. العناية بموضوعية القرض الممنوح: من أهم قواعد التسليف هو أن لا تمنح إلا القروض التي يقتنع البند بجدواها. وأن الاعتبار الأول في منح التسهيلات هم الناس الذين يملكون ويديرون ويقررون السداد أو عدم السداد ، من هنا يجب التركيز وتوجيه العناية إلى أخلاقيات هؤلاء الناس قدرتهم وأن يقيم البنك

(١) حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(٢) عمر علي ، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٦م ، ص ٢١.

مدى شعورهم بالكرامة والأمان للوصول إلى قناعة في رغبتهم بالوفاء وفي قدراتهم الإدارية.

٣. القرض: إن ضرورة معرفة القرض وتحديد السبب الذي سيستعمل من أجله الأموال المقرضة قضية أساسية للبنك لعدة أسباب منها : آجلة الأموال المقرضة قضية أساسية للبنك لعدة أسباب منها:

أ. التزام البنوك الأدبي تجاه مودعيهم بأن لا تستعمل ودائعهم إلا لأغراض قانونية.

ب. ضرورة أن تستعمل الأموال المقرضة لحاجة عمل منطقية وغرض إنتاجي.

٤. صفة القرض: التأكد من أن الاقتراض قد تم من قبل من هو مخول قانونياً للقيام به حسب القانون والأنظمة والتعليمات.

٥. المقرض: يجب أن تركز البنوك في منحها للتسهيلات على العملاء الذين يتمتعون بثقتها مهما كانت الضمانات مقدمة.

٦. التسديد أن عملية الاقتراض السليمة من منظور ائتماني هي التي يوجد فيها إرتباط واضح بين القرض والتسديد ، وهذا يتطلب التحقق من قدرة المقرض على إدارة العمل ولإكمال الدورة التجارية بنجاح ، إضافة إلى السمعة الجيدة والثقة بالمقرض ، كذلك من الضروري التأكيد على التطابق بين موعد تسديد القرض ودخل المقرض.

٧. الحماية أو العناية: تعتبر سمعة المقرض الائتمانية هي أفضل ضمانة يعتمد عليها ، وأية ضمانة تؤخذ عدا ذلك هي من قبيل التأمين ضد أخطاء غير مرئية في الوقت الحالي ، لكن يتحمل حدوثها مستقبلاً كما أن الضمانة لا تجعل من القرض الرديء قرصاً جيداً لكنها تجعل من القرض الجيد قرصاً أفضل ، وأن تجاوز الاعتبارات الأخرى في التسليف في سبيل الحصول على الضمانة هو إقتراب من الأخطار التي يجب أن يبتعد عنها البنك.

٨. الرؤية السليمة للعلاقات المرتبطة بالقرض: أما الأساس الأخير فهو الرؤية السليمة للعلاقات بين المخاطر والردود والتأكد من أن البنك قد حصل على الردود المناسب وعوض عن التكاليف بما فيها كلفة الأموال والخدمات

المباشرة والتكاليف الثابتة والضرائب ومخاطر الائتمان إلى جانب هامش ربح مناسب^(١).

سادساً: معايير التمويل المصرفي:

من أهم الجوانب في منح الائتمان هي الخاصة بدراسة مركز طالب القرض وذلك بهدف التعرف على قدرته ورغبته في سداد الالتزام التعاقدى في المواعيد المتفق عليها، ولا شك أن ذلك يتحدد من خلال دراسة وتحليل مركزه المالي في الماضي والمستقبل ، وللتعرف على إمكانية السداد في مختلف الظروف المستقبلية خاصة أن منح القرض لا يتوقف على سمعة المقترض وماضيه فقط حيث أن القرض الذي يتقرر اليوم يتم سداؤه في المستقبل ، لذلك يجب التطرق للمستقبل.

لا تختلف مهام ووظائف إدارة الائتمان في البنوك التجارية ، وإن كانت تختلف من حيث الحجم. وبصفة عامة نسأل إدارة الائتمان عن ما يلي^(٢):

١. جمع المعلومات عن طالب القرض.
 ٢. تحليل البيانات التي سبق جمعها والخاصة بسمعة العميل ومركزه المالي.
 ٣. تحليل الأوضاع المستقبلية لطالب القرض.
 ٤. إعداد التوصيات حول الطلب المقدم للحصول على الائتمان ، يترك أمر اتخاذ القرار للمستوى الإداري المسؤول سواء كان فرداً أم لجنة.
- أيضاً هناك عدد من المعايير الواجب مراعاتها عند منح الائتمان هي^(٣):
- أ. أن تشمل القروض المرغوبة على شروط الإقتراض الأساسية بمنح قروض قصيرة الأجل للمقرضين في المنطقة المحددة ، وبما تسمح به المصادر والقروض المتاحة للإقتراض.
 - ب. الإشارة بشكل واضح إلى أنواع القروض المحظورة أو الواجب تجنبها.
 - ج. وضع التحذيرات لأقراض المؤسسات الجديدة ضعيفة رأس المال أو المكفولة من مؤسسات خاصة أو صغيرة.

(١) عمر علي ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(٢) عبد الغفار حنفي عبد السلام أبوقحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، (الإسكندرية:الدار الجامعية، ٢٠٠٤م) ، ص ١٦٢.

(٣) عمر بابكر الطاهر ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

د. تحديد أنواع الضمانات المقبولة والمرغوبة وتحديد الحد الأقصى من نسبة القرض الممكن منحه إلى الضمانات المقدمة.

هـ. تحديد مسؤوليات التقييم وإجراءاته وتحديد الفترة الزمنية بين التقييم وإعادة التقييم للضمانات.

يرى الباحث أن على المصارف أن تلتزم بمعايير التمويل المصرفي وذلك بهدف حماية أموال المودعين وتحقيقاً للأرباح بالإضافة إلى المحافظة على العملاء المقترضين الجديدين وتوسعة دائرة التمويل لكافة المنشآت حتى تجني ثمار التمويل.

صيغ التمويل الإسلامية:

أولاً: أساليب تعتمد على تقاسم الأرباح:

١) المشاركة:

تعرف بأنها الاتفاق بين العميل والبنوك على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس مال المشروع وإدارته ، أي أنها أي صيغة يتراوح فيها عنصر رأس المال والعمل في تثمير رأس المال مقابل المشاركة في ناتج هذا التثمير. دور البنك الإسلامي هنا هو تقديم رأس المال لأصحاب المشروعات ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية العالية بالإضافة إلى متابعة إدارة المشروعات وتقديم الاستشارات المالية والفنية^(١).

يتم التمويل بالمشاركة في قيام البنك بتقديم حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج) على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من البنك) الحصة المكملة بالإضافة إلى قيام الأخير بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها فتكون حصة مشتملة على حصة في المال ، بالإضافة حصة العمل والجزء والإدارة . يتفق البنك مع شركة طالب التمويل على توزيع الأرباح المتوقعة بينهما على أساس حصول البنك على حصة مقابل تمويله وحصول الشريك على حصة مقابل تمويله وعمله وإدارته للعملية وأن يتم التوزيع على أساس تحديد حصة الشريك مقابل الإدارة فتخضم من الأرباح أولاً ، ثم يوزع الباحث بين الطرفين حسب نسلة حصة كل منهما في التمويل. أما في حالة الخسارة فيحتمل كل طرف بنصيبه حسب نسب حصص التمويل وبطبيعة الحال يكون الشريك قد يذل جهده وعمله دون

(١) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٩٨.

أن يحصل على مقابل ذلك لعدم وجود أرباح ، أي أن المشاركة تعني الاشتراك في
النماء المتولد عن اجتماع منفعتين وإن لم يحصل نماء ذهب على كل واحد منهما
منفعته فيشتركان في المضخم والمعزم.

لا شك أن البنك يعتبر شريكاً حقيقياً في العمليات ونتائجها إلا أنه شريك
ممول يفوض طالب التمويل في الإشراف والإدارة بإعتبار أن الأخير هو منتمي
العملية وخبيرها والعالم بطبيعتها ومن ثم فإن تدخل البنك في الإدارة لا يكون إلا
بالقدر الذي يضمن له المتابعة والإطمئنان إلى من سير العملية والتزم الشريك
بالشروط المتفق عليها في العقد ، وكذلك المساهمة في التغلب على أي مشكلات
تواجهه نشأة العملية إلى نهايتها.

أ. صور التمويل بالمشاركة:

تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة صور لتنفيذها حسب الصفة التي
تحكم العقد وتتمثل صور المشاركة فيما يلي^(١):

○ المشاركة الثابتة في رأس المال:

يقوم البنك الإسلامي بنشاطه التمويلي عن طريق إشتراكه في رأس
المال المشروع الذي يتقدم به أصحاب الأعمال المتعاملين معها.
يقصد بالمشاركة الثابتة أن يبقى لكل طرف من الأطراف من حصصه
الثابتة في المشروع إلى جسيمين حسب الإنتهاء من الشركة ، وتقوم المشاركة
الثابتة المستمرة أساساً على إنشاء مصانع وشركات أو خطوط إنتاج، أو
القيام بعمليات الإحلال والتمويل والتي تتضمن شراء أصول رأس مالية
إنتاجية يتم تشغيلها بسنوات لتغطي عائداً.

○ المشاركة المنتهية:

هي مشاركة في قليلة المشروع والحقوق المترتبة على ذلك إلا أن
الإتفاق بين البنك والشركاء تتضمن توقيتاً لتمويل مثل دورة نشاط تجاري أو
دورة مالية أو عملية مقاولات أو توريداً أو صفقة معينة بالمشاركة وغيرها
وتسمى هذه المشاركة المنتهية لأن الشركاء حددوا العلاقة بينهم أجلاً محدداً.

(١) محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ، ص ٩٩.

○ المشاركة المتناقصة:

هي نوع من المشاركة يكون حق الشريك فيها يحل محل البنك في ملكية المشروع ، أما دفعة واحدة أو على دفعات حسب تغطية الشروط المتفق عليها وطبيعة المشروع على أساس ترتيب معظم لتجنب جزء من الدخل المتحصل كقسط لسداد قيمة الحصة.

يقيم هذا النوع من التمويل على أساس عقد مكتوب يتم بمقتضاه تأسيس علاقة تعاقدية بين البنك كشريك ممول بجزء من المال وتقديم الشريك الآخر جزءاً من المال بالإضافة إلى تقديمه الجهد والعمل اللازم لإدارة النشاط الاقتصادي ، وبموجب هذا العقد يتناقص حق البنك في الشركة بشكل تدريجي يتناسب تناسباً طردياً مع ما يقوم العميل بسداده إلى البنك بشكل تدريجي يتناسب تناسباً طردياً مع ما يقوم العميل بسداده إلى البنك من قيمة التمويل المقدم ، مثله في ذلك مثل شراء فرد لا سهم شركة من الشركات.

○ المشاركة في رأس المال العامل لشركات قائمة:

يمثل تمويل رأس المال العامل للشركات والمؤسسات أهم أنشطة البنوك التقليدية ويأخذ ذلك عادة صورة الغروض المباشرة أو التسهيلات المصرفية كالسحب على المكشوف وغيره من صور التسهيلات على أساس الفائدة.

قد حاولت البنوك الإسلامية تغطية جانب من احتياجات عملائها في هذا المجال بطريقة المربحة إذا تعلق الأمر بشراء مواد أولية أو معدات بدأ استعمالها لعقد إجازة الأشياء في حالة المعدات بالذات.

لكن الحاجة إلى رأس المال لا تقتصر على سداد هذين المطلبين المواد الأولية والمعدات بل تتعداها إلى العمال ، وتمثل جانباً رئيسياً من تكلفة الإنتاج ، فضلاً عن إيجاد الأماكن وتكاليف الدعاية والتوزيع والخدمات الأخرى كالمياه والكهرباء والهاتف والتلوكس وغير ذلك ، مما لا تصلح صيغتنا المربحة والإيجار لتغطيته^(١).

(١) محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ، ص ١٠٠.

هنا نشأت فكرة تمويل رأس المال على أساس المشاركة في ربح وخسارة التشغيل بصيغة بنسب يتفق عليها البنك مع العميل بحيث يحتسب حجم التمويل المتغير الذي يقدمه كل منها (بنظام النمر) ونحتسب حصة حجم للعميل مقابل الإدارة ، ويقسم الباقي بينهما بنسب التمويل المشار إليها ويحدد في الإتفاق ما يجوز وما لا يجوز خصمه من الإيرادات للوصول إلى رقم الأرباح القابل للتوزيع بين الطرفين (كالاحتياطات والضرائب ، والخصومات ، والأهلاك ، والديون المشكوك فيها....الخ).

لقد طبقت هذه الصيغة في بعض البنوك الإسلامية ويتوقف نجاحها على مدى وضوح الاتفاق وتغطية كافة الاحتمالات ، ومدى إنتظام العميل في حساباته فضلاً لذلك نشأت فكرة تمويل رأس المال العامل ، مقابل نسبة من المبيعات أو رقم الأعمال حتى "يتحاشي" البنك نظام المشاركة في الربح الذي يتطلب الدخول في مضاهات المصاريف الحقيقية والوهمية ، ومتعب الحسابات ومشاركتها التي لا ينتهي إذا وجد أن حجم المبيعات من السهل ضيفه وربط حصة البنك فيه.

○ المشاركة لتمويل الصادرات:

تستخدم تشجيع الصادرات وتساعد على ضغط التكاليف وتجعل أسعار الصادرات تنافسية ، وهي مشاركة قصيرة الأجل لا تتعدى أربعة أشهر أقصاها.

○ المشاركة لتمويل الواردات:

تستخدم في الاستيراد وهي صيغة فعالة في المساعدة في توفير السلع الضرورية والإستراتيجية.

ج. شروط المشاركة^(١):

- أن يكون الشريك حراً بالغاً راشداً مالكاً للمال الذي يشارك به أو مفوضاً للتصرف فيه.
- أن يخطط المال بحيث لا فصل بينهما. يصبح كل شريك وكيلاً في التعرف في مجال شريكه وأمناً عليه.

(١) الصديق الضرير، أشكال وأساليب الاستثمار في الفكر الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، العدد ١٩، ص ٢٠.

- يتفق الطرفان بموجب عقد على نسبة كل شريك في رأس المال وكيفية الإدارة ومسئولية كل طرف وأسس توزيع الأرباح والخسائر.
- أن يكون مال الشراكة حاضراً أو يتوقع وصوله قريباً.

٢) المضاربة:

تعد المضاربة هي الشكل الوحيد من أشكال الاستثمار الذي عرفته الحضارة العربية سابقاً وأخرة الإسلام من بعد وذلك على أساس التعاقد الثنائي بين كل من صاحب رأس المال والعامل فيه أفراداً أو جماعات.

أ. تعريف المضاربة^(١):

المضاربة لغة على وزن مفاعلة وهي اسم مشتق من الغرب في الأرض بمعنى السفر ، وذلك لأن الاتجار يستلزم عادة السفر ، قال تعالى: (وَعَاخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) سورة المزل ، الآية (٢٠).
وقيل أنه سمي بذلك لأن كل واحد منها يضرب في الربح بسهم أو لما فيه من الغرب بالمال والتغلب عليه.

معنى المضاربة في المصطلح الفقهي^(٢):

المضاربة كما عرفها الفقهاء أن يدفع رجل ماله لأخر يتأخر فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطان ، وهذا التعريف متفق عليه بين فقهاء المذاهب: الاحناف ، الفقه الشافعي ، الحنبلي والظاهري ، ويضيف المالكية لهذا التعريف (أن الخسارة على صاحب المال وحده) وهذا التعريف وصف لمعاملة أو عقد من عقود المعاملات التجارية شاع التعامل به في الجاهلية على صورة تعارفوها كانت تفي بحاجتهم وقتئذٍ ثم انتقلت إلى مجتمع المسلمين بعد البعثة.

ب. طبيعتها:

ينقسم الفقهاء في نظريتهم إلى طبيعة المضاربة إلى فريقين^(٣):

(١) الصديق الضريع، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤.

(٣) لقمان مرزوق ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م) ، ص ٢٧٦.

يرى الفريق الأول: أن المضاربة نوع من عقود المعاوضات كالإجارة حيث أن العامل في عقد المضاربة يقدم جهده مثله في ذلك مثل الأجير بخلاف واحد بين المضاربة والإجارة ، وهو أن أجر العامل في الأول مجهول وفي الثانية معلوم.

أما الفريق الثاني: فيرى أن المضاربة نوع من الشركات لأن عمل المضارب ليس مقصوداً لذاته ، وإنما يتولد من اشتراكه من المال من الربح ومن ثم فلا توجد ضرورة لأن يكون عائد المضارب معلوم وقيمة هذا الخلاف أن أصحاب الرأي الأول يرون قياس المضاربة على الإجارة يستوجب أن يكون أجر العامل معلوماً ، وبما أن العائد بعامل المضاربة مجهول فتكون المضاربة مشروعة على خلاف القياس ، فهي إذن تقتصر على ما شرعت فيه عرفاً وهو التجارة ولا تجري في غيرها.

أما من يرى المضاربة من الشركات فلا يحتاج الأمر لديه إلى معلومية نصيب الشريكين من الربح وبالتالي تكون المضاربة وفق القياس ويعمل بها في التجارة وفي غيرها ، والجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية قد تبنت الرأي الثاني لانسحابه من متطلبات عملها.

ج. أقسام المضاربة:

تنقسم المضاربة إلى مطلقة ومقيدة على النحو التالي^(١):

- المضاربة المطلقة: وهي أن يطلق رب المال يد المضارب للعمل في المال بما يراه محققاً للمصلحة مسترشداً في عمله بالعرف.
- المضاربة المفيدة: هي أن يضع رب المال للمضارب شروطاً يعمل في إطارها فهو ملزم باحتوائها ولكن دونما تضييف على المضارب يمنعه من تحرك رأس المال واستثماره.

د. شروط المضاربة:

تنحصر الشروط التي ذكرها الفقهاء للمضاربة فيما يلي^(٢):

(١) لقمان مرزوق ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧.

(٢) محمود الأنصاري وآخرون ، المؤسسة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢م) ، ص ٦٧.

○ الشروط المتعلقة برأس المال:

- أن يكون رأس المال من النقود المعروفة أو من الدراهم والدنانير وهو اشتراط عامة الفقهاء وهذا الشرط متمشي لطبيعته مع قبول البنك للأموال حيث أنه لا يقبل إلى النقود.
- أن يكون رأس المال معلوماً ومعنى ذلك يتعين رأس المال لكل من صاحب المال والمضارب.
- ألا يكون رأس المال ديناً في الذمة (أي في ذمة المضارب) كأن يكون له دين على شخص فيقول له أعمل بالمال الذي عندك على أن يكون مضاربة وهذا باتفاق الفقهاء ، ولكن المال يختلف بالنسبة للبنك كشخصية اعتبارية عن المضارب الخاص ، فلو أن شخصاً له حساب لدى البنك وأراد أن يضع ماله في الاستثمار فلا داعي أن يسترد صاحب المال ذلك المبلغ من خزينة البنك، ثم يدفعه مرة أخرى ذلك لأن البنك على استعداد لتقديم المبلغ لصاحبه عند الطلب.
- أن يكون رأس المال مسلماً للمضارب وهو أما أن يكون التسليم بالمناولة أو بالتمكين من المال ، فلو أعطى رأس المال لأمين غير المضارب لم تصح المضاربة.

○ الشروط المتعلقة بالربح^(١):

- أن تكون نسبة كل من المضارب ورب المال فيه معلومة عند التعاقد.
- يجب أن يكون نصيب كل منهما جزءاً شائعاً من الربح فلا يكون لإحدهما مبلغ مقطوع من المال.
- أن يكون نصيب كل منهما حصة في الربح لا حصة في رأس المال إذ لو كانت كذلك لأصبحت فائدة ربوية.
- أن لا يزيد على حصة أي من الشريكين في الربح بمنفعة إضافية كان يشترط المستثمر الذي يحصل على التمويل من البنك لنفسه الحصول على خدمات مصرفية مجانية يقدمها البنك لغيره بمقابل.

(١) لقمان محمد زروق ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤.

○ الشروط المتعلقة بالعمل:

- أما بخصوص العمل في المضاربة فالمعروف أن صاحب المال من جانبه المال وليس عليه عمل مطلق ، والعامل عليه العمل ، لذلك يجب أن لا يخرج عامل المضاربة من عمله من الأنواع الثلاثة الآتية^(١):
- نوع يملكه المضارب بمقتضى العقد ويرجع فيه للعرف.
 - نوع لا يملكه المضارب إلا إذا أطلق رب المال يده كأن يقول له صراحة أعمل بما ترى فيه حينئذ الحق في دفع المال لمضارب آخر أو خلط مال المضاربة بمال غيره.
 - نوع لا يملكه المضارب إلا أن ينص عليه طرحه في العقد.

٣) التمويل بالمشاركة في الإنتاج:

فضلاً عن الصيغ الاستثمارية التي أشرنا إليها من مشاركة ومضاربة هناك صيغ استثمار زراعي عامة نذكر منها:

أ/ المزارعة: وهي تقديم عنصر الأرض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج وعلى أن يتفق على نسبة لكل واحد منهما.

ب/ المساقاة: وهي تقديم الثروة النباتية لمالك معين إلى عامل ليقوم باستثمارها وتتميتها ، ويكون له جزء معلوم من الإنتاج المتحقق.

ج/ شركة الحيوان: وتقدم على الاشتراك في تربية الحيوانات والمواشي يدفع أحد الطرفين الثمن كله أو بعضه ويقوم الطرف الآخر بالإشراف والرعاية ويقسمان النتائج والربح بعد ذلك.

والتمويل عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة وشركة الحيوان وهو نوع من التمويل يتجلى (لتقديم بعض عوامل الإنتاج دون الحاجة لدفع مقابل لها عند الحصول عليها ، حيث توضع الأرض والشجر والحيوان تحت تصرف الزارع أو عند العامل الذي يتقاسم مع مالكةا فجمال الإنتاج حسبما أتنق عليه).

(١) محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ، ص ٨٧.

ثانياً: أساليب تعتمد على العائد الثابت:

١/ المربحة:

المربحة في اللغة المربحة مفاعلة من الربح النماء في المتجر وأرباحته على سلعته أي أعطته ربما ، وقد أرباحته بمناعة وإعطاء مالا مربحة ، ويقال بعتة السلعة مربحة على كل عشرة دراهم ، وكذلك إستراتيجية مربحة لا بد من تسمية الربح^(١).
أما في اصطلاح الفقهاء فهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم^(٢).
وبيع المربحة هو بيع السلعة بثمنها الأول مع زيادة معلومة المقدار أو نسبة إلى الثمن الأول محددة ، وصورته الأصلية لدى الفقهاء هي أن يشتري الشخص السلعة لنفسه بثمن معين ثم يبيعها لآخر بالثمن الأول مع زيادة ربح ، وهو من بيوع الأمانة لأن المشتري يأمن البائع ويصدق في بيان ثمن السلعة بثمن معين ثم يبيعها لآخر بالثمن الأول مع زيادة الربح ، وهو من بيوع الأمانة لأن المشتري بأمن البائع ويصدق في بيان ثمن ما اشترى به السلعة ، أما صورته المستحدثة وهي ما أطلق عليها اصطلاحاً بيع المربحة للأمر بالشراء فهي أن يتقدم شخص إلى آخر بنكاً أو شخصاً ويطلب منه شراء سلعة معينة موجودة أو يحدد له أوصافها وسوف يشتريها منه بالثمن الذي يشتريها به مع زيادة مبلغ معين أو نسبة من الثمن الأول ربحاً له ، فيشتريها البنك أو الشخص لطالبها ثم يبيعها له بثمنها وزيادة الربح المتفق عليه^(٣).

أ/ شروط صحة المربحة:

حتى يثبت بيع المربحة أحكامه وتترتب عليه آثاره للشرعية يستلزم توافر شروط صحة ، ومعظم هذه الشروط تتعلق بالثمن لأن المربحة من أنواع البيوع التي تنظر فيها الثمن ومتعلقاته وهذه الشروط ما يلي^(٤):

- أن يكون العقد الأول صحيحاً لأن المضاربة مترتب على عقد سابق عليها فإذا تم يكن العقد الأول صحيحاً لم تترتب عليه آثاره الشرعية.

(١) عطية فياض، التطبيقات لبيع المربحة في هذا الفقه الإسلامي، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٩٩م)، ص ١٣.

(٢) محمود صالح الصامعي ، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية ، (د.م: دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٩٩٠م) ، ص ١٩٨.

(٣) حسن عبد الله الأمين، تقنيات المال والاقتصاد المعاصر، (د.م: دار التحديد للطباعة والنشر ، د.ت)، ص ١١٠.

(٤) عطية فياض ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

- العلم بالثمن الأول الذي اشترى به البائع المبيع في العقد الأول وذلك لأن المرابحة بيع الثمن الأول مع زيادة ربح ويثور التساؤل عن ماهية الثمن الأول الذي يحسب بيانه والعلم به في حالة ما إذا انفق الربح على المبيع نفقة يزيد بها أو تحمل مصاريف إضافية على ثمنه مثل مصاريف الشحن والنقل والجمارك وغير ذلك فهي تضاف إلى رأس المال أم لا يرى جمهور الفقهاء أن يضم الربح إلى الثمن الأصلي جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة عين المبيع أو قيمته مما جرت به عادة التجار وبذلك المرابحة.

- أن يكون رأس المال مثل المثليات كالمكيلات والموزونات والعديدات المقترية لأن المرابحة بيع مثل الثمن الأول مع زيادة ربح عليه ، فإذا لم يكن الثمن الأول مثلياً كأن يكون الأعداد المتقاربة كالدرهم والشياب فعند الحنفية لا يجوز بيعه مرابحة ممن ليس كذلك العرض في ملكه لأن المرابحة بيع الثمن الأولي فإذا لم يكن الثمن الأول مثل جسمه ، فأما أن يقع البيع على غير ذلك العرض وأما أن يقع على قيمته وعينه ليس في ملكه وقيمه مجهولة تعرف بالحرز والظن لاختلاف أهل التقويم فيها ، أما رأس المال معلوماً كالدرهم وثوب معين مثلاً جاز ، لأن الثمن الأول معلوم لم يحبز لأنه جعل الربح جزءاً من العرض والعرض ليس متماثل الأجزاء وإنما يعرف بالتقويم والقيمة المجهولة.

- ألا يكون الثمن في الفقرة الأولى مقابل بجنيه من أموال الربا ، فإن كان بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنيه مثلاً يمثل لم يجز له أن يبيعه مرابحة لأن المرابحة بيع الثمن والعلم بالثمن شرط صحة البيوع وينبغي أن يتوافر في الربح جميع شروط الثمن الأخرى لأنه جزء من الثمن.

- أن بين المرباح للمشتري جميع ما يتعلق بالمبيع وثمرته.

المشتري في بيع المرابحة يعتمد فعل المرباح ونظره وذلك ينبغي أن كل والزم حيث أن المشتري يعتمد على ما يخبره به الربح.

تبدأ العملية بتلقي البنك طلباً من المشتري يوضح فيه رغبته في أن يقوم البنك بشراء سلعة معينة محددة الكم والوصف ، وعلى أن يشتريها الطالب من البنك

مربحة ، ويتم ذلك وفق النموذج يسمى طلب شراء مربحة ورغبة بالشراء ، وهذا النموذج تظهر فيه البيانات الآتية^(١):

- سلامة البيانات المقدمة من العميل سواء عن نفسه أو البضاعة موضوع الصفقة أو المورد.
- التأكد من أن الطلب يدخل فعلاً ضمن نشاط العميل حتى لا تكون العملية ستاراً لحصوله على مبلغ الصفقة.
- التأكد من أن العملية تتفق والأغراض التي يمولها البنك.
- التأكد من أن العملية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين السائدة.
- دراية الحالة المالية للعميل للتأكد من قدرته على سداد الثمن.
- بيان تكلفة العميل بالتفصيل.
- تجديد نسبة الربح طبقاً لنوع السلعة وأجل السداد.
- تحديد الأسلوب المقترح لتنفيذ العملية من حيث كيفية دفع الثمن للموردين وتحصيله من العميل.
- تحديد الضمانات المقترحة لضمان حق البنك في تحصيل الثمن على أساس حالة العميل وقيمه على الصفقة.

ب/ شروط المعقود لبيع المربحة:

يلزم أن تتوافر في السلعة المعقود عليها لبيعها مربحة جميع شروط المعقود عليه التي ينص عليها الفقهاء وكثير من هذه الشروط يلزم بها البنك إلا أن الخلل قد يقع في بعض الشروط وهي كما يلي:

- صلاحية المعقود عليه لبيع المربحة.
- تحقق شرط ملكية البنك للسلعة قبل بيعها مربحة.
- استلام السلعة وقبضتها.

٢/ البيع الأجل والبيع بالتقسيط:

البيع الأجل هو تسليم السلعة في الحال مع تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو الجزء منه ، فإذا تم سداد الجزء تم السداد على دفعات أو أقساط فهو بيع بالتقسيط^(١).

(١) عطية فياض ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.

وتسلك البنوك الإسلامية طريقة البيع الأجل والبيع بالتقسيط بثمن أكبر من الثمن الحالي في حالتين:

أ. في معاملاتها مع التجار الذين لا يرغبون في المشاركة كبديل لعملية الشراء للتسهيلات في الدفع.

ب. في المعاملات التي يكون فيها المبلغ المؤجل كبيراً والأجل طويلاً مثل بيع المساكن بالتقسيط كبديل لقيمة المباني بفائدة مثل التي تمارسها البنوك العقارية.

يمكن تطبيق صفة البيع الأجل والبيع بالتقسيط في البنوك الإسلامية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي من خلال تمويل بيع السلع الرأسمالية للحرفين والمهنيين، كذلك الأجهزة المرتفعة الأثمان ، فضلاً عن تمويل بعض السلع الاستهلاكية المعمرة، كما أنها تناسب الآجال التمويلية المختلفة قصيرة ومتوسطة الأجل.

٣/ بيع الاستجلاب (التوريد):

الإستجلاب هو عقد يطلب فيه طرف من البنك أن يجلب إليه شيئاً موصوفاً بصورة ترفع الجهالة مع الوعود بشراء ذلك الموصوف عند إحضاره وبالثمن المتفق عليه مسبقاً فهو بيع من قبيل بيوع الصفات لا ببيوع الأعيان ، بيع الاستجلاب هي معاملات مستحدثة دعت إليها الحاجة في حالات تستلزم ذلك مثل: ترتيب الشراء المستمر يومياً لتوريد لوازم المستشفيات والفنادق من الأطعمة والأغطية والمواد المكتبية.....الخ.

كذلك يتم تلبية احتياجات الشركات من المواد المستثمرة الطلب كالبتترول بالنسبة لمصفاة النفط ومادة الحبيبات البلاستيكية للصناعات المعتمدة على إنتاج المواد المصنعة منها ، وغير ذلك من حالات ومتطلبات ، فالتوريد هو الالتزام بإحضار شيء على صفة معينة يحددها الطالب فهو أشبه بالإستصناع ، ولكن في نطاق الجلب والإحضار وليس الصنع^(٢).

(١) محمد محمود المكاوي ، دور القيم والأخلاق لرجل الأعمال في البنوك الإسلامية ، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م) ، ص ٥٥.

(٢) محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

٤/ البيع التأجيري (أ، التأجير التمويلي)؛

البيع التأجيري هو عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل على أن يبيع البنك للعميل سلفة معينة ويحدد فيها تحديداً نهائياً ، إلا أن ملكية المبيعة لا تنتقل إلى العميل المشتري إلا بعد سداد كامل قيمة السلعة. تظل العلاقة بين البنك والعميل المشتري (محكومة) بقواعد الإيجار لحين إتمام العميل المشتري بسداد أقساط إيجارية تعادل قيمة ثمن السلعة المبيعة المتفق عليها ، وفي تلك الحالة تنتقل ملكية السلعة نهائياً إلى العميل المشتري ويحدث هذا كثيراً في شركات الطيران ، حيث تنقل الشركات ذات الموارد المحددة أن تستأجر الطائرة بدلاً من شرائها والبيع التأجيري صيغة تمويلية تجمع بين البيع والتأجير ، ويمكن للبنوك الإسلامية استخدامها في تمويل شراء المعدات الرأسمالية للمنشآت في جميع مجالات النشاط الاقتصادي ، يمكن تطبيق صيغة التمويل التأجيري في التمويلات ذات الآجال المتوسطة والطويلة الأجل، التأجير التمويلي صورة مستخدمة تم اللجوء إليها علاجاً لمشكلات البيع بالتقسيط لمواجهة مخاطر عدم سداد المشتري عليه من أقساط ذلك أن البيع بنقل السلعة للمشتري ، ويكون ملزماً بسداد الأقساط وإذا توقف عن السداد وعدم وجود ضمانات أو عدم كفايتها فإن البائع لا يمكنه استرداد السلعة لإيفاء حقه ولذلك تم التفكير بالتأخير ، تبقى ملكية السلعة للمؤجر وإذا نقاعس المستأجر عن السداد فمن حقه قانونياً استرداد السلعة المؤجرة وبدأ ذلك تحت مسمى التأجير البيعي أو الشراء التأجيري ، عندما كانت العملية بين مالك السلعة وطلبها ، ثم دخلت المؤسسات المالية طرفاً في الموضوع خاصة البنوك ، حيث تم الاتفاق بين شخص وآخر على أن يصنع أو يبيع له أصلاً ثابتاً: (آلة -حيازة-سفينة) ثم يطلبان من البنك تمويله الشراء بدفع الثمن للصانع أو مالك السلعة ، وتصبح ملكاً للبنك الذي يتم في نفس الاتفاقية تأجيرها للطرف الثالث تأجيراً تمويلياً بقسط إيجار يزيد عن قسط الإيجار العادي (التشغيلي) المعتاد.

الفرق بين الإيجار العادي والتأجير التمويلي:

يكون الفرق عبارة عن سداد جزء من الثمن وفائدة على المبلغ المتبقي بصفة تمويل وعلى أن تقول ملكية الأصل المؤجر في نهاية المدة إلى المستأجر^(١).

حقيقة التأجير التمويلي:

التأجير التمويلي في حقيقة وجوهرة بيع ، وإن كان من الناحية الشكلية القانونية عقد إيجار ويطلق تطبيق القوانين عليه أحياناً (الإيجار السائر للبيع). فالإجارة هي تمليك منافع مباحة لمدة معينة بعوض كالألات والدور وقد يكون الإجارة تأخير منفعة عمل مثل عمل (المهندس والبناء والصائغ والخياط والخادم.... الخ) والمالك الذي تؤجر المنفعة يسمى مؤجراً وقد ينتهي الإجارة بالتمليك كإجارة الدور والآلات وهذه الصيغة مستخدمة في البنوك الإسلامية بل أن بعض البنوك أنشأت شركات تأجير إسلامية أساس التعامل فيها هذه الصيغة.

٥/ السلم:

السلم في اللغة يعني الإعطاء والترك والتسليف ويقال أسلف الثوب إلى الخياط أي أعطاه^(٢).

في الإصطلاح هو عقد يقتضي إعطاء المشتري رأس المال وتسليمه للبائع وهو المسلم إليه معجلاً مقابل التزام البائع بأداء عين موصوفة في الزمة مؤجلة. أ. حكمة ومشروعية السلم:

لقد ثبت مشروعية السلم بالكتاب والسنة والإجماع والقياس في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..... ﴿٢٨٢﴾) سورة البقرة ، الآية (٢٨٢).

عقد السلم تدعو إليه الحاجة لتوفير تسهيلات الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري ، ومن هنا كان في إباحته رفع الحرج عن الناس والأرفاق بطرفية ، والمنتج يحتاج إلى تمويل موسمي إلى أجل قصير أو متوسط لكي يستفيد من تعجيل رأس

(١) عائشة الشراوي ، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، (بيروت: المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٠م) ، ص ٣٦.

(٢) الصديق طلحة محمد رحمة، بيع السلم، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠١م) ، ص ٤٢.

المال وبالدائن الذي يحتاج إلى البضاعة التي تعاقد عليها الاستهلاك أو تجارة أو صناعة حيث يستفيد من رخص ثمنه المقدم.

ب. أركان السلم:

للسلم أربعة أركان هي^(١):

- السلم (بكسر اللام): هو المشتري للسلعة الذي يدفع ثمنها في مجالس العقد ويسمى رب المال أو صاحب المال.
- المسلم إليه: أي بائع السلعة و الذي يقبض ثمنها في الحال مع وعد بتسليمها أجلاً.
- المسلم بفتح اللام: وهو ثمن شراء السلعة.
- المسلم فيه: أي السلعة (البضاعة) ذات المواصفات المعينة.

ج. شروط بيع السلم:

تزيد شروط بيع السلم على شروط عقد البيع العادي ، كذلك حتى يكون رأس المال أو الثمن المسلم فيه أي سلعة المبيعة منضبطتين محددتين بحيث تنفي الجهالة ولا يقع نزاع بين المتعاقدين ، فالى جانب شروط عقد البيع الحاصلة بأن يكون العاقدان أهلاً للتصرف وشروط التراضي بين العاقدين وأن يكون المعقود عليه مما يباح الانتفاع به والشروط معروفة الثمن للمتعاقدين فهناك شروط أخرى لصحة عقد السلم وهي^(٢):

- أن يكون السلم فيه من الأموال التي يمكن تحديدها من حيث الجنس والتنوع والصفة.
- أن يكون المسلم فيه موصوفاً معلوم المقدار سواء بالوزن والعدد.
- أن يكون المسلم فيه مؤجلاً إلى أجل معلوم.
- تحديد الثمن وتسليمه عند التعاقد.
- أن يكون المسلم فيه موجوداً عند حلوله التعاقد.
- عدم جمع السلمين أي المسلم فيه والسلم عليه الربا ، اتحاد الجنس أو القدر ، ولا يحبز استلام ذهب بعضه لأنه يؤدي إلى ربا النساء ولا يجوز إستلام تمر في تمر

(١) محمود حسن صوان ، مرجع سابق ، ص ١٧١.

(٢) أميرة عبد اللطيف شهر ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، (د.م: مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩م) ، ص ٣٤٣.

لأن شرط ذلك التماثل والتقايط وهو من لا يمكن في السلم لأنه قائم على تعجيل الثمن وتأجير المثل.

د. السلم في المعاملات الحديثة:

يمكن الاستفادة من بيع السلم في المعاملات المالية الحديثة عن طريق قيام البنك كمول (رب السلم) بتغطية نفقات عملية الإنتاج الزراعي أو التجاري أو الصناعي ، وتطوير وسائله وتحسين ظروفه بدلاً من لجوء المزارع أو التأجير أو الحرص إلى البنوك الربوية التقليدية ومما هو جدير بالإشارة أن رب المال في الماضي كان يربح لنفسه بينما البنك سيربح لنفسه ويساعد في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع^(١).

ويجوز للبنك (وهو رب السلم) أن يوكل المسلم إليه (أو البائع للسلعة) في عمليات تغليف السلعة وتعبئتها وتخزينها وتسويقها ونقلها ولكن لا يجوز له توكيل المسلم إليه (وهو المدين) في القبض من نفسه لدائنه ، وإنما يجب على البنك أن يعين أحد موظفيه للاستيفاء والقبض كما يجوز له أن يترك سائر الأمور الأخرى التي لا تتطلب الخبرة والتخصص للمسلم إليه.

٦/ الاستصناع:

الاستصناع لغة أن يطلب شخص من آخر أن يصنع له شيئاً ما ، واستصنع الشيء طلب صنعه^(٢).

يمكن تعريف الاستصناع بأنه عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف بإنتاج شيء معين وفق لمواصفات ثم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ تسلم محددتين ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع وإنشاء وتجميع أو تغليف ولا يشترط في الاستصناع أن يقدم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب منه بنفسه إذ بإمكانه أن يتعهد بذلك أو بجزء منه إلى جهات أخرى ينفذه تحت إشرافه ومسئوليته.

هناك فرق بين الاستصناع والمراوحة فقد الاستصناع يشير إلى اتفاق طرفي العقد على شيء معين غير موجود ساعة إبرام العقد ، أما المراوحة فيشير إلى طلب شراء إذ يمكن الحصول عليها من الأسواق المحلية أو الخارجية.

(١) محمود حسن صفوان ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

من الناحية الشرعية فقد عرف الفقهاء الاستصناع من زوايا مختلفة ، ويعرف شرعاً حسب آراء الفقهاء (باستثناء الحنفية) بأنه عقد يلتزم أحد أطرافه (البائع) بإنتاج شيء مما يصنع صنفاً يلزم بتقديمه للمشتري (البنك كعمول في هذه الحالة) مصنوعاً بمواد معينة حسب مواصفات متفق عليها وبسعر معين وزمن محدد.

كما عرفه مجمع الفقه الإسلامي بأنه: عقد وارد على العمل والمعين في الزمن وهو ملزم للطرفين ، إذا توافرت فيه الأركان والشروط^(١):

أ. مشروعية عقد الاستصناع في الإسلام:

لم يتناول فقهاء المذاهب المالكي والشافعي والحنبلي عدا المذهب الحنفي الاستصناع كعقد مستقل ، بل أدرجوه وألحقوه بعقود أخرى كالسلم والبيع والإجارة ولم يعدد العقد الإسلامي دليلاً من القرآن والسنة لإسناد هذا العقد وهو عندهم لا يستمد مشروعيته من القياس بل على خلاف القياس لأنه بالقياس يقع في نطاق (بيع ما ليس عند الإنسان) ويوجد في الفقه الحنفي من تطرق وهو بصدد تأصيل وإسناد هذا العقد إلى استصناع الرسول ﷺ خاتماً واستصناعه المنير ، وعموماً يرى فقهاء المذاهب الحنفي (أن الاستصناع جاء استحساناً للحاجة إليه وللعمل المستمر به) وللفقهاء حول شروطه صحة عقد الاستصناع اجتهادات مختلفة ونوعاً ما في تناول كيفية تحديد المواصفات ولزوم العقد للطرفين عقد أم وعد وكيفية ووقت دفع الثمن وأهمية الالتزام بأجل التسليم.

يتفق كل الفكر الاقتصادي الإسلامي على أن الاستصناع نشاط اقتصادي مفيد للصانع والمستصنع والمجتمع ، ولما تقدم وعندما نشأة المصارف الإسلامية مصانع دون حرج من الدخول في نطاق البيوع المهني عندنا في الإسلام - بيع ما ليس عند الإنسان واستناداً لهذا نجد فكر الصيرفة الإسلامية كثيراً ما بعد كتاب الاستصناع صيغة أو أداة أو وسيلة للتمويل المصرفي الإسلامي.

ب. أركان عقد الاستصناع^(٢):

- العاقدان: صاحب الاستصناع والصانع (المطلوب منه عمل الشيء).
- المصنوع: لأن المعقود عليه هو العين المصنوعة.

(١) محمد شيخوخ ، مرجع سابق ، ص ١٦٧.

(٢) محمود حسن صوان ، مرجع سابق ، ص ١٧٥.

- الصيغة: إلا الإيجاب والقبول.

ج. الشروط العامة للاستصناع:

- أن يكون المعقود عليه معوماً ببيان جنسه ونوعه وقدره.
- أن يكون الاستصناع مما يجري التعامل بين الناس.
- أن يكون الأجل محدداً لاستلام المصنوع ولكن بعض الفقهاء كالحنفية لا يجيزون وضع شروط المسلم فيه حتى يصبح صحيحاً.
- يجوز تأجيل دفع الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة وذلك حسب رأي بعض الفقهاء.

د. أهداف تمويل الاستصناع:

أن الغاية الأساسية من التمويل بصيغة الاستصناع والذي تعمل به المصارف الإسلامية الكبيرة وهو دعم جنود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية، وزيادة قدرتها الصناعية ومن خلال صيغة الاستصناع يمكن تمويل إنتاج السلع الرأسمالية المتعددة والآلات والسفن المختلفة والمولدات والمحركات الكهربائية وأجهزة الاتصالات والمستشفيات ووسائل النقل وشبكات وتوزيع ونقل المياه والغاز والكهرباء والنفط وغيرها.

هـ. مميزات صيغة الاستصناع^(١):

- توفر هذه الصيغة تمويلاً متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة أو سد الحاجة فيها أو بيعها.
- تمكن استقلال هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى وهي بذلك تختلف عند صيغتي الأجل أو البيع الآجل.
- تسمح هذه الصيغة بتمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والمجاري وأشباهاها.
- يمكن تطبيق هذه الصيغة على تمويل التجارة تعزيزاً للتجارة البينية في السلع بين الدول الإسلامية.
- تشجيع هذه الصيغة وتساعد في الاستقلال الأمثل للمذاهب والقدرات التكنولوجية في مجال إنتاج السلع الرأسمالية في الدول الإسلامية.

(١) محمود حسن صوان ، مرجع سابق ، ص ١٧٥.

المبحث الثاني

قياس وتقييم قرارات منح التمويل المصرفي

مفهوم القرارات :-

عادة تقوم باتخاذ العديد من القرارات في الحياة العادية وهي تكون بشكل روتيني لذلك لا ندرك أنها قرارات في الغالب وعلى مستوى الشخصي . لذلك تشير الدراسة إلى المعلومات التي يقدمها العملاء للبنوك لاتخاذ قرارات التمويل .

إن عملية اتخاذ القرار هي فن وعلم في نفس الوقت ، فهي فن بسبب أن القرار يتطلب نوعين من البيانات الأول موضوعية والثاني بيانات شخصية . وعلى متخذ القرار أن يولف بينهما ليكون القرار سليماً ويحقق الأهداف المرجوة بالإضافة إلى أن اتخاذ القرار علم لأن الكثير من القرارات الإدارية المعقدة يمكن أن تكون في صورة مبسطة عن طريق استخدام النماذج الرياضية والإحصائية وبحوث العمليات في معالجة القرار . فعلى سبيل المثال تقوم المنشآت بفحص عينة من إنتاجها وليس كل الإنتاج بالاعتماد على الأساليب الإحصائية .^(١)

القرار هو إفصاح عن إرادة الإدارة المنفذة الملزمة للأفراد بما لها من سلطة عامة والذي يصدر في الشكل الذي تتطلبه القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث أثر قانوني متى ما كان ممكناً وجائزاً قانونياً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة^(٢).

أهمية القرارات :-

ترجع أهمية القرارات إلى ارتباطها بالإنسان ونشاطه اليومي بتحقيق أهدافه التي ينشرها ، وتظهر أهميتها أيضاً في نطاق الأسرة والمجتمع وهناك قرارات ترتبط بالتربية وكل أمور حياة الفرد ويتخذ الفرد مجموعة من القرارات خلال يومه العادي تتعلق بتفاصيل حياته اليومية . فالمشاكل اليومية التي تعترض المدير تحتاج إلى قرارات لحلها ، وعادة ما تحدث مستجدات أثناء التنفيذ نتيجة التغير في الظروف المحيطة واختلافها عند التوقعات السابقة عند محلة التخطيط وبالتالي يحتاج الأمر التكيف مع الظروف الجديدة وهذا التكيف مع الواقع الجديد يحتاج من المدير اتخاذ قرارات جديدة تجعله قادراً على الاستجابة للمتغيرات الجديدة وبما يمكنه من تحقيق

(١) الهادي آدم محمد إبراهيم ، المحاسبة الإدارية ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون ، ٢٠١٣م) ، ص ١٨٩ .

(٢) زكي مكي إسماعيل ، مبادئ الإدارة ، الخرطوم ، د. ن ، ٢٠٠٩م ، ص ٢٢١ .

أهدافه المنشودة . ولا شك أن استجابة المدير عند اتخاذ قرارات جديدة تتفاوت طبقاً لمستوى الحدث بدء بالحس والتخمين إلى الاعتماد على الآخرين إلى إتباع خطوات مرحلية وبنفس القدر تأتي أهمية القرارات بالنسبة للمنظمة وبكل مستوياتها سواء كانت منظمات عالمية أو تجارية أو صناعية أو خدمية .^(١)

إن عملية اتخاذ القرار منح التمويل المصرفي هي عملية إدارية تعتمد على الحالة الذهنية لمتخذ القرار والمعلومات المتعلقة باتخاذها وبالتالي فهي عملية منظمة ورشيقة وبعيدة عن العواطف والعشوائية ، لأنها تبنى على الدراسة والتفكير المنطقي والموضوعي لطالب التمويل وهذه العملية لها إجراءات عديدة تمر بها حتى يتم منح التمويل المصرفي ، وتعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة من الجهة طالبة التمويل تعد أحد الركائز التي يقوم عليها قرار منح التمويل من عدمه وكذلك لا بد من قياس ما يعرف بالمخاطر المصرفية ، لذلك قبل البدء في إجراءات منح التمويل المصرفي، سنتناول مفهوم المخاطر المصرفية.

أولاً: المخاطر:

أن دراسة المخاطر والمهددات أصبحت ضرورية في عالم اليوم ، ولا بد من الوقوف على جملة من المعنى والتعريفات للمخاطر لتزايد الاهتمام بها مع تنامي حركة التمويل والاستثمار .

الخطر في اللغة (الخطر بفتحيتين هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف ، يقال هذا أمر خطر أي متردد بين أن يوجد وأن لا يوجد).

أما في الإصطلاح الفقهي يقال (هذا أمر خطر) ، أي متردد بين أن يوجد وأن لا يوجد ويطلق على السيف الذي يتراهن عليه والمخاطرة المراهنة وعقود المخاطرة هي ما يتردد بين الوجود والعدم وحصول الربح أو عدمه.

الخطر يعرف بأنه حالة عدم التأكيد التي يصعب قياسها لأنه أحياناً تتطوي على أمر معنوية تتم عن تصرفات شخصية يصعب قياسها كمياً ، أو هو أيضاً عدم التأكد من وقوع خسارة معينة^(٢).

(١) زكي مكي إسماعيل ، مبادئ الإدارة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) مدين أبي بكر الرازي بن عبد القادر و مختار العام ، (الرياض: دار الثقافة الإسلامية ، ١٩٨٦م) ، ص ١٨٠.

الخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر ومتوقع للنشاط المرتبط بالوحدات الاقتصادية وذلك لوقوع أحداث اقتصادية أو طبيعية أو سياسية أو بشرية مما يحدث معه خسائر مؤثرة للوحدة الاقتصادية لعدم إستمرار هذه الوحدة في النشاط الممارس ومن ثم خروجها من السوق.

أن الهدف من أثار المخاطرة واستعراضها في المجال المالي والائتماني هو المحافظة على الموقف المالي للمؤسسة أو المنشأة أو المصرف.

يعرف أحد الباحثين المخاطر المصرفية بأن البعض يخلط بين حالة المخاطرة والخطر ويعتبرونها حالة واحدة ، وذلك أمر غير دقيق حيث أن المخاطر تصف الموقف الذي يتوفر فيه لمنح القرار معلومات كافية تساعده في وضع احتمالات متعددة وحالة عدم التأكد تصف موقفاً لا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات كافية.

تعريف آخر المخاطرة احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بحد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه ، هنالك خطوات للتعامل مع المخاطر وهي^(١):

١. تحديد هذه المخاطر.
٢. العمل على قياس هذه المخاطر.
٣. تقييم وتحليل المخاطر.
٤. إنتقاء الأسلوب المناسب للتعامل معها.
٥. المتابعة المستمرة للمخاطر حتى لا يتكرر حدوثها أو احتواء الآثار الناتجة عنها.

تجمع الدراسات المختلفة في التعامل مع المخاطر أن الهدف ليس إلغاؤها وإنما الحد منها ووضعها في إطارها الصحيح للتعامل معها ، وتبرز الضرورة لقياس المخاطر وأهمية ذلك المؤسسات المختلفة ، ويعتبر إحتساب الانحراف المعياري من أهم المعايير المستخدمة لقياس الخطر.

(١) محمد الفاتح و محمود بشير ، تحليل مخاطر التمويل المصرفي ، دورة تدريبية بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية ، ٢٠١٣م ، ص ١.

هنالك العديد من المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية وتؤثر على موقف المؤسسة في الوصول إلى الردود المستهدف وكذلك على بناء المؤسسة الداخلي وهي تنقسم إلى:

أ. مخاطر مالية.

ب. مخاطر غير مالية.

وتصنف المخاطر المالية إلى مخاطر سوق ومخاطر ائتمان والمخاطر غير المالية تشمل أنواع مختلفة من المخاطر منها مخاطر التشغيل ، المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية وغيرها^(١).

أما المخاطرة في الشريعة الإسلامية ليست مقصودة وإنما أشارت الشريعة إلى ضرورة تلاشي المخاطر وليس السعي إليها ، فمن مفاهيم الشريعة حفظ المال وعدم تعرضه للهلاك وإيضاح ، ولقد وردت بعض النصوص الشرعية التي تدعو لرفع المشقة ، كما في قوله تعالى: (مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ) (سورة طه ، الآية (٢)). وقال: (.....هُوَ أَجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.....) (سورة الحج ، الآية (٧٨)).

ثانياً: المخاطر المصرفية:

عرفنا أن الهدف من تعريف المخاطر وإدارتها في المؤسسات والمصارف العمل على المحافظة على أصول هذه المؤسسات والمصارف وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها عند تقديمها لخدماتها المصرفية للعملاء. أو من ناحية أخرى نتيجة لتعرف موجوداتها الثابتة للتلف أو الضياع ، والمعروف أن البنك يعتمد بصورة أساسية على أموال الغير ، بصفة خاصة المودعين - في مصادر أمواله- خاصة أن موارده الذاتية المتمثلة في حق المساهمين لا تشكل في الغالب ما يزيد عن حدود ١٠% مما يعرف بإجمالي الموجودات ، وقد نقل هذه النسبة في العديد من البنوك في الدول المختلفة ، خاصة في السودان على سبيل المثال ، وهذا يؤدي إلى تزايد وشدة المخاطر بالبنك في أموال المودعين ، خاصة إذا علمنا أن البنك يعمل على استخدام توظيف معظم هذه الأموال المعنية في الائتمان المصرفي ، وهو

(١) الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل ، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة ، ٢٠٠٦م) ، ص ٤٨.

كما يعرف يمثل استخدام الأقل سيولة وأكثر خطراً من غيره من الإستخدامات مما يعكس مدى المخاطر التي تواجه المودعين إذا تعرض البنك لأي خسائر .
لقد ثبت أيضاً أن نجاح المصارف وإمكانية إستمرارها مرتبط في المقام الأول بقدرتها الإدارية^(١):

١. تحديد هذه المخاطر .

٢. العمل على تقادي هذه المخاطر .

وتتركز المخاطر المصرفية في كل من:

أ. المخاطر الائتمانية:

هي التي تنشأ عن عدم قدرة أو رعب العميل في الوفاء بالتزاماته وتشمل هذه المخاطر البنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية مثل الكفاءات والاعتمادات المستندية.

ب. مخاطر أسعار الصرف:

هذه تنشأ من وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء كانت بالنسبة لكل عملة على حدة ، أو بالنسبة لإجمالي العملات وتنشأ على التحركات غير الموازية في أسعار الصرف.

ج. مخاطر أسعار الفائدة:

في المصارف التقليدية تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تقلبات أسعار الفائدة بما يؤدي إلى خسائر ملموسة في حالة عدم إتساق آجال إعادة التسعير للتزامات والأصول.

د. مخاطر السيولة:

وهي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على توظيف أمواله بشكل مناسب أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير ، وتنشأ أيضاً في قصور التدفقات النقدية الداخلية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

(١) الصديق طلحة محمد رحمة ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

هـ. مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو المنتجات ، وقد تحدث نتيجة وجود تغيرات في نظام الرقابة الداخلية أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل الإلكتروني ، مخاطر التشغيل تشمل أيضاً^(١):

أ. المخاطر القانونية مثل:

- أخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق.
- عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساد.
- التأخر باتخاذ الإجراءات القانونية في مواعيدها الملائمة.
- مخالفة بعض القوانين أو الاتفاقيات الملائمة.

ب. المخاطر السياسية مثل:

نظام العزلة - الحصار الاقتصادي - المقاطعة - الثورات والاضطرابات - التأمين والمصادرة.

ثالثاً: مكونات مخاطر التمويل المصرفي^(٢):

أبرز مكونات مخاطر التمويل المصرفي شملت:

١. المصرف.
٢. المتعاملين أو عملاء المصرف.
٣. المساهمين.

لكل هذه المكونات الثلاثة مؤشرات هامة في تحديد المخاطر والتعامل معها فإدارة المصرف تحتاج لاتخاذ سياسة إستراتيجية للتعامل مع الأخطار المختلفة وللعلماء معايير أساسية يجب الإيفاء بها وتركز في الملاءمة المصرفية للعملاء بكل مكوناتها ، وأي خلل في هذه الملاءمة يؤدي إلى العديد من مؤشرات المخاطر وتزايد حجمها وللمساهمين أيضاً خاصة في مراجعة موقف المصرف المالي ومتابعة مؤشرات الأداء المختلفة.

لقد تطور الاهتمام بمخاطر التمويل المصرفي حديثاً مع التطورات التي شهدتها المؤسسات المالية والمصرفية في العالم ، ومع إزدياد نمط المتغيرات الكثيرة من

(١) محمد الفاتح محمود بشير ، مرجع سابق ، ص ٤.

(٢) الصديق طلحة ، مرجع سابق ، ص ٥٣.

مفاهيم تحرير المصارف من الرقابة وعولمة الخدمات المالية وتزايد التعقيد في التكنولوجيا المالية مما جعل الأنشطة المصرفية وبالتالي صور المخاطر أكثر إختلافاً وتعقيداً.

تشير الممارسات المصرفية المعاصرة إلى أن هناك مجموعات جديدة من المخاطر غير المخاطر الائتمانية ومخاطر الفائدة ومخاطر السوق والتي غدت ذات أهمية كبرى فقد يؤدي استخدام التكنولوجيا التلقائية أو الأتمنة المالية إلى تحويل المخاطر من تلك التي تحدث بسبب العمل اليدوي إلى مخاطر فشل هذه الأنظمة المؤتمنة بسبب الاعتماد المتزايد على النظم العالمية المتكاملة.

وقد يجلب الاعتماد على التجارة الإلكترونية أيضاً مخاطر محتملة مثل ما يعرف بالاحتيال الخارجي وقضايا أمان النظام أو أمن المعلومات والتي ينبغي استيعابها بشكل جيد وقد تنتج أيضاً الاندماجات الكبيرة أو واسعة النطاق وبين المصارف إلى بروز مخاطر جديدة ، كما تسعى المصارف إلى استخدام أساليب التخفيف من المخاطر مثل الضمانات المشتقات الائتمانية وترتيبات المقاصة أو التصفية وتوريق الموجودات.

رابعاً: بازل 1-11

٨/ بازل 1:

في تطور لاحق لمعالجة المخاطر المصرفي في العالم قام بنك التسويات المالية بسويسرا بتكوين لجنة (بال أو بازل) في عام ١٩٧٤م بمدينة بازل السويسرية بمقر بنك التسويات المالية وقد تم تعريفه^(١) بأنه: (تأسس في عام ١٩٣٠م للمساعدة في تنسيق عمليات تحويل تعويضات الحرب العالمية الأولى بين المصارف المركزية المختلفة. ولكن ما أن بدأ المصرف في ذلك حتى ألغيت مسألة التعويضات ولكن مؤتمر (بريتون وودز) Britoon-woods conference الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها زاد من أهمية هذا المصرف الدولي وتشمل نشاطاته الحالية- بجانب مساعدة المصارف المركزية في إدارة واستثمار احتياطياتها النقدية- بما في ذلك عطاء العملة- القيام بدور الوكيل لصندوق التعاون النقدي الأوروبي. كما يحتفظ المصرف بودائع المجموعة الأوروبية

(١) علي أحمد سليمان، قاموس المصطلحات الاقتصادية، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م)، ص ٢٦.

للفهم الحجري الصلب ويشرف عليه مجلس إدارة مكون من محافظي مصارف مركزية في كل من بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى ستة ممثلين للتجارة والتمويل والصناعة ، ويخلق مجلس إدارته أرضية مناسبة للمصرف ليشجع التعاون مع المصارف المركزية للحد من التقلبات النقدية الدولية قصيرة الأجل الناتجة عن نشاطات المضاربة في الأسواق المالية كما يجمع وينشر بنك التسويات الدولية المعلومات عن موضوعات الاقتصاد الكلي والشؤون النقدية الدولية^(١).

لقد هدفت اللجنة المساعدة في نقدية النظام المالي المصرفي في شكل تبادل المعلومات بين السلطات النقدية في العالم وتحسين وتطوير الأساليب الفنية الرقابية ومن ثم تحدى سقف لكفاية رأس المال.

لقد أتخذ موضوع كفاية رأس المال أهمية متزايدة وذلك منذ أن أقرت لجنة بازل عام ١٩٨٨م معيارها الموحد في هذا الصدد الذي أصبح لازماً على المصارف الالتزام به كمعيار دولي معين على ثقافة المركز المالي للمصرف وتعدي ثقة مودعين فيه ، وقد مر نشاط لجنة بازل عدة مراحل وتمثيل اتفاق لجنة بازل - للإشراف المصرفي محوراً هاماً لمعالجة المخاطر المصرفية في عالم اليوم. والجدير بالذكر أن اتفاق بازل والذي ركز عن أهمية كفاية رأس المال والتأكيد على الملاءمة المصرفية حتى يتوفر عنصر المنافسة العادلة بين المصارف المعتمد للتعامل الدولي، ولقد عمل اتفاق بازل على تصنيف الدول من حيث المخاطر المصرفية إلى:

١. مجموعة الدول الكاملة العضوية وهي الدول الأعضاء في المنطقة التي يحق لها مخاطر عالية.

٢. مجموعة الدول التي عقدت اتفاقيات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: (استراليا ، النمسا ، الدنمارك ، فلندا ، اليونان ، البرتغال ، تركيا ، المملكة العربية السعودية)

٣. مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل الدول النامية بما فيه الدول الأفريقية والعربية وبما فيها السودان.

(١) يوسف عثمان ، إدارة البحوث ، مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد ٣٤ ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٦.

المعلوم أن لجنة بازل أو بال انبثقت من اجتماعات محافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرة وهم بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، لكسمبرج ، هولندا ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بينك التسويات المالية بسويسرا وقامت بوضع معايير بازل المعروفة وتم اعتمادها بواسطة وزارة المالية في هذه الدول في يوليو ١٩٨٨م وتمثل المعايير المطلوبة على الرقابة المصرفية ، فقد أصدرت هذه اللجنة حوالي ٣٩ مبدأ أساسياً^(١):

أ. توفير رقابة مصرفية فعالة.

ب. تأسيس مبادئ التصديق بإنشاء مصارف جديدة والأسس الإدارية لهذه المصارف.

ج. وضع الضوابط الاحترازية للمؤسسات القائمة.

د. تحديد طرق الرقابة للمؤسسات القائمة.

هـ. صياغة متطلبات الإفصاح للبيانات المطلوبة.

و. تحديد سلطات المراقبة الرسمية.

ز. وضع أسس الرقابة على المصارف الأجنبية.

يلاحظ من هذه الأسس التي شرعت لجنة بازل العمل بمقتضاها أنها تمثل خطة إستراتيجية لتحديد مسار المصارف في العالم ومؤشراً هاماً يجب أن يوضع في الاعتبار.

اعتمدت لجنة بازل على قدرة تحديد رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة واشترطت ألا يقل حجم نسبة رأس المال عن (٨%) من حجم الأصول الخطرة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية وهذه النسبة (٨%) تمثل الحد الأدنى لتحمل رأس المال أي مصرف لأي مخاطر قد تنشأ من الأصول وتوظيفها والأمثل أن تصل النسبة إلى (١٠%).

رأس المال

وتمثل كفاية رأس المال =

مجموعة الأصول الخطرة

^(١) يوسف عثمان ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

إلا أن هذا المعيار تجاهل بعض المخاطر الهامة الأخرى ، مثل مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها من المخاطر المتوقعة فقامت لجنة بازل في عام ١٩٩٩م بإصدار مقترحات جديدة فيها يختص بمعيار كفاية رأس المال . لذا فقد تضمن الإيفاء الجديد لبازل أساليب متقدمة لقياس كل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

والمعادلة التي أجيّزت في بازل 11 كما يلي:

رأس المال

= معيار كفاية رأس المال

مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل

٢/ مقررات لجنة بازل^(١) :

أ. دواعي صدور مقررات لجنة بازل II :

- عدم معالجة مقررات لجنة بازل I لكافة أشكال المخاطر التي تواجه العمل المصرفي.
- التطورات التي شهدتها الأسواق المالية.
- الاستمرار في تطبيق المعايير التي تحقق السلامة والأمان المالي في المؤسسات المالية العالمية.
- الاستمرار في تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية في العالم في ظل معيار موحد للتقييم.
- خلق معايير تتماشى مع درجات المخاطر حسب موقف البنوك المالية واختلاف أنشطتها.
- التركيز على البنوك ذات النشاط العالمي رغم صلاحية المعيار لكل البنوك بمختلف أحجامها وأنشطتها.

ب. أهداف اتفاق بازل II :

الهدف الأساسي لأخطار بازل II هو تشجيع الرسطة الكافية للمصارف وإدخال التحسينات في أداء المخاطرة ومن ثم تدعيم استقرار النظام المالي بالإضافة إلى زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك.

(١) عبد الباسط محمد مصطفى ، مقررات لجنة بازل ، دورة تدريبية عن المخاطر ، بنك السودان ، ٢٠١٤م/٢/١٩.

ولتحقيق هذه الأهداف هنالك ثلاثة محاور أساسية تحسن من جودة العمل المصرفي الرقابي وهي^(١):

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال :

هذا المحور أو الركن يمثل تدعيماً مهماً للحد الأدنى من المتطلبات التي وضعت في ١٩٨٨م (بازل I) فإن إطار بازل II يشجع المصارف لإدخال المزيد من الدقة في حقائقها كما يتيح حوافز واضحة على شكل متطلبات أقل من رأس المال ، وذلك في حالة المصارف التي تتيح مقاييس أكثر شمولاً ودقة للمخاطر إلى جانب عمليات أكثر فاعلية ورقابية تعرضها للمخاطر.

المحور الثاني: عمليات المراجعة الرقابية:

يركز هذا المحور على ممارسة المراجعة الإشرافية الفاعلة للتقديرات الداخلية لمجمل مخاطرها للتأكد من إدارة المصرف ليقوم بممارسة الإدارة الصائبة والعمل على تخصيص رأس المال المناسب.

المحور الثالث: انضباط السوق (الإفصاح العام) :

يعتمد هذا المحور على انضباط السوق وذلك بهدف تشجيع للإداري السليمة بواسطة تحسين درجة الشفافية للتقارير الدورية ، وتعتمد على فهم المشاركين في السوق لأنشطة المصرف.

٣/ أوجه الاتفاق والاختلاف بين بازل I و II :

أ/ أوجه الاتفاق بينهما:

- نسبة كفاية رأس المال ظلت كما هي ٨% (كحد أدنى).
- بقاء بسط النسبة كما هو دون تغيير (رأس المال الأساسي و المساند).
- استخدام نفس أساليب قياس مخاطر السوق.

ب/ أوجه الاختلاف بينهما:

- اختلاف الطرق المستخدمة في قياس المخاطر التي تواجه البنك.
- حدوث تطور في تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفقاً لاتفاق بازل II.
- يغطي اتفاق بازل I نوعين من المخاطر (التمويل + السوق) بينما اتفاق بازل II فقد أضاف مخاطر التشغيل إلى مقام النسبة.

(١) عبد الباسط محمد مصطفى ، المرجع السابق.

خامساً: منهجية اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي:

إن القرار التمويلي هو بالطبع الطريق الصعب في اختيار توظيف الأموال ولكنه أيضاً الطريق الوحيد أمام البنوك الإسلامية ، وعندما يتأتى أو يتردد متخذ القرار الاستثماري فله كل الحق. حيث أظهرت معظم الدراسات والأبحاث في السنوات الأخيرة أن الإخفاق في إدارة مخاطر الائتمان كان السبب الرئيسي لإفلاس البنوك على المستوى الدولي^(١).

حيث تؤكد الممارسات أن غيبة المعلومات وعدم تنظيمها التنظيم الذي يضمن وجودها بالقدر المناسب عند اتخاذ القرار الاستثماري ، كل ذلك يجعل المنطقة الرمادية الخاصة بعدم التأكد تحتل جانباً كبيراً في فكر القائمين على قرار الاستثمار.

فالقرار الاستثماري هو قرار بإيقاف مالي ، ولذلك فإنه يجب أن يخضع لدراسة جيدة قبل التنفيذ لأن إمكانية الرجوع فيه بعد ذلك غير متيسرة بدون الوقوع في خسارة كبيرة.

لذلك بقدر ما تكون دقة وصلاحيه هذه الدراسة واعتمادها على الأساليب العلمية والفنية المتقدمة بقدر ما يمثل ذلك ضماناً أعلى لهذه الاستثمارات والعكس صحيح فأى تقصير أو إهمال في هذا الشأن يرفع من مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات الاستثمارية.

إن رفع كفاءة البنك الإسلامي في التوظيف بتحقيق الأرباح بحسن اختيار المشروعات الممولة والتحقق من جدواها الاقتصادية ، والتأكد من الالتزام الأخلاقي لأصحابها ، والتنويع في التوظيف من حيث الصيغة والمجال والإدخال.... الخ.

وهو من أهم مقومات نجاح القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية نجاح القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ويتبين ذلك من حجم مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها ، والديون المعدومة ، حيث أنها تشكل في الوقت الحاضر الهم الأكبر للمسؤولين عن الجهاز المصرفي في أية دولة من دول العالم أجمع ، وبخاصة دول العالم النامي ، ومنها الدول الإسلامية نتيجة لحدثة الهياكل المصرفية بها.

(١) محمد محمود المكاوي ، دور القيم والأخلاق لرجل الأعمال في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤.

حيث لعبت التطورات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو العالمي دوراً مهماً في ظهور مشكلة الديون بنوعيتها المكدومة والمشكوك في تحصيلها بشكل جاد، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى^(١):

١. انحسار موجة الرواج الاقتصادي وانعكاس ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة الجهاز المصرفي.

٢. أضف إلى ذلك أن مشكلة هذه الديون كانت أيضاً نتيجة العديد من السلبيات الآتية:
أ. نقص الدراسات وعدم الأخذ بالأسس العملية عند اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي.

ب. يترتب على ذلك أن هذه العمليات أصبحت من الديون المشكوك تحصيلها بعد فترة وجيزة من منحها.

ج. تنفيذ كثير من العمليات بالاعتماد على اسم المدين أو الكفيل للمدين دون التعمق في دراسة العملية أولاً ، والغرض منها ، ومتابعة استخدام العمل للتمويل ، والتعرف مستقبلاً على مصادر السداد والمركز المالي للمدين والتزاماته تجاه الآخرين (بنوك - مؤسسات - أفراد) بصفة عامة.

د. تنافس البنوك فيما بينها لمنح التمويل دون إزعاج للعملاء بتوجيه أسئلة كثيرة أو المطالبة بالمستندات الأساسية لدراسة الوضع المالي للعميل وحجم معاملاته ليتم على أساس حجم التمويل المصرفي المناسب.

هـ. انعكاس هذا الأسلوب في التعامل على مفاهيم عدد غير قليل من العملاء طالب التمويل كالاتي:

- أصبح البعض منهم يعتبر الأسئلة المضادة من موظفي الاستثمار تدخلاً في شئونهم الخاصة.

- اعتبار مطالبته بالمستندات الأساسية اللازمة لأي دراسة نوعاً من التشدد.

- تفاخر بعض العملاء فيما بينهم بأنهم حصلوا على التمويل المطلوب فوراً وبمجرد الطلب أو تقديم كفالة شخصية.

(١) محمد محمود مكاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤.

الآن فإن الجهاز المصرفي في دول العالم النامي بصفة خاصة يدفع حالياً ثمن هذه المرحلة التي كان التنافس خلالها مركزاً على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء بأي طريقة أو ثمن دون إتباع منهجية مناسبة لاتخاذ القرار الاستثماري. يلاحظ الباحث أنه مما زاد تعقيد الأمور وعمق المشكلة الخاصة بالديون المشكوك في تحصيلها أن العديد من البنوك لم يعطي الأهمية الواجبة لمنهج إتخاذ القرار الاستثماري من حيث قيام صانع القرار الاستثماري بواجباته سعياً نحو تنظيم وحدات الدراسات الاستثمارية وأجهزة الاستعلامات ، وأجهزة تقييم الاستثمار ومخاطره ومتابعة القرار الاستثماري.

١/ العوامل التي تؤثر على القرار التمويلي:

- هناك بعض العوامل التي تؤثر في القرارات الاستثمارية وهي^(١):
- أ. التخطيط الاستراتيجي للبنك (الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها).
 - ب. الإستراتيجية المصرفية التي يطبقها البنك لتحقيق أهدافه العامة.
 - ج. الإستراتيجية والخطة التسويقية للبنك.
 - د. محددات وضوابط السياسة الاستثمارية للبنك.
 - هـ. هيكل الموارد المالية للبنك (عناصره - تكلفته - درجة استقراره).
 - و. هيكل التكاليف بالبنك.
 - ز. الكوادر البشرية المؤهلة للعمل داخل البنك.
 - ح. كيفية صياغة القرار الاستثماري داخل البنك.
 - ط. الموقف التنافسي للبنك في السوق المصرفي.
 - ي. سياسة البنوك المنافسة وردود أفعالها داخل السوق.
 - ك. المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام للمجتمع.
 - ل. درجة النمو الاقتصادي للمجتمع.

(١) محمد محمود مكاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦.

٢/ أبعاد القرار التمويلي:

يشتمل القرار التمويلي على خمسة أبعاد رئيسية متشابكة هي:

أ. البعد الزمني:

يعرف بأنه الفاصل الزمني الذي ينقضي بين تاريخ حدوث التمويل الاستثماري وبين تاريخ الحصول على ثمار هذا التمويل.

يترتب على هذا الفاصل عدة مشكلات أهمها عدم التأكد والقيمة الزمنية للنقود ومدى مناسبة وصلاحيّة البيانات والمعلومات وبالتالي فإن البعد الزمني يعتبر بعداً مهماً في قرارات الاستثمار وهذا يوجب على متخذ القرار ضرورة أخذه في الحسبان وصولاً إلى القرار الاستثماري الرشيد.

ب. البعد الكمي:

البعد الكمي يمثل العوامل والمتغيرات والمكونات التي يمكن إخضاعها للقياس الكمي ، والتعبير عنها في صورة رقمية قابلة للمقارنة.

ويتدخل البعد الكمي في جميع مراحل اتخاذ قرارات الاستثمار والتي تتمثل في^(١):

- التنبؤ بالمتغيرات في التدفقات النقدية التي سوف تنتج عن قرار الاستثمار.
- طريق حساب تكلفة مصادر التمويل المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري الذي يتسق وأهداف البنك.

ج. البعد السلوكي:

هو البعد الذي يتعلق بالمتغيرات والعوامل النفسية التي يصعب إخضاعها للقياس الكمي والتعبير عنها في صورة رقمية إذا فالقرار الاستثماري يتأثر بأفكار واتجاهات ودافع وقيم متخذ القرار وطريقة إدراكه وفهمه للأمور ، وطالما أن متخذ القرار كائن بشري له أهداف وحاجات ودوافع وقيم ومشاعر وانفعالات وأحاسيس وميول واتجاهات فإن سلوك متخذ القرار في الموقف يكون ناتجاً عن المفاضلة واختيار بدائل الاستثمار بعوامل أخرى خلاف العوامل الموضوعية للموقف وأهمها:

- النسيج السيكولوجي لمتخذ القرار وخصوصاً عوامل الإدراك والدوافع والاتجاهات.

(١) محمد محمود مكايي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧.

- المؤثرات الاجتماعية وطبيعة عمليات التفاعل الاجتماعي من تعاون أو تنافس بين متخذ القرار وغيره من الأفراد داخل البنك وخارجه.
- اختلاف مستوى التأهيل العلمي لمتخذ القرارات من شخص لآخر.
- اختلاف مستوى طموح متخذي القرارات ومدى إدراكهم للأهداف من شخص لآخر.
- القلق والصراع والضغط النفسية التي تلازم متخذ القرارات ولا سيما إذا كان القرار ذو تأثير كبير على البنك وكانت احتمالات الفشل أكثر من احتمالات النجاح.
- القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تميز البيئة التي يعيش فيها متخذ القرار.
- إذن فإن البعد السلوكي لقرار الاستثمار يعتبر بعداً مهماً ، حيث أن متخذ القرار يختار قاعدة القرار بطريقة تتواءم مع خبرته ومدرسته واتجاهاته وأهدافه طبقاً لمدخلات القرار.

د. أسباب تتعلق بظروف عدم التأكد:

- وهي الظروف التي تصاحب عملية اتخاذ القرارات وما قد ينجم عنها من مخاطر عدم تحقيق أهداف القرارات في المستقبل.
- هـ. أسباب تتعلق بسيادة ظاهرة التدخل السياسي في اتخاذ بعض القرارات لتحقيق مأرب معينة تلبية لمطالب البيئة السياسية المحيطة بالبنك.
- مما سبق يلخص الباحث ما يلي:

لقد أثبتت الممارسة العملية وجود علاقة عكسية بين جودة المعلومات ودرجة تردد متخذي القرارات ، حيث أنه كلما زادت درجة جودة المعلومات كلما انخفضت درجة التردد في اتخاذ القرارات والعكس بالعكس ، إلا أن سريان هذه العلاقة يتوقف على مستوى الإدراك العلمي والعملية لدرجة جودة المعلومات من جانب متخذي القرارات ، وقد يتمثل تأثير درجة جودة المعلومات على درجة تردد هؤلاء الأشخاص إما في تأثير ايجابي بإنخفاض درجة التردد بزيادة درجة الجودة مما يؤدي إلى تمكينهم من اتخاذ القرارات المثلى التي تحقق الغايات المستهدفة للبنك التي تقع في نطاق مسؤوليتهم ، ويتحقق هذا التأثير الايجابي في حالة توافر الإدراك العلمي

والعملي لدى متخذي القرارات لفهم واستيعاب المعلومات المستخدمة في صناعة القرارات أو في حالة ثقتهم في جودة المعلومات لاتخاذ القرارات المثلى ، أو تأثير سلبي بزيادة درجة تردد متخذي القرارات ، أو إيجابهم من اتخاذ القرارات بزيادة درجة جودة المعلومات أيضاً ، مما يؤدي إلى عدم تمكينهم من اتخاذ القرارات المثلى ، ويؤثر سلباً على تحقيق أهداف البنك التي تقع في نطاق مسئوليتهم ، ويحدث هذا التأثير السلبي في حالة انخفاض مستوى الإدراك العلمي والعملي لفهم واستيعاب المعلومات المستخدمة في صناعة القرارات أو في حالة نقص ثقتهم في جودة المعلومات المستخدمة في صناعة القرارات المثلى.

٣/ خصائص القرار التمويلي:

يتميز القرار الاستثماري عن غيره في القرارات الإدارية فهو قرار يتعلق بتحسين إدارة أموال البنك من جهة وثقة العميل المستثمر من جهة أخرى وهو قرار مرتبط بنظرة البنك في عملية من واقع المستندات المطروحة على الجهة صاحبة القرار^(١).

أهم خصائص القرار التمويلي هي:

أ. أنه قرار مستندي: فالقرار الاستثماري والتمويلي يعتمد على المستندات المعروضة والتي تتضمن تحليلاً وتوضيحاً لموقف العميل وفق الدراسة التمويلية المتكاملة العناصر ويتبنى على ذلك ما يلي:

- لا يجوز الدفع في مواجهة سلطة متخذ القرار بمعلومات لم تتضمنها الأوراق المطروحة ، وذلك أن سلطة متخذ القرار مقيدة بالمعلومات المطروحة أمامها.
- العبرة فيما هو مقدم من مستندات بما كانت تحويه في تاريخ المعرض المعاصر على سلطة متخذ القرار.
- ما يرد من تحليلات قد تكون حملاً يساند القرار الاستثماري والتمويلي وإنما تقع مسئوليتها على من أعدها.
- أن الغرض المهم من هذه المستندات هو صحتها ودلالاتها الظاهرة فإذا ما تبين أن أحد هذه المستندات يشوبه عيب أو يتضمن معلومات فإن عبء هذا الخطأ

(١) محمد محمود مكاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩.

يقع على المسئول عن تقديم هذه المستندات أو على مصدر المعلومات الخاطئة.

ب. أنه قرار مرن: المرونة في القرار الاستثماري والتمويلي تقتضي أحياناً للسرعة (وفق ضرورة معينة) في اتخاذ القرار ، كما قد تقتضي أحياناً التمهل والتأمل تبعاً لمقتضيات الحال ، وليس هناك ثمة معايير حاكمة لقرار الاستثماري في هذا الشأن سوى توافر حد أدنى للدراسة التمويلية ومقوماتها.

ج. فالسرعة لا تكون على حساب الجودة والجودة هنا هي حد أدنى من البيانات تدعو للاطمئنان لدى متخذ القرار ، والثقة في شخص العميل.

د. إن قرارات الاستثمار تتضمن بالضرورة مبالغ كبيرة نسبياً من النقود مما يجعلها تؤثر في حياة البنك ، وهذا يجعل متخذ القرار في حاجة ضرورية وملحة لبيانات ومعلومات مناسبة ، بالإضافة إلى توافر أساليب وأدوات خاصة تمكنه من الوصول إلى القرار الأمثل.

هـ. القرار الاستثماري والتمويلي يبنى على ثقة السلطة متخذة القرار في العميل: السلطة هنا لا يجوز أن تقوم على شخص العميل أو ذاته ، ولكن تقوم على حصيلة المعلومات التي تقدم للبنك ، ويتبين من تمحيصها وتحليلها أنها تدعو إلى بناء الثقة.

و. القرار الاستثماري قرار تفرد: بمعنى أن قرار الاستثمار قد يختلف من عميل لآخر مع إتحاد نشاطهما ، فالتفرد يجعل من الحالات الاستثمارية والتمويلية أنماطاً متعددة غير قابلة للقياس عليها أو اتخاذها أساساً للمعايرة والاستقلالية كل حالة بخصائص وسمات يندر أن لم يستحل تطابقها مع غيرها من الحالات.

ز. تشابك القرارات الاستثمارية والتمويلية: عادة ما يمر القرار الاستثماري أو التمويلي بسلسلة رأسية متتابعة من السلطات بدءاً من إدارة الاستثمار بالفرع إلى لجنة التوظيف بالفرع ، ثم إلى قطاع الاستثمار لتتصاعد حالات كبار العملاء في النهاية إلى مجلس الإدارة.

مما سبق يلاحظ الباحث أن القرار الاستثماري أو التمويلي قرار تتم صناعته في مراحل مختلفة عندئذ تصبح المسؤولية شائعة بين كافة المستويات التي شاركت في صناعة القرار التمويلي.

٤/ مراحل اتخاذ القرار التمويلي^(١):

تمر هذه المرحلة بالخطوات الآتية:

- أ. تحقيق القرار التمويلي والاستثماري.
- ب. دراسة الجوانب المهمة اللازمة للأمان عند التعامل في العميل لأول مرة.
- ج. دراسة الحاجة إلى التمويل.
- د. قياس المخاطر التمويلية.
- هـ. صياغة القرار النهائي ومراجعته.
- و. تنفيذ القرار.

٥/ أسس ومعايير منح التمويل المصرفي:

لنقادي مخاطر التمويل وتعثر العملاء ولضمان جودة الأداء المصرفي السليم يجب على إدارات المصارف عند منح التمويل التركيز على الجدارة الائتمانية (أي التمويلية) للعميل والتي تتمثل في الآتي^(٢):

الجدارة الائتمانية للعملاء تنحصر في ستة عناصر أساسية حددها النظام المصرفي التقليدي وأمن عليها النظام المصرفي الإسلامي لأن قاعدة الشرعي تتيح للنظام المصرفي الإسلامي الأخذ بها ومنطوقها (الأصل في المعاملة الإباحة) ما لم يرد نص شرعي مقيد أو محرم والعناصر الستة تتمثل في الآتي:

أ. شخصية العميل ومعلومات عنه Character على النحو التالي:

- اسم العميل بالكامل.
- عنوان العميل ومقر عمله والمؤسسات الأخرى التي يتعامل معها.
- الوضع القانوني للعميل (فرد-شركة-شراكة-جمعية... الخ).

(١) محمد محمود مكاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢.

(٢) سراج الدين عثمان مصطفى ، الديون المتعثرة الأسباب والحلول وأثرها على الجهاز المصرفي ، سلسلة إصدارات اتحاد المصارف السودانية ، (الخرطوم: المنورة للدعاية والإعلان ، ٢٠١٣م) ، ص ١٥.

وذلك بالحصول على شهادات التسجيل المعتمدة من جهات الاختصاص أو لوائح وأوامر التأسيس مع الاحتفاظ بصورة منها.

- طبيعة عمل العميل (زراعة - صناعة - صادر الخ)
- الامتيازات الممنوحة للعميل إن وجدت.
- سمعته.
- الخبرة.
- الأمانة.
- الثقة.
- الأخلاق.
- السيرة والسلوك.
- الأهلية خاصة فيما يتعلق بالتعاقد نيابة عن الشخصيات الاعتبارية (الشركات - الشراكات - الجمعيات الخ).
- تعامله مع البنك.
- تعامله مع البنوك الأخرى.
- معلومات عن العميل من مخاطر الاستثمار ببنك السودان المركزي.

ب. المركز المالي للعميل:

- تحليل الميزانية أو الموقف المالي للعميل (تحليل دواعي للأصول والخصوم).
- استخراج النسب المتاحة من الميزانية المعتمدة والمختومة من الضرائب.
- إمكانياته الأخرى.

ج. مقدرة العميل (الملائمة)^(١):

- الطاقة أو السعة.
- حجم التمويل المناسب للعميل.
- القدرة على استرداد التمويل (مدى وفاته).
- حسن إدارته.
- القدرة الفنية (المهارة).

(١) سراج الدين عثمان مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٧.

د. الضمانات:

- نوع الضمان أو الضمانات.
- حالة الضمان (بالمعينة).
- هامش الضمان (بنسبة فوق الالتزام الموقع).
- قابليته للبيع.
- التأمين الشامل على الفئات أو الضمانات.

هـ. الظروف المحيطة بغرض التمويل:

- الظروف المحيطة داخل البنك.
- الظروف المحيطة خارج البنك (الاقتصاد القومي وتوجيهاته).
- الظروف الخاصة بقطاع العميل.
- مدى توفر السيولة.
- أخرى.

و. دراسة جدوى المشروع (طلب العميل):

- تحديد طبيعة العملية وهل تقع ضمن الأنشطة المسموح للعميل بممارستها وفق عقد ولائحة التأسيس.
- الاتجاه المستقبلي المتوقع لسياسات الدولة فيما يتعلق بنوع هذه العملية (أي خلال فترة سريان التمويل) هل متوقع تشجيعه أم الحد منه.
- قياس الطلب على توجيهات الشريعة الإسلامية (قاعدة الحلال والحرام مثلاً).
- قياس الطلب على توجيهات مقاصد الشريعة الإسلامية.
- قياس الطلب على توجيهات السياسة التمويلية الصادرة من بنك السودان المركزي ومن البنك مانح التمويل (إن وجدت).
- تحديد تاريخ بداية وتصفية التمويل بالإضافة إلى عدد الأقساط.
- معلومات عن السوق الذي يعمل فيه العميل (تابع دراسة جدوى المشروع).
- حجم السوق هل هي سوق متسع أم ضيق.
- اتجاه نشاط السوق رواجاً وإنكماشاً.
- تقدير حجم نشاط العميل مقارنة مع السوق.
- مشاكل السوق الحالية والمتوقعة خلال فترة سريان التمويل.

- تحديد التكاليف: ثابتة - متغيرة - جارية.
- الإيرادات المتوقعة بموجب التدفقات النقدية Money Flows.
- الأرباح المادية المتوقعة.
- العائد الاجتماعي.
- أي معلومات أخرى يعتقد بأهميتها^(١).

٦/ الضوابط المتعلقة بمنح التمويل المصرفي:

إن بنك السودان المركزي هو الجهة المنوط بها إصدار التوجيهات والضوابط المتعلقة بالسياسة التمويلية للسودان وفقاً لسياسات الاقتصاد الكلى للدولة والتي تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي في التاريخ المحلي والاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي.

يقوم بنك السودان سنوياً بإصدار منشور السياسة النقدية التمويلية والتي تستهدف إتاحة موارد أكثر للمصارف لتمويل القطاعات المختلفة وفقاً للأولويات الاقتصادية والاجتماعية وعلى المصارف الالتزام بالمنشور.

مثال على منشورات بنك السودان ما جاء في منشور السياسة التمويلية لعام ٢٠١٤م ما يلي^(٢):

محور استخدام الموارد:

١. الاستمرار في تشجيع وحث المصارف على توجيه القدر الأكبر من مواردها المالية لصالح تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي وعلى وجه الخصوص إنتاج وتصنيع وتصدير سلع البرنامج الاقتصادي الثلاثي التالية:

في مجال إحلال الواردات:

- أ. القمح.
- ب. السكر.
- ج. زيوت الطعام.
- د. الأدوية.

^(١) سراج الدين عثمان مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

^(٢) منشورات بنك السودان المركزي ، ٢٠١٤م.

في مجال الإنتاج من أجل الصادر:

أ. القطن.

ب. القمح العربي.

ج. الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

د. الذهب والمعادن الأخرى.

وذلك عن طريق التمويل المباشر من المصارف أو تكوين محافظ فيما بينها للسلع المذكورة أعلاه تحت إشراف ومتابعة البنك المركزي.

هـ. يشجع بنك السودان المركزي المصارف على تمويل الصادرات بأنواعها.

و. يشجع بنك السودان المركزي المصارف على تمويل خدمات الصادر التي تشمل النقل والأوعية التخزينية والتمهيل والتفريغ وأي خدمات أخرى ذات صلة.

ز. يجوز للمصارف استخدام مواردها لتمويل إنتاج الذهب والمعادن الأخرى بمختلف الصيغ الإسلامية ما عدا المضاربة المطلقة.

ح. يشجع بنك السودان المركزي المصارف على استخدام الودائع المفيدة لأغراض التمويل حسب الاتفاق مع مودعيها.

ط. يجوز للمصارف استخدام مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة إلا ما حظر تمويله مع إعطاء اهتمام خاص بالقطاعات ذات الأولوية.

ي. على كافة المصارف عند منح التمويل مراعاة أن تكون جملة التمويل الممنوح في الخرطوم لا تقل عن نسبة ٧٠% من جملة ودائعها المستقطبة من تلك الولايات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في كل ولاية.

ك. يستمر بنك السودان المركزي في تشجيع المصارف على توجيه نسبة ٧٠% من الودائع الاستثمارية للتمويل متوسط وطويل الأجل ، وقيام مخالفات بين المصارف لتنفيذ هذا الهدف.

ل. يشجع بنك السودان المركزي المصارف على توظيف فوائضها السيولية واستخدامها في التمويل.^(١)

(١) منشورات بنك السودان المركزي ، ٢٠١٤م.

- م. يشجع بنك السودان المركزي المصارف على تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لقيام مشروعات إنتاجية مشتركة.
- ن. يستمر بنك السودان المركزي في تقديم الحوافز للمصارف المتعاونة من خلال التمويل المباشر أو المساهمة في محافظ التمويل في المجالات الآتية:
- التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين.
 - التمويل ذو البعد الاجتماعي والتمويل الأصغر.
 - توفير التمويل لسلع البرنامج الثلاثي.
 - يشجع بنك السودان المركزي المصارف على الاستفادة من نوافذ تمويل القطاع الخاص المتاحة من قبل مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.
 - يشجع بنك السودان المركزي قيام المؤسسات المساعدة في تقديم الاستثمارات ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

مشكلة التمويل:

على كافة المصارف تطبيق هامش ربح بنسبة ١٢% (كمؤشرات في العام) في حالة التمويل بصيغة المراجعة مع لزوم مراعاة فترة كل قسط من أقساط المراجعة وفقاً لضوابط المرشد الفقهي الصادر في هذا الصدد ، وذلك للعمليات التمويلية بالعمليتين المحلية والأجنبية.

أ. صيغة المراجعة:

- يتم التمويل بصيغة المراجعة وفقاً للمرشد الفقهي الصادر عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية ، وتعتبر المراجعة صورية إذا لم يتم التقيد بنصوص ذلك المرشد على أن تعمل المصارف على تخفيض نسب العمليات الممولة بصيغة المراجعة مقارنة بالصيغ الأخرى.
- سوف يتم تطبيق عقوبات على المصارف التي لا تلتزم بالمرشد الفقهي لصيغة المراجعة^(١).
- على المصارف الالتزام التام بالضوابط التي تحكم التمويل بصيغة المراجعة فيما يختص بتحصيل القسط الأول من المراجعة لتمويل سلع البرنامج

(١) منشورات بنك السودان المركزي ، ٢٠١٤م.

الاقتصادي الثلاثي ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي ومركبات النقل للركاب والبضائع ، مع إعطاء فترة سماح كافية حسب تقدير المصرف للمشروعات الصناعية والرأسمالية ، وسيصدر بنك السودان منشوراً لاحقاً للمصارف يتضمن نسبة القسط الأول لكل أنواع التمويل الممنوح حسب القطاعات المختلفة.

ب. صيغة المشاركة:

- حث المصارف على استخدام صيغة المشاركة في تمويل عملائها لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
- تحديد مؤشرات نسب المشاركات وفق ضوابط وأسس التمويل المصرفي.

ج. صيغة المضاربة:

- يترك لكل مصرف تحديد نسبة نصيب المضارب في الربح في حالة منح التمويل بصيغة المضاربة المقيدة.
- تمنع المصارف من تحويل أي عميل بصيغة المضاربة المطلقة.

د. صيغ التمويل الأخرى:

يشجع بنك السودان المركزي المصارف على تفعيل واستخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى كالسلم والمقاولة والإجارة والاستصناع والمزارعة.... الخ مع الاستمرار في استحداث صيغ تمويل إسلامية جديدة.

هـ. القطاعات والأنشطة المحظور تحويلها:

- يحظر التمويل للأغراض والجهات الآتية:
 - شراء العملات الأجنبية.
 - شراء الأسهم والأوراق المالية.
 - سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة.
 - شراكات صرافات النقد الأجنبي وشركات التحويلات المالية. ^(١)
- يحظر على المصارف التمويل المباشر (عدا الأوراق المالية الحكومية) للجهات الآتية بموافقة مسبقة من بنك السودان المركزي:
 - الحكومة المركزية والحكومات الولائية والمحلية.

(١) منشورات بنك السودان المركزي ، ٢٠١٤م.

- الشركات والمؤسسات والهيئات العامة الحكومية المركزية والولائية التي تملك فيها الدولة أسهماً بنسبة ٢٠% أو أكثر.

أنواع الضمانات المناسبة لمنح التمويل المصرفي^(١):

لأهمية الضمانات عند منح التمويل المصرفي ولتقادي كل أنواع المخاطر وكذا التعثر المصرفي ، وتعتبر عملية تقديم الضمانات وإن كانت عملية لاحقة من جهة الإجراءات لمنح التصديق المصرفي إلا أنها مهمة جداً في اتخاذ قرار للتصديق لأنها تجعل المتخذ لهذا القرار مطمئناً لما قرر وصدق به والضمان وسيلة قانونية وشرعية عرفها الإنسان منذ أول عهده بالتعامل النقدي إذ أنها من شبيهاته ، وقد أرشدنا عليها القرآن الكريم ، فأمر بتوثيق الدين بالكتابة ، ثم بغيرها ، قال تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً فَإِنْ أَتَى بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾) سورة البقرة ، الآية (٢٨٣).

مفهوم ومدلول اصطلاح (ضمانات) في لغة المصارف يعني ضمانات تنفيذ التعهد بالالفاء لتقي الدائن خطر عدم الوفاء بالدين وتتيح له استيفاء حقه عند الاستحقاق بمعنى آخر فإن الضمان يعني تحمل الحق على من هو عليه. والضمان أيضاً يعني: ضم ذمة إلى ذمة أخرى في المطالبة بالحق وقد يكون الحق ديناً أو عيناً أو نفساً.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أنواع الضمانات التي يقدمها العملاء وتقبل بها المصارف كثيرة ومتعددة وتختلف جودتها وقيمتها من نوع إلى آخر هذه الضمانات على أنواعها وجودتها وضرورة توفرها لدى العميل يجب ألا تكون بديلاً عن حسن سمعة العميل إلا ينظر إليها بمعزل عن صاحبها لأن مفهومها تكميلي.

أنواع الضمانات ومميزاتها:

هنالك أساليب متعددة لتصنيف وتبويب أنواع الضمانات المصرفية المناسبة وذلك بناءً على أهميتها وانتشار استعمالها والمميزات التي تقدمها للمصرف سواء من ناحية قوة الضمان أو سهولة التصرف أو سرعة الإجراءات والتسهيل لسهولة

(١) سراج الدين عثمان مصطفى ، الديون المتعثرة الأسباب والحلول وأثرها على الجهاز المصرفي ، مرجع سابق،

وتوضيح ذلك حسب أهميتها وأكثرها استعمالاً لا سيما أن الشرع لا يمانع من أخذ الضمانات الكافية لاستيفاء الدين وخشية التعدي والتقصير والإهمال والخيانة.

الرهونات:

الرهونات باختلاف أنواعها هي الأكثر استعمالاً في المصارف وذلك لسهولة إجراءاتها وفعاليتها وثبات قيمتها.

تعريف الرهن:

الرهن لغة يعني الثبوت والدوام أو الحبس واللزم ويتضح في قوله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾) سورة المدثر ، الآية (٣٨)

أما الرهن شرعاً واصطلاحاً فهو يعني حبس شيء بحيث يمكن استيفاءه منه ، أي جعل عين لها قيمة مالية في نظر الشرع وثيقة بدين بحيث يمكن أخذ الدين كله أو بعضه من تلك العين والرهن مشروع بالقرآن والسنة والإجماع وذلك وفق قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً...) سورة البقرة ، الآية (٢٨٣). وفي السنة ظهرت شرعيته في الحديث ، عن أس قال: (رهن رسول الله ﷺ درعاً عن يهودي بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله).

وللرهن أنواع عديدة نذكر منها: ^(١)

أ/ الرهن العقاري:

الرهن العقاري إجراء قانوني يتم بموجبه منح الحق المرهون له بتتبع العقار في أي مكان يكون فيهو يمنحه أيضاً حق استيفاء دينه من ثمنه بالأفضلية على غيره من الدائنين العاديين أو التابعين له في الترتيب من غير أن يؤدي إلى خروج العقار من حيازة المالك وتتم عملية الرهن بتسجيلها وتوقيعها في الدوائر العقارية الرسمية للدولة ، وللرهن العقاري من الصفات القانونية ما يكفي لحماية المرهون له (المعرف) وضمان استيفاء حقه في الوقت المناسب ، وللرهن العقاري أنواع فهناك الرهن الأول وفيه يستوفي الراهن حقه كاملاً بالأفضلية على أي دائن آخر ، ويأتي بعده الراهن الثاني والثالث وهكذا ، بحيث يستوفي الراهن الثاني حقه بعد الأول وبأفضلية عن الثالث ، وهناك إجراءات سابقة ولاحقة لعملية الرهن لا بد من توافرها.

^(١) سراج الدين عثمان مصطفى ، مرجع سابق، ص ١١٤.

ب/ ضمان البضائع والمحاصيل أو (الرهن الحيازي على البضائع والمحصولات):

هذا النوع من الضمانات هو أكثر الأنواع فعالية بالنسبة للبنك وذلك لسهولة وسرعة تعريف البضائع عند الحاجة لذلك ، وطبيعة هذه العملية تكون لحفظ البضائع في مخازن البنك أو الشريك تحت إشراف البنك المباشر والكامل وتكون الصناعة مؤمنا عليها لدى شركة تأمين ضد الحريق والسرقة وفي حالة المحاصيل يتم التخزين في الشونة أو الصومعة أو في حوش المصنع مع مراعاة وجود خفير مع التأمين عليها ضد الحريق والسرقة.

أنواع التخزين:

أنواع التخزين المتعارف عليها ثلاثة أنواع نوضحها فيما يلي:

١. تخزين مباشر من الدرجة الأولى.
٢. تخزين غير مباشر من الدرجة الثانية مثال التخزين في الشون وفي الجمالونات وحوش المعاصر وتخزين البلح.
٣. تخزين من الدرجة الثالثة بإيصالات وإقرارات ثقة^(١).

ج/ الرهن التجاري أو الحيازي لآلات ومعدات المصنع:

تتبع فيه قيمة هذا الصنف من الرهونات من ضرورة تسجيله لدى مسجل الشركات وهو أفضل ما يكون في حالة الشركات المحددة ، وضمان هذا أما أن يكون محدداً ويغطي جزءاً من الماكينات بعينها وأما أن يكون عائماً يغطي جميع ماكينات المصنع، هذا ويجب مراعاة الآتي:

١. أن يكون عقد الرهن سجل تجاري وأن يكون الترخيص للمصنع وعقد الإيجار صادر باسم مقدم الطلب.
٢. أن يقدم العميل كشفاً تفصيلياً بالآلات والمعدات موضوع الرهن مع بيان قيمتها من جهة رسمية أو معروفة معترف بها.
٣. أن تكون الآلات والمعدات ثابتة بالمحل لا سهل تحريكها.
٤. يجب تسجيل الرهن بمكتب سجل الشركات أو مكتب التسجيل التجاري الذي يوجد فيه اسم العميل في خلال مدة أقصاها واحد وعشرون يوماً حتى لا يفقد البنك حقه القانوني.

(١) سراج الدين عثمان مصطفى ، مرجع سابق، ص ١١٥.

٥. كما يحبز أيضاً تسجيل هذا الرهن لدى ديوان الغائب العام وتشره في الفاترينة الرسمية لإعلان الرهن.

د/ الرهن القائم على جميع الممتلكات:

هذا نوع جديد نسبياً من أنواع الرهونات ، وبموجبه يحصل المصرف على رهن قانوني على جميع موجودات شركة ما أو مؤسسة ما مملوكة حالياً أو مستقبلاً ولا يستطيع الزبون التعرف فيه بعد ذلك ويدخل هذا الرهن أو أي موجودات تمتلكها الشركة أو العميل بعد عمل هذا الرهن تلقائياً وتصبح مشمولة به.

لضمانة العاتمة على الموجودات أسلوب جديد استثمرته المصارف لتسهيل العمل وإعطائه مرونة أكبر في مجال العمليات المصرفية والضمانات ويسهل تطبيق هذا النوع من الضمانات في المشاريع الصناعية وبموجبه يتم الرهن على الأراضي والمباني التي يقوم عليها المشروع كما يتم رهن الآلات والمعدات وكذلك تكون المواد الأولية والصنعة والسيارات وأي موجودات في المشروع مرهونة تلقائياً لصالح المصرف.

الضمانات العينية:

الضمانات العينية كثيرة وهي تعني تحويل حق التملك في مادة ما إلى المصرف كضمانة للوفاء بالالتزام وتؤول ملكية هذه المادة إلى المصرف في حالة تخلف المدين عن الوفاء بالتزاماته والضمانات العينية التي أصبحت تقليدياً مقبولة كضمانات عينية تتدرج تحت البنود التالي:

أ/ المعادن الثمينة:

إيداع المعادن الثمينة كضمانة من أقدم أنواع الضمانات التي عرفها العمل المصرفي وتمت هذه الضمانة بأن يقوم العميل بإيداع كمية من الذهب أو الفضة والبلاستيك (وهذه أكثر المعادن الثمينة استعمالاً كضمانات) لدى المصارف باعتبارها ضمانات استثمارية.^(١)

ب/ الأرصدة الدائنة:

تتم هذه الضمانات بحجز رصيد دائن للعميل المستفيد من التمويل ويعتبر هذا الضمان من أحسن أنواع الضمانات وأقلها تكلفة ومشاكل للمصرف وليس هناك

(١) سراج الدين عثمان مصطفى ، مرجع سابق، ص ١١٦.

أي سبب يدعو للتحفظ في شأنها ، كما يجب التأكد من أن الرصيد المحجوز كضمانة حر وليس محجوزاً أو مرهوناً لأي جهة أخرى تفادياً للمشاكل.

ج/ ضمان الأوراق المالية:

كما هو معلوم فإن الأوراق المالية تشمل الأسهم بمختلف أنواعها والصكوك وغيرها وتصلح لأن تكون ضماناً لبعض العمليات الاستثمارية بعد التأكد من أنها تعود لشركات جيدة مالياً وإدارياً وأدبياً وأنها متداولة في الأسواق وأن عملية البيع والتصرف بهذه الأسهم سهلة وممكنة.

أصناف أخرى من الضمانات:

أ/ الضمانة الشخصية:

الضمانة الشخصية تعني تعهد شخص أو أشخاص بالقيام بالسداد نيابة عن العميل الآخذ للعمليات الاستثمارية عن استحقاق في حالة تخلفه عن السداد وشيوع هذا النوع من الضمانات مرده قوة الروابط الشخصية والعائلية ويحصل المصرف على هذه الضمانة بالإضافة إلى ضمانة العميل الشخصية في ذاته هي تعني (ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق فيثبت في ذمتها معاً وهي جائزة شرعاً وفق قوله تعالى: (قَالُوا نَفَقِدُ صُرُوعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ۝٧٢) سورة يوسف ، الآية (٧٢) والزعيم تعني الكفيل.

ب/ كفالة الطرف الثالث الرسمية:

هذا النوع من الضمانات عبارة عن تعهد أو التزام بالوفاء صادر عن شخص اعتباري ، وأهم هذه الكفالات ما يكون صادراً منها عن الدولة أو أخرى مؤسستها أو مؤسسة دولية ولا شك أن هذا النوع من الضمانات يكون مقبولاً في ظل الظروف الطبيعية. (١)

ج/ الضمانة المصرفية:

الضمانة المصرفية تعني بها خطابات الضمان المصرفية وهي أفضل الضمانات الموجودة وأقلها أشكالاً عند السداد والضمانة المصرفية (خطاب الضمان) وهو تعهد مكتوب وصريح صادر من البنك بقبوله دفع مبلغ معين عند الطلب

(١) محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠.

لصالح المستفيد الصادر لصالحه الخطاب فهي ضمانات جيدة ومعروفة عالمياً بالرغم من أن بنك السودان المركزي أوقف التعامل بها كضمانة للعمليات الاستثمارية. مما سبق يلاحظ الباحث أنه لا بد من أخذ الضمانات الكافية ، سهلة التسييل مع التأكد من سلامة الإجراءات القانونية وخاصة في حالة الرهن العقاري كمثال لأن موضوع البحث هو مراجعة الأداء البيئي وهذا حتى لا يكون الرهن لعقار ملوث ، وهذا ما يتنافى مع موضوع البحث. أيضاً تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التمويل بواسطة بيوت خبرة معتمدة ومحل ثقة عن المصرف.

ثانياً: مرحلة متابعة التمويل:

تعتبر مرحلة متابعة التمويل مرحلة مهمة جداً وفيها ما يلي^(١):

١. التحقق من تنفيذ الشروط وعدم التجاوز.
٢. استخدام التمويل في الغرض المخصص له.
٣. السيطرة على الضمانات.
٤. المتابعة المكتبية والميدانية.
٥. التعرف على العقبات والمصاعب التي تعترض العميل.
٦. بعد تحديد العقبات يتم توصيف وسائل العلاج الممكنة.
٧. متابعة الأحوال المالية للعميل وحركة البضائع وطلب البيانات.
٨. متابعة مديونية العميل وحركة حسابه داخل البنك.
٩. متابعة ما ينشر بالصحف والمجلات والإتصال بالعميل.

ثالثاً: مرحلة نتيجة القرار التمويلي:

تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة جني الثمار للقرار التمويلي الذي تم اتخاذها بعد الدراسة المستوفية فيما يلي^(٢):

١. تسديد التمويل بطريقة منتظمة (مراوحة - مشاركة - استصناع - إجارة).
٢. قياس النتائج بالنسبة لأسلوب المشاركة.
٣. التسديد بطريقة غير منتظمة في المواعيد المحددة.

(١) محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤١.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤١.

٤. إجراء التسويات الودية.

٥. إقالة العملاء المتعثرين لأسباب اقتصادية داخلية أو خارجية.

٦. أساليب مبتكرة لإقالة المشروعات من التعثر.

٧. إستنباط الحلول المناسبة بواسطة إدارة متخصصة ومحترفة.

٨. اللجوء إلى الإجراءات القانونية بأشكالها المختلفة مع العملاء المارقين.

مما سبق يلاحظ الباحث بعد التعرف على منهجية القرار التمويلي ومميزاته وخصائصه وأبعاده ومراحله التي يمر بها أي ابتداءً من مرحلة منح التمويل المصرفي والمتابعة وجني الثمار لا بد أن يتم منح التمويل المصرفي وفقاً لمقدرة العميل المالية وبالتركيز على سمعة العميل وحركة حسابه وتجاربه السابقة وخبرته وصدق وعدالة قوائمه المالية والتي يتم إعدادها بواسطة جهات معروفة لدى المصرف حتى تكون ذات موضوعية ومستند بموجبه يتم اتخاذ القرار التمويلي وأن العميل يفي بكل المعلومات لدى المصرف ، والاهتمام بدراسة جدوى المشروعات المقدمة للتمويل والتدفقات النقدية من المشروع الذي سيمول مع التركيز من عدم أي مخالفات قانونية لهذا المشروع.

المبحث الثالث

أبعاد التمويل المصرفي

أولاً: البعد الاقتصادي للتمويل المصرفي:

١. التنمية الاقتصادية :

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية ، لا بد من توضيح بعض التعابير . إن النمو يحدث تلقائياً ، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير ويتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعمل نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة ، بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات . وبالتالي فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية . فالتنمية تتضمن ، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر ، إجراء تغيرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وقوته ، وغالباً ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .^(١)

على هذا الأساس ، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط ، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب ، وإنما أيضاً إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، بمعنى آخر ، هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي ، هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في إبان فترة زمنية معينة عادة تكون عاماً ، كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية . في حين أن التنمية الاقتصادية تعد عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبياً ، ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد ، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتزيد قدرات الاقتصاد القومي . يصاحب ذلك

(١) محمد عبد القادر ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٩م) ، ص ١٧ .

تغيرات مالية تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي ، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية ، كذلك الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل ، فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.

تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل ، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي ، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. ووفق هذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها :^(١)

١- الشمولية : فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط ، وإنما أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي .

٢- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن ، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل .

٣- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر .

٤- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد .

قد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يُعد أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق قدر من التنمية ، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى ، والجدير بالذكر أن لقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي . وهي تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية ، حتى يتحقق للمجتمع ، على المدى البعيد ، التوظيف الكامل من دون حدوث تضخم أو انكماش . والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي ، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه ، إنها تهدف إلى رفاهية الإنسان ، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية .

(١) محمد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

وأبرز ما تتطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة . ومن أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر ، ويتضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع ، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية . هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها . والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء . فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد . وما لم يكن معدل التنمية مرتفعاً فإن هذه الدول قد تعاني زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة لأمد طويل . في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلباً ملحاً للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرف والحد من تكريس التبعية . وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات. ومن ثم على إستراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخل والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات ، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية .^(١)

٢. أهداف التنمية الاقتصادية :

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية ، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة ، وتلك الأهداف هي في الواقع الأمر بمنزلة علاج للمشكلات الناتجة من الخصائص الأساسية التي تتمثل باقتصاديات الدول الفقيرة التي تعد دولاََ منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاذ . هذه البلدان تواجه ضغوطاً سكانية وارتفاعاً في معدلات المواليد ، وتمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظراً إلى ضعف الاستثمارات وخصوصاً بالبنية التحتية ، إضافة إلى العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات ، وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها ، مما يجعل هذه الدول عرضة للتغلب الاقتصادي وتأثرها

(١) محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م) ، ص ١٢٢ .

بالدورات الاقتصادية العالمية . كما أنها تعاني الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى المدخول وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية ، وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري ، وعدم الشفافية ، واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار ، ثم الطغيان السلطوي والاستبداد .

فضلاً عن ذلك ، هناك الدولة الغنية بالموارد والفريدة بالموقع وذات الموروث الثقافي والحضاري ، ولكنها فقيرة بفعل الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال والمهربين والمتهربين ، لابد من سياسات وإجراءات يتعين على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية ، إذ يرى الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مؤاتيين لأي نشاط اقتصادي هو نتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصر أهمها بما يلي : ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته ، وهي عاصر رئيسية وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر . وينبغي أن تهدف السياسات المشار إليها إلى زيادة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشاريع تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، على أن يصاحب ذلك وضع حزمة من التشريعات تعمل على بث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي ، ما يحول وظاهرة تهريب الأموال ، كما يجب تنمية الصادرات التي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو ، ووضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات ، وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة توفر المنتوجات بالمواسفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة من دون التجرؤ على حق المواطن في اختيار المنتج الملائم وبالسعر المناسب . هذا بالإضافة إلى توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية القائمة .^(١)

٣. تمويل التنمية :

لاشك في أن تمويل التنمية قضية مجتمعية ، وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول . فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يضطلعون بها وواجبات يلتزمون بها ، فإن الدول ، بما تملك من سلطات ، تستطيع

(١) محمد نبيل الشيمي ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها ، مؤتمر حول الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٣٨ ، ٢٦/١/٢٠٠٩م ، ص ٨ .

من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تتسق بين الأدوار والمستويات . وقد يثار تساؤل عما هي مسؤوليات المواطنين في قضية التنمية ؟ نظرياً على الفرد في ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة ، بالقدر الذي يزيد من الإنتاج ويؤدي ذلك إلى فائدة للاقتصاد القومي تتمثل بزيادة في المدخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار . أما دور الدولة في التنمية ، فهو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات ، وسن القوانين وسلامة تطبيقها ، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أو مستهلكين ، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية ، وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمارات ، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للإطلاق ، ما يرضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية . خلاصة القول ، إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ، ويجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل ، بل أنها ضرورة ملحة . ومن الناحية الاقتصادية ، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي : المدخرات الوطنية ، الاستثمارات الأجنبية ، محاصيل الصادرات ، الاقتراض (الدين الخارجي / الدين الداخلي) ، المنح والهبات الدولية .⁽¹⁾

٤. النظام المصرفي

البنوك تعود تاريخياً إلى فكرة "المؤتمن" هذا الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي اعتمد الناس من قبل على إيداع الأموال طرفه ليتولى بدوره نيابة عنه استثمار هذه الأموال بما يحقق عائداً مرضياً لجميع الأطراف يحقق أهداف التنمية الاقتصادية بما تعنيه من تأسيس المزيد من المشروعات التي تساهم في زيادة العملية الإنتاجية وما يرتبط بذلك من توفير المزيد من فرص العمل في المجتمع ، وبالتالي فإن إدارة الائتمان في البنوك أمر مرتبط بنشأة هذه المؤسسات .

وبالتالي تلعب البنوك دوراً حيوياً في الاقتصاد القومي ، بما تلعبه من دور مزدوج يتمثل في تجميع المدخرات القومية وقبولها في صور ودائع لأجل مختلفة وأوعية ادخارية متنوعة والقيام بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض لتمويل الكيانات الفاعلة في مختلف قطاعات الاقتصاد والمتتبع للآثار التي يفرزها منح الائتمان المصرفي على جميع قطاعات

(1) Ronald I. McKinnon. " Money and Capital in Economic Development " 2003 . P.44.

الاقتصاد القومي ، يجد أن هذه الآثار متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد ، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي كالادخار والاستثمار والعمالة والتضخم والصادرات والواردات .

الائتمان المصرفي ، كما يرى أحمد السيد الكردي^(١) الخبير المالي والمصرفي - بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً بأنه يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد ، وأن القروض المصرفية هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد الدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، وقال الكردي أيضاً ، البنوك تقوم بدوره في علاقاتها الائتمانية بالعملاء بتدعيم هذه العلاقة وذلك بتقديم مجموعة من الضمانات ، التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وبذلك ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ، ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات حتى أنه يمكن أن يتم الاكتفاء بأحد تلك المعاني للدلالة على أحداها .

كما أضاف أن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع ، التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حتى بالفائدة بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها عن ما ودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها ، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة ، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه لكنه مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية ، لاحظت هذه المؤسسات أن خمساً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع تسليفها للمحتاجين مقابل فائدة وبعد أن كان يدفع المودعين

^(١) الائتمان المصرفي ، الاقتصاد قلب الاستثمار النابض [www. businessstendersmag . com](http://www.businessstendersmag.com) الأربعة

عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه ، وأشار الكردي إلى أنه بعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابل لما لديهم ، وهكذا انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع في البداية إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة حول قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى ، موضحاً منح الائتمان لابد أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستثمرة ، أولها توافر الأمان والأموال للمؤسسة المصرفية وتحقيق الربح واحتفاظ البنك بقدر كافي من الأموال السائلة لديه لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير .⁽¹⁾

أكد أنه وفقاً للأسس السابقة وحاجة السوق يضع كل مصرف سياسته الائتمانية التي تشير إلى ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة ، لضمان المعالجة (الوحدة للموضوع الواحد) ، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل بدوره خوف من الوقوع في الخطأ ، وتوفير المرونة الكافية ن أي سرعة التعرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا موقفاً للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفروضة إليهم وأوضح الكردي أن هناك معايير متفق عليها في الائتمان ، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، وكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أجدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب . وثانيهما : قدرة العميل على تحقيق الدخل الذي يلغي لتمكينه من سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات . وثالثاً: رأس مال العميل لكونه يمثل ملائمة العميل المقترض وقدرة حقوق الملكية على تغطية القرض الممنوح له . فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل عن السداد ، والمعيار الرابع لمنح الائتمان بتمثيل في الضمان الذي هو مجموعة الأصول التي يضعها العميل ، التعرف في الأصل المرهون ، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد ، والمعيار الخامس هو

الأربعاء ١/ يوليو ٢٠٢٠م www. businesstendersmag. Com (1)

الظروف المحيطة حيث يجب على الباحث الائتماني ، أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله مشيراً إلى أنه بالدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني دور بنك السودان الاقتصادي .^(١)

٥. البعد الاقتصادي لبنك السودان المركزي :

كما يرى : أ. نجم الدين حسن : أن أهمية البنك المركزي تأتي في ترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي على وجه العموم ، والاستقرار النقدي والمصرفي على وجه الخصوص ، ولاشك أن هذه الأهمية أدت إلى إنشاء بنك السودان ليعمل على إصدار النقود وإدارة السيولة الداخلية واحتياجات البلاد من النقد الأجنبي وإصدار السياسة النظرية والمصرفية والتمويلية بالإضافة إلى أنه يقوم بدور بنك البنوك التجارية المتخصصة .

يضطلع بنك السودان بمهام الرقابة والإشراف على عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى من خلال السياسة النقدية والتمويلية التي يصدرها سنوياً، ويقصد بهذه السياسة التمويلية والنقدية مجموعة التشريعات والقوانين والقواعد والأسس والإجراءات والتدابير التي تضعها السلطات النقدية والتي تختص بحجم التمويل المصرفي والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك النشاط الاقتصادي ويمكن حصر أهم مظاهر السياسة النقدية والتمويلية في الآتي :^(٢)

- ١- القواعد والحدود التي ينبغي أن تلتزم بها البنوك في عملية خلق النقود .
- ٢- الحدود الملزمة للبنوك للاحتفاظ بالسيولة والاحتياطي النقدي .
- ٣- النظم المحددة لكيفية قبول الموارد المالية واستخدامها داخلياً وخارجياً .
- ٤- القواعد والأسس التي يحددها البنك المركزي بعلاقات البنوك التجارية والمتخصصة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ٥- قواعد وشروط تكوين رأس المال والاحتياطات وكيفية توزيع الأرباح .

الأربعاء ١/ يوليو ٢٠٢٠م . [www. businessendersmag. Com](http://www.businessendersmag.Com) ^(١)

^(٢) نجم الدين حسن إبراهيم ، اقتصاديات النقود في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد الرابع عشر، ٢٠٠٨م،

٦-قواعد وشروط الالتزام باللوائح التعريفية المصرفية .

ويعتمد بنك السودان على المؤشرات العاملة للسياسة المالية والتجارية مثل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم المستهدف وسعر الصرف للعملة المحلية المتوقع ، وعلى هذه تلك المؤشرات يضع بنك السودان سياسته النقدية والتمويلية السنوية بالتنسيق مع السياسة المالية والتجارية في إطار البرمجة المالية للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية المقررة في برامج الخطة القومية الشاملة .

٦. دور المصارف التجارية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة :

تعتبر المصارف التجارية إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي فهي كأداة من أدوات الاستثمار تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية ولا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإنما يتعداه إلى خلق الجو المناسب والتربة الصالحة للتنمية الاقتصادية .

المصارف التجارية تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في تطور وتقدم الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، حيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادي بتقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة ، وبالاستثمار معتمدة على موارد استمدتها في الأساس من الودائع والحسابات الخارجية المفتوحة لديها من قطاعات الاقتصاد القومي وهي مواد خارجية ، ومن موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في رأس مالها واحتياجاتها ومخصصاتها وأرباحها .^(١)

البنوك التجارية : هي تلك البنوك التي رخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية والتي تشمل على تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة وتحت الظل ، توفير ، وخاضعة لإشعار ، واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بأية طريقة يسمح بها القانون أي أن ما يميز البنوك التجارية أنها تتعامل مع الائتمان المباشر وغير المباشر وتقبل الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك مساهمتها في خلق النقود . وأهم ما يميزها قبلها

(١) صلاح الدين السيبي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، (أبو ظبي : مؤسسة الإتحاد للصحافة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م) ، ص ١٧ .

للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود ، إن مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من المصارف ، فالمصرف المركزي يقبل الودائع من المصارف التجارية ، كما تقبل المصارف المتخصصة الودائع من المواطنين ولكن أهم ما يميز المصارف التجارية قبولها للحسابات الجارية ويجعلها على استعداد لدفع هذه الودائع إلى أصحابها وقتما شاءوا دون ملاحظة أو إلحاح Time Deposits أو الخاضعة لإشعار Subject to notice بحيث يشترط مضي فترة معينة على الوديعة في البنك أو مضي فترة على إشعار البنك بالسحب .

٧. وظائف البنوك التجارية : (١)

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة .
أما الوظائف التقليدية فتشمل :

١-فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب - وادخار - وخاضعة لإشعار) .

٢-تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة (Liquidity) والربحية (Profitability - والأمن Security) ، ومن أهم أشكال الاستثمار ما يلي : (٢)

- أ. منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة .
- ب. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بخصمها .
- ج. التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراء لمصلحتها أو لمصلحة عملائها .
- د. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية .
- هـ. تقديم الكفالات (خطابات الضمان للعملاء) .
- و. التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء الحوالات السنوية الداخلية والخارجية .
- ز. تحصيل الشيكات المحلية عن طريقة غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها .

(١) زياد رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، (عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٧م) ، ص ١٣ .

(٢) زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

ح. المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة .
ط. تأجير الخزائن الآمنة لعمالها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.
أما الوظائف الحديثة فأهمها :

- ١- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department .
 - ٢- تحويل الإسكان الشخصي من خلال أراض العقاري ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدود للإقراض في هذا المجال يجب ألا يتجاوزه .
 - ٣- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية ، وهذا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة طويلة الأجل نسبياً .
- التمويل الأصغر أداء لرفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :
- صرف التمويل الأصغر للمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية غير التحقيق من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام ، وإشاعة روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخل والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصادياً ، وذلك وفقاً للوجهات الآتية :^(١)
- ١- الاستمرار في سياسة توظيف نسبة الـ ١٢% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للتمويل الأصغر والمتناهي الصغر والتمويل ذوالبعد الاجتماعي وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها.
 - ٢- على المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر توجيه التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالقطاعات الإنتاجية والتوسع في تمويل البرامج الموجهة للخريجين والمرأة الريفية والحرفيين والشباب وخريجي التدريب المهني والفني وشرائح التمويل الأصغر الأخرى .
 - ٣- استلام الضمانات التي تقدمها وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة لتقديم خدمات التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر كالمشروعات الجماعية .

(١) منشورات بنك السودان المركزي لعام ٢٠٠٤م ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

٤- على المصارف التوسع في استخدام وثيقة تأمين التمويل الأصغر الشاملة الصادرة من شركات التأمين كضمان لتغطية عملاء التمويل الأصغر الذين لا تتوفر لديهم الضمانات الأخرى .

٥- على المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية المختلفة بحيث لا يتجاوز التمويل الأصغر بصيغة المراجعة نسبة الـ ٧٠% من محفظة التمويل الأصغر ، مع مراعاة تحديد هوامش مناسبة لأرباح المراجعات تغطي تكاليف التمويل واستخدام الضمانات غير التقليدية العمل على ابتكار ضمانات جديدة مناسبة .

٦- العمل على تطوير نظام مالي شامل ومستدام تطبق فيه المبادئ العالمية في حماية العملاء مع الاستمرار في دعم برامج بناء القدرات للعاملين في حقل التمويل الأصغر ، وتصحيح المفاهيم ونشر ثقافة الادخار والتأمين الأصغر ورفع الوعي المصرفي لدى عملاء التمويل الأصغر والمساعدة في تفعيل الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونيات وأصحاب مهن الإنتاج الحيواني والنباتي .^(١)

ثانياً: البعد الاجتماعي للتمويل المصرفي:

منظمات الأعمال سواء كانت الصغيرة أو الكبيرة منها تضع مصب عينها العديد من الأهداف التي تعمها لبلوغها ولا سيما أن المصارف هي واحدة من منظمات الأعمال وبالتالي سببها القيام بالمسؤولية الاجتماعية وذلك يتطلب الموازنة بين عاملين .. الأول : أن تضع درجة من الانسجام والتوافق فيما بين أهدافها وأهداف الأفراد العاملين ، والثاني وضع أهدافها بما ينسجم مع أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ومدى قبوله لتلك الأهداف .

تأسيساً على ذلك يمكن القول بأن المشكلات التي يعاني منها المجتمع تكون بمثابة هدف متعاكس الاتجاه لكل من المصارف والمجتمع إذا ترى المصارف بكونها فرصتها المناسبة في تقديم الحل لما يعانيه المجتمع وبكيفية حاجته لتحقيق بنفس الوقت منفعتها الذاتية المعبر عنها بالأرباح التي تساعد على البقاء والاستمرار بالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية لا ترتبط بتحقيق الربح فحسب بل في تحقيق حاجات المجتمع وبما يؤمن الحماية لهم بنفس الوقت وعلى نطاق المجتمع فإن المشكلة تكمن بأنها دلالة على وجود بعض الحالات الاجتماعية والتي يعبر عنها

(١) منشورات بنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

بالفجوة بين متطلبات المجتمع من جهة ودافع الحال من جهة أخرى . وهذا يعني بأن المشكلة ظاهرة موضوعية أكثر من كونها ذاتية ، وللتغلب عليها يعني البحث عن المعالجات المناسبة لتضيف الفجوة مع الواقع وهذا لا يتحقق إلا من خلال امتلاك المصارف لإمكانات حقيقية في معالجة المشكلة وبما يقابلها أيضاً من قصور ومحددات تحول دون إمكانية التنفيذ .

١. التنمية الاجتماعية

مع استمرار قوي العولمة الفائقة السرعة في نقل البضائع والمعلومات والنقود عبر الحدود بسرعة متزايدة يوماً بعد يوم ، واستمرارها أيضاً في تحقيق فوائد لا يبرح تتعاضد لمن هم داخل دائرتها ، هناك إدراك متزايد أن قطار الرخاء هذا يفوت معظم سكان العالم . والواقع أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم ، أي ٣ مليارات شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، ولا يزال هناك ما يربو على مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع ، وملايين الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل ، وعدد متزايد من المجتمعات تتصدع تحت وطأة ضغوط عنصرية أو عرقية أو اجتماعية ، وقد اتسعت الفجوة بين أعباء العالم وفقراته، في الوقت الذي هددت الأزمات المالية في آسيا والمحيط الهادي بطمس ما تحقق طوال سنوات من النمو والتحسين .

وإذا كانت العولمة قوة إيجابية تحسن مستويات معيشة الكثيرين وتتيح المزيد من الفرص ، يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أنه " لا تكون العولمة بالنسبة إلى الكثيرين عاملاً يؤدي إلى التقدم ، بل قوة مسببة للاضطراب ، تشبه الإعصار في قدرته على حصد الأرواح وتضييع الوظائف وهدم التقاليد . وهناك ما يدفع الكثيرين إلى مقاومة تلك العملية والاحتفاء فيما هو محلي . وقد تكون العولمة مؤدية إلى مزيد من عدم المساواة . وقد تكون أيضاً مسببة لاضطراب التقاليد الثقافية وزيادة ما لدينا من إحساس بعدم الاهتمام الروحي . " وتعتبر معظم البلدان النامية السرعة المتزايدة باستمرار والتي تحدث بها العولمة ، بما تتركه من آثار بالغة في قرارات كل البلدان تقريباً السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أكبر عقبة تمنعها من تحقيق التقدم الاجتماعي . وقد أثار منتقدوا العولمة اعتراضات مؤداها أن النظام التجاري العالمي الجديد يلحق أضراراً بالغة بالبيئة وحقوق العمال والمصالح المحلية ، وفوق كل ذلك لا يلبي احتياجات السكان ^(١).

(١) التقرير السنوي للأمم المتحدة عن أعمال منظمة الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١م ، ص ٤٧ .

في ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد ، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن ، الدنمارك ، العام ١٩٩٥م ، والموضوع الأساس هو " وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية " ، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسية . وقد انتهى مؤتمر القمة الذي حضره ممثلوا ١٨٦ بلداً منهم ١١٧ رئيس دولة أو حكومة ، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية . قد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية ، الذي تضمن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر ، وتحسين الصحة والتعليم ، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة . كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مئة فقرة يحدد الإستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان . أما أهمية هذا المؤتمر فتجلت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحاً بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة ، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي . وعن طريق تحديد الأولويات ، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي ، ونبه أيضاً المؤسسات المالية الرئيسية في العالم ، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية .

وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي :^(١)

- ١- القضاء على الفقر بحلول موعد يحدده كل بلد .
- ٢- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة .
- ٣- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها .
- ٤- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل .
- ٥- الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نمواً .
- ٦- كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي .
- ٧- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية .

(١) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدنمارك، في الفترة من ٦ - ١٢ أبريل ١٩٩٥م، ص ٥.

٨- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية .

٩- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة .

على الرغم من أن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانوناً لأي بلد ، فإن لها وزناً أدبياً وسياسياً ، ولا سيما أنها تمثل اتفاقاً تم التوصل إليه بين عدد كبير جداً من زعماء العالم . وتوافق الآراء العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان ، لأن بإمكانه أن يساعد على وضع معايير وأهداف للتنمية الاجتماعية معترف بها عالمياً . وعلى الرغم من أن للبلدان انطباعاً عاماً مؤداه أن الأهداف والأرقام المستهدفة التي حددت في كوبنهاغن ستكون صعبة التحقيق . فإن معظم الدول لا تزال تؤكد أنها ملتزمة السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية . وقد شكلت معظم المؤتمرات الدولية التي تلت إعلان كوبنهاغن فرصة لحمل الحكومات على وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يهتدي بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسة الأخرى ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وكل بلد مسئول عن وضع جدول الأعمال الاجتماعي المحلي الخاص به .

قد حاولت هيئات الناخبين في عدد من البلدان ، منذ انعقاد مؤتمر القمة ، أن تصل إلى التوازن الصحيح بين أن يكون هناك تدخل حكومي أقل وضرائب أقل وكفاءة أكبر ، وأن تكون هناك حكومة تعمل على تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية . وفي كثير من البلدان النامية ، أنصب الكفاح على إيجاد الموارد من أجل جدول الأعمال الاجتماعي من دون تعريض الإصلاحات الاقتصادية للخطر .

٢. المسؤولية الاجتماعية في قطاع المصارف :

أ/ تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :^(١)

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها : التزام أصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة ، وتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في الكم واحد .

كما عرفت الغرفة التجارية الدولية المسؤولية الاجتماعية بأنها " التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على تحول مسئول . كما عرفها " بيز

^(١) بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد ٣٤ ، ٢٠١٣م ، ص ١٤ .

دكرر " بأنها الالتزام والواجبات المطلوبة من المنظمات والشركات والأفراد تجاه المجتمع .

تتفق معظم التعريفات على أنها التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وذلك عن طريق مساهمة مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ، وتحسين الخدمات الصحية ، مكافحة التلوث وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها وكذلك التعرف أخلاقياً ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل .

ب/ المسؤولية الاجتماعية في المصارف :

بالرغم من استخدام مصطلح المسؤولية الاجتماعية جديد في المصارف بالسودان إلا أن القيام بدور المسؤولية الاجتماعية ظل عملاً تمارسه مختلف المصارف السودانية لكل بطريقته الخاصة وبرؤيته منذ فترة طويلة ، وتبلغ مساهمات الجهات المصرفية في سنوياً في مجال المسؤولية الاجتماعية عشرات الملايين من الجنيهات السودانية تقدمها المصارف لأعمال خدمات المجتمع في العاصمة والولايات والدولة والمؤسسات الخدمية وللمجموعات والمنظمات وللأفراد المحتاجين في شكل تبرعات وأعمال خيرية .

تضمنت سياسة بنك السودان المركزي لعام ٢٠١٣م فقرة عن المسؤولية الاجتماعية فقول (تطوير وتشجيع المسؤولية الاجتماعية في المصارف والمؤسسات المالية واستخدام جائزة البنك المركزي للتميز في سياسة المسؤولية الاجتماعية بالقطاع المصرفي) .

بالنسبة لإتحاد المصارف السوداني فقد ظل باستمرار يساهم في دعم الجهود القومية لمواجهة الكوارث والفيضانات والمتغيرات الوطنية والحمادية الكبرى للدفاع عن الوطن وإعادة الإعمار في المناطق المتأثرة وكذلك الاحتفالات بالأعياد القومية وفي كل ما تطلبه الدولة من دعم في أي شكل من أشكال النفقات وكذلك يقوم إتحاد المصارف بإرسال العاملين به للحج والمساعدة في تقديم حجاج المصارف ضمن حج المؤسسات كما تقوم بتكريم الطلاب المتفوقين وإقامة يوم أسري لهم . كما يهتم

الإتحاد بالمجال الرياضي وتوفير مقومات الرياضة للعاملين بالمصارف حيث يقوم بتنظيم دورة كأس المحافظ ، كما أنشأ في داره صالة رياضية حديثة .

٣. مفهوم التمويل الأصغر في السودان ذو البعد الاجتماعي :

إنتهج بنك السودان المركزي من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تخفيض نسبة من تلك السقوفات يتم توجيهها للشرائح والمهنيين والحرفيين والهدف الرئيسي من تلك هو رفع مستوى دخل الفرد من تلك المنشآت من خلال التمويل المصرفي .^(١)

كما سعى بنك السودان المركزي إلى إنشاء وحدة خاصة تعنى بالتمويل المصرفي الأصغر وكفل لها صلاحيات الرقابة والإشراف والتنظيم ليس للمصارف وحسب بل تعداها إي مؤسسات التمويل الأصغر ، كما امتد التطور كذلك ليمثل انتشاراً مؤسسات مصرفية تعنى بالتمويل الأصغر لكن ننظر إلى النتائج المادية على أرض الواقع وتتمثل الآتي :

١-وجود مصارف تعنى بالخدمات المصرفية بصفة عامة ومن أولياتها تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي ، بشأن تمويل عملاء التمويل الأصغر ويدخل في إطار هذه المجموعة كل المؤسسات المصرفية التي أنشئت لتقديم الخدمات المصرفية لكافة قطاعات المجتمع وبالتالي فإن التزاماتها بتمويل عملاء التمويل الأصغر يدخل في إطار تنفيذ سياسات التمويل المصرفي التي يصدرها بنك السودان المركزي .

٢-قيام مصارف تمويل أصغر متخصصة كما هو الحال بالنسبة للبنك الزراعي ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ومؤسسات مصرفية متمرسة في هذا المجال ولفترات زمنية طويلة .

٣-قيام مؤسسات التمويل الأصغر ناشئة حديثاً تهدف إلى الاهتمام بقطاع الطبقات الفقيرة النشطة اقتصادياً كما هو الحال في بنك الأسرة (٢٠٠٨ م) .

٤-قيام مؤسسات التمويل الأصغر (لايقبل الودائع) ومثال لذلك مؤسسة التنمية الاجتماعية الخرطوم ومؤسسة كسلا للتمويل الأصغر وبعض المؤسسات الولائية التي لا تزال لم تستكمل بعض إجراءات الترخيص وممارسة النشاط .

(١) منشورات بنك السودان ، ٢٠١٤ م .

تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر تتبلور الأهداف العامة للمصرف في السعي لتحسين المستوى المعيشي بمختلف قطاعات المجتمع للمساهمة في تخفيف آثار هيكلية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية على أن تكون متسقة مع القواعد التأسيسية التي ترغب للمحافظة على كرامة الإنسان وتمكينه من عمارة الأرض ، بالإضافة إلى توجيه موارد المجتمع نحو النشاطات التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلي للدولة .^(١)

أما الأهداف التفصيلية فقد تركزت على التعامل مع الفقراء من صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة الذين لا يملكون ضمانات عقارية تؤهلهم للحصول على تمويل من المصارف التجارية والمتخصصة لذلك ، كذلك خلق قنوات التعامل مع المنظمات الأجنبية والمحلية ومؤسسات الأمم المتحدة في إطار مناهضة الفقر ، كما تركز إستراتيجية المصرف على تطبيق وتنفيذ السياسات العامة للدولة في تخفيف هذا الفقر .

يستهدف المصرف شرائح المجتمع التي لا يتيسر لها التمويل وفق الصيغ التجارية لدم أهليتها لشروط ذلك التمويل ولذلك ورد في قانون المصرف أنه يستهدف القطاع النسوي ذوي الدخل المحدود ، والطلاب والخرجين ، أرباب المعاشات ، صغار الحرفيين ، صغار الزراع ، صغار المهنيين .

إن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعي والذي توجه الوزارة سياستها عبره لتمويل التنمية الاجتماعية يهدف في خطته لدعم جهود الدولة لتخفيف وطأة الفقر عن الشرائح الضعيفة في المجتمع وتوفير فرص الكسب لها ودعم المشاريع التي تتناسب ومقدرتهم الذهنية في فقد تطور رأس المال المصرف من ٢ مليون دينار سوداني في عام ١٩٩٦م إلى ٥٨ مليون جنيه خلال العام ٢٠٠٧م ، ويوظف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعي بنسبة ٧٥% على تمويل التنمية الاجتماعية .

أهداف المصرف :

- المساعدة في تحقيق جهود الدولة والمجتمع في تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الضعيفة وتوفير فرص الكسب لها ورعايتها بالتمويل ودعم المشروعات التي تناسبها .

(١) مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، التقرير السنوي ، ٢٠١٢م .

- تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية والمشاريع وبسط معاني التكافل .
- تطوير وتعميق مفهوم المصرف الإسلامي الشامل وتقديم نموذج رائد للصيرفة الاجتماعية .
- توجيه موارد المجتمع نحو الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلي للدولة تركيزاً على التنمية في الولايات .

٤. منتجات التمويل الأصغر للمصرف :

يقوم المصرف بتقديم منتجات متعددة مثل تمويل الأعمال الصغيرة المدرة للدخل ، تسليف الطلاب ، تمويل الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني ، تمويل تحسين المنازل ، تمويل إدخال الكهرباء ، وشبكات المياه ، حفر الآبار ، تأمين الأصول ، حفظ المدخرات .

المنتجات غير المالية :-

تتمثل المنتجات غير المالية التي يقوم بتقديمها المصرف في التدريب والبناء على القدرات للشرائح المستهدفة ، والمساعدات الفنية والإدارية .^(١)

طرق التمويل الأصغر بالمصرف :-

يقوم المصرف بالتمويل للفقراء الناشطين اقتصادياً في حدود مبلغ لا يتجاوز ١٠,٠٠٠ جنيه بالإضافة لتمويل ذو البعد الاجتماعي الذي يشمل مشروعات تنموية في مجال الصحة والتعليم والمياه والكهرباء ، بالإضافة للتمويل التجاري لأصحاب الودائع الكبيرة.

ثالثاً: البعد الأخلاقي للتمويل المصرفي.

النشاط المصرفي بصفة عامة باعتباره من أعمال الوساطة المالية ويعني صفة أساسية على التعامل مع العملاء كمودعين وطالبي التمويل (مستثمرين) كذلك يمثل توافر الخصائص والصفات الملائمة لطلبي التمويل (منشآت أو أفراد) كطبيعة النشاط الاستثماري للبنوك أحد الدعامات الأساسية التي تهيئ لهذا النشاط النجاح

^(١) بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد ٣٤ ، ٢٠١٣م ، ص ١٤ .

والقدرة على سلوكه الصحيح وفق الاطار النظري المفترض له نجاح هذا النشاط وبنفس القدر يمثل تحديات امام تقديمه.

كما ورد أن على الناس ومان ما كان الرجل يدخل السوق ويقول من ترون لي في اعمال من الناس، فيقال له: عامل من شئت ، ثم زمان آخر كانوا يقولون : عامل من شئت الا فلاناً ، ثم أتى زماناً فكان يقال : لا تعامل أحداً الا فلاناً وفلاناً، وأخشى أن يأتي زماناً يذهب هذا أيضاً ، وكأنه قد كان يحذر أن يكون.^(١)

حيث أن منظومة القيم التي يتبناها طالب التمويل من المنشآت وكذلك المجتمع تعتبر المكون الاساسي لأيدلوجية الحركة والأفكار وأقوال طالب التمويل والمجتمع والأمة ، كما أنها المكون الأساسي والقوة الدافعة لشخصي المجتمع نحواً للمحافظة على البقاء والتمو والتطور .

فإذا كانت النظم الاقتصادية تحدد الظروف المؤدية الى نمو الثروة والى كيفية توزيعها ، فإن المكانة التي تحتلها هذه الثروة في إطار تصدر هذا النظام أو ذلك هي التي تحدد طبيعة السلوك الذي ينتهجه طالب التمويل وملاك المنشآت في سعيهم وراءها ، وحتى كانت الثروة غاية في حد ذاتها وتنافس خلاله المنشآت في سبيل الحصول عليها وبذلك كل وسيلة من أجل الحصول على قدر ممكن منها فيولد الظلم الاجتماعي المعبر عن فساد الأخلاق التي تتطوي عليها تصرفات مالكي المنشآت.

هذا يعني أن الأخلاق تلازم حتماً المعاملات الاقتصادية ، فأما أخلاق حميدة واما أخلاق فاسدة ، والنظام الاقتصادي الذي لا يقيم عن وعي وإدراك اسسه على الأخلاق الطيبة ، كان من نصيبه الأخلاق السيئة أو النظام الاقتصادي الاسلامي فلا يقبل أن تنشأ فب اطاره إلا الأخلاق الفاضلة لذا جعل مقياس المفاضلة بين الناس: التقوى يدل الغني، وحدد مكانه في المال في حياتهم في المستوى المناسب ، إذا لم يرفع من شأنه إلى درجة عليا فيجعل منه غاية في حد ذاته. كما لم ينزل به إلى درجة سفلى ، فيربط غريزة الانسان في الملك والسعي الى الرزق.

و تكون التعريفات الاقتصادية نابعة من ضمير يتجنب السلوك الجشع وما يؤدي إليه من انماط الممارسات اللا أخلاقية وتبرز فيه الحوافز التي ترفع عجلة

(١) أشرف محمد دواية، نحو رجل أعمال، (د.م: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥م)، ص ٣٦.

المجتمع بخطى حثيثة على مسار الرقي ولا شك أن رفع كفاءة البنك في التوظيف بتحقيق الأرباح يأتي بحسن اختيار متلقي التمويل من ملاك المنشآت والتأكد التام من الالتزام الأخلاقي الذي يرتب عليه حسن قضاء ما عليه من ديون ، وحرصه على أداء دينه في ميعاد استحقاقه وإذا تعثر في السداد ، فلا يكثر من الاعتذار ، ويلزم نفسه بالوفاء بالعقود واحترام ما فيها من التزامات.

حيث أن المخاطرة الناتجة عن فتح التمويل الذي يتم على أسس غير عملية وغير سليمة ، تنقصها الأمانة في اتخاذ القرار ونزاهة القائمين على أمرهم وعدم تحري الدقة في اعداد دراسات التمويل فنياً وأخلاقياً فإن ذلك يؤدي إلى خلق خلل في السياسة الاستثمارية للبنك لايقدر رأس المال على محاصرتها مهما كان حجمه.

١. أهمية البعد الأخلاقي لطالب التمويل والمجتمع:

بالنسبة لطالب التمويل :

أ. هي المصدر الأساسي لما يصدر عنه من مشاعر وأحاسيس وأفكار وطموحات وأمان ومن ثم أقوال وأفعال ، فهي الملوك الحقيقي للشخصية المميزة عن غيره من الناس.

ب. هي التي تحدد كفاءته وقدرته وقيمه في المجتمع الذي يعيش فيه.

ج. هي المعيار والاطار المرجعي الذي يحكم وينظم تفرقات ملاك المنشآت.

د. هي الاحكام المعيارية التي يستند إليها طالب التمويل في تقييم سلوكه وسلوك الآخرين من حوله.

هـ. هي المعيار الذي سيتم تقييمه عليه في الاخرى، ومن ثم تحدي مصيره في

الآخرة إما إلى جنة عرضها السموات والأرض ، وإما إلى نار قعرها مادة

سبعين خريفاً.^(١)

بالنسبة للمجتمع:

أ. تلعب القيم دوراً أساسياً في توجيه ميول وطاقات المجتمعات والأمم إذ أنها

المصدر والوجه والقانون والمعيار والضابط المنظم لأفكار ومشاعر وجهود

وطاقات وموارد الأفراد والمجتمعات والأمم.

(١) محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص ٥٦.

ب. تحفظ للمجتمع تماسكه وقوته، كما تحدد له أهدافه العليا ومبادئه الثابتة التي تضمن انتظام حياة الأفراد والجماعات في سلام وأمان.

ج. تعمل على ضبط وترشيد الثقافة والفكر وتوظيفها في خدمة غايات وأهداف المجتمع.

د. تلعب الدور الأساسي في تنمية المجتمع، خاصة عندما يتبع المجتمع منظومة قيمية عالية الجودة.

يرى الباحث من خلال أهمية البعد الأخلاقي لطالب التمويل أنه حالة توفر كافة الضمانات اللازمة لمنح التمويل المصرفي ووجود أخلاق عالية من الشخص طالب التمويل في هذه الحالة يؤدي التمويل هدفه المنشود وذلك من خلال التزام العميل بالسداد في الوقت المحدد ودون تأخير . كما يساهم في رفعة الاقتصاد القومي. أما في حالة توفير الضمانات اللازمة لمنح التمويل المصرفي لكن هذه الضمانات غير حقيقية وإن القوائم المالية المقدمة للمصرف تعاكس الوضع المالي للمنشأة طالبة التمويل غير حقيقية في هذه الحالة انعدمت الأخلاق تماماً وبموجب هذه الضمانات مع تضليل المصرف وأخذهم التمويل وحين السداد لم يلتزموا بسداد ما عليهم من التزامات مالية تجاه المصرف هذا مما يعرض المصرف على تعثر مثل هذه الديون ولما لها آثارها على نشاط المصرف مثل:

- تجميد قدر مهم من الموارد المصرفية في صورة تمويل قديم للمشروعات المتعثرة حيث يتعذر على البنوك استردادها وإعادة توظيفها من جديد في عمليات تمويلية أخرى.

- زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها على المستوى المتعارف مصرفياً نتيجة توقف بعض العملاء عن السداد ، ومن ثم حرمان البنوك من استخدام قدرأ مهماً من مواردها المالية.

- ان البنك في هذه الحالة يفقد جزء من أرباحه نتيجة عدم تحصيل ديونه وعمل المخصصات، مما يؤثر على نسب توزيع الأرباح على المودعين والمساهمين.

٢. الضوابط القيمية والأخلاقية: (١)

ماهية وحقيقة القيمة:

في اللغة: قيمة : بمعنى قدر الشيء أو قدر ومكتنة الفرد والشيء القيم : الشيء الغالي النفيس والانسان القيم الشخص المعتمد بع ذو المكانة والقدر الرفيع. تتمثل مصادرات القيم بشكل عام في الآتي:

- جملة المعتقدات التي يعتقدها الفرد ويتبناها .
 - الأعراف والتقاليد والعادات التي يتبناها المجتمع.
 - التكوين الثقافي والتاريخي للفرد والمجتمع.
- باختلاف هذه المعتقدات والأعراف والعادات والتقاليد ، تختلف منظومة القيم الخاصة بالأفراد والمجتمعات .

وتتمثل مصادر القيم في الاسلام في الآتي (تسلسل آلية البناء والتوظيف القيمي في النظام التربوي الإسلامي، بداية في مصادر القيم حتى تحويلها إلى سلوك عملي وواقعي في المجتمع).

أ. الرسالة من الله عزّ وجل.

ب. الاعتقاد والايان بالله تعالى.

ج. الفكر والتصدر والمنهج الاسلامي في شتى مجالات الحياة.

د. منظومة القيم الاسلامية الثابتة.

هـ. سلوكيات الفرد والمجتمع الاسلامي.

فالقيم هي المرشد الأساسي في توجيه اتخاذ القرارات والتعرفات الأخرى والتي تحدد إطاراً عاماً للممارسات الضرورية المرغوبة، انهيار اي القيم - في سبيل ذلك تؤدي الوظائف التالية:

- تحديد بدائل التعرف الممكنة.
 - التعرف وفقاً لتوجيه قيمي معين.
 - تحديد ردود الفعل الفردية تجاه ما تم اتخاذه من تعرفات.
- وينظر للقيم باعتبارها اعتقاداً راسخاً بأن التعرف بطريقة معينة أفضل من أي طريقة أخرى متاحة، إذن القيمة هي الخلق الصحيح الحسن.

(١) محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص ٥٧.

علم الأخلاق:

هو علم موضوعه أحكام قيمية تتعلق بالأعمال التي توصف بالحسن والقبیح والاخلق منها احسن ومنها القبیح.

والخلق في حقيقة: حالة النفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير وشر بتلقائية.

علم الأخلاق اصطلاحاً: فعل: إن وظيفته ان يضع المثل الأعلى للسلوك الانساني ، لأنه يضع القواعد التي تحدد استقامة الأفعال الانسانية وضوابطها ويدرس الخير الأقصى ، باعتباره غاية الانسان القصوى التي لا تكون وسيلة لغاية ابعد منها .^(١)

كما عرفه آخر ^(٢): (العلم بالفضائل وكيفية اقتنائها ليخلي بها الانسان والعلم بالردائل يتخلى عنها وإماماً لقواعد السلوك الانساني والقياسي الذي تقاس به اعمال الانسان الارادية فيحكم عليها بأنه خيراً أو شراً مع تحديد أجزاء لكل منهما).

الضوابط الأخلاقية هي المعايير والقيم التي يلتزمها الشخص المسلم في السلوك الاقتصادي ، هذه المعايير والقيم تعمل على أفعال الانسان الإرادية ومصدرها التشريع الاسلامي أو تستهدف هذه المعايير والقيم ايجاد واقع على نحو ما ينبغي أن يكون.

فعلم الأخلاق يسمى الأفعال الإرادية التي يهدف من وراءها تحقيق غاية معينة سلوكاً ولا يعتبر هذا السلوك أخلاقياً إلا إذا تضمن إرادة الخير وتحقيقه أو صلاحيته للحكم عليه بمقياس الخير والشر.

من الضوابط الأخلاقية في السلوك الاقتصادي بخلاف المصرف والأمانة والسماحة والوفاء بالعقود والعهود الضوابط التالية:

- منع الظلم البغي.
- منع التجبر والتكبر على الناس.
- الأخذ بقسط معتدل من متاع الدنيا.

^(١) أحمد أمين، كتاب الأخلاق، ط ، (القاهرة ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م)، ص ٦٦.

^(٢) محمد محمود المكاوي، الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للمحاسبة من جرائم الكمبيوتر، (القاهرة : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٥٦.

- منع الطغبيان.
- منع بطر النعمة والاعجاب بالقوة.
- منع فئة الغير بما يملك الشخص.

٣. المعايير الخاصة بضوابط الأخلاق:

تجمع دراسات علم الأخلاق على أن الفضائل هي الصدق والشجاعة والاعتدال والعدل والاعتماد على النفس والطاعة والانتفاع من الزمن والتعاون. وقد جعل الرسول صل الله عليه وسلم أصحاب الأخلاق الحسنة في صحبة يوم القيامة عن أبي ثعلبة الخشني - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال : " إن أحبكم إلي وأقربكم مني يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقا ، وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني مساويكم أخلاقا ، الثرثارون ، المتشققون ، المتفيهقون " . رواه البيهقي في " شعب الإيمان " .^(١) هذه القيم فرضها الله تعالى في كتابه الكريم وجعلها حسن الأمر بالمعروف والنهي عن عكسها ، اي المنكر.

الأخلاق التي نريدها هنا هي الأخلاق التي يريدها على الأخلاق بل هي الأخلاق التي أعلى من شأنها الإسلام حيث أن الأخلاق التي تميزها وتلتزمها لغاية أو لغرض دنيوي، تتغير حين يتغير هذا الغرض وبذلك نزول قيمتها ويفسر معناها. أما الأخلاق الإسلامية ، فهي التي يلتزمها الشخص لغاية عليا وأهداف مثلى، ويضحي من أجله بالأغراض المادية الدنيوية ، حيث أن خيرة الفصل تتعلق بباعه دون اعتبار النتائج المترتبة عليه.

فالاخلاق الصحيحة هي التي تكون تلبية لنداء الشعور الصارف فينا بأداء الواجب دون اي اعتبار آخر وراءه فمبدأ الواجب احترام الواجب يعجلان الشخص بأن غائلة الخداع والغش والتعصب ، حيث ان في احرام مبدأ الواجب تحير الشخص من الأنانية .

المجتمع الإسلامي أجدر من يحقق له وللإنسانية التجربة التي تعبر الى عالم الاقتصاد واخلاقياته ويتلافى بذلك الانحرافات التي تورطت فيها النظم الاقتصادية

(١) نور الدين علي بن سلطان محمد القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (دار الفكر للنشر، ٢٠٠٢م)، ص ٣٠١٨.

الأخرى ، وترتبط هذه المجموعة من الأسس التوظيفية بهدف واحد هو قياس مدى المخاطرة التي يتعرف لها البنك الإسلامي نتيجة مشاكة البنك لشخص معين من الأشخاص وهل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطرة ومدى سلامة موقف الشخص من حيث التكوين الذاتي للشخص ومحددات مجال الأعمال المشروعة وحدود ومحددات هذا التعامل ، وبأي شرط يتعين استيفاؤها.

وتتمثل تلك المعايير فيما يلي: (١)

يرى كاتب آخر (٢) أن هذه الأسس تتعلق بالجوانب الآتية:

١. شخصية العميل.

٢. قدرة العميل على ادارة نشاطه.

٣. رأس مال العميل المساهم في النشاط.

٤. الضمانات العينية والشخصية التي يمكن للعميل تقديمها .

٥. الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية.

كما يرى باحث آخر أن أهم الأسس الواجب التركيز عليها عند الحكم على شخص مشارك للبنك في الآتي: (٣)

١. الجوانب السلوكية والشخصية.

٢. المركز المالي والملائمة المالية.

٣. الخبرة المتعمقة.

٤. توافر الضمانات.

من خلال ذلك يخالف الوصول إلى الضوابط بحسن اختيار الأشخاص الشركاء مع البنك على أساس القيم والأخلاق والسلوك السوي والكفاءة الفنية حيث يحقق حسن اختيار الشريك ذي القيم والأخلاق والسلوك الطيب واستقرار المشاركات ونحوها واستمرارها، كما يحقق الثقة والملائمة والتشاور والتعاون على ما هو خير

(١) محمد محمود المكاوي ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(٢) محسن أحمد الخضير، الإئتمان المصرفي في منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م)، ص ١٦٠.

(٣) الغريب ناصر، مرجع سابق، ص ١٧٦.

للشريك والبنك والمجتمع . كما يجب تجنب السفه واستخدام السفهاء لاستثمار الأقال عن طريق عدم تمكين السفهاء من استثمار الأموال.

من الواجب أن ينظر البنك إلى من يعامله، فكل منسوب إلى ظلم أو خيانة أو سرقة أو ربا فلا يعامله، وكذا الظلمة لا يعاملهم البتة ولا يعامل اصحابهم وأعاونهم لأنهم معنيين بذلك على الظلم أيضاً على موظفي البنوك والقائمين على قرار منح التمويل المصرفي في مراعات كافة الجوانب الأخلاقية والضمانات اللازمة لاسترداد التمويل والمحافظة على أموال المودعين والمساهمين في البنك بمعنى عدم التفرط في هذه الأموال مما يساعد عديمي الأخلاق إلى استلام الأموال بصورة كبيرة ومن بعد عدم القدرة على السداد في تاريخ الاستحقاق أو هروبهم إلى الخارج.

٤. القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها :

حسب سياسات بنك السودان الصادرة عن عام ٢٠١٥م هنالك قطاعات يحظر تمويلها:^(١)

١- يحظر التمويل للأغراض والجهات التالية:أ.

أ. شراء العربات وشراء وشراء وتشديد العقارات إلا اذا استثنى منها بموجب أحكام منشور الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي رقم (٢٠١٤/٣م) الصادر بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٤م.

ب. شراء العملات الأجنبية.

ج. شراء الأسهم والأوراق المالية .

د. سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة .

هـ. شركات صرافات النقد الأجنبي وشركات التحويل المالية.

و. التجارة في مجال رصيد الاتصالات واستخداماتها.

٢- يحظر تقديم التمويل المباشر للجهات التالية إلا بموافقة مسبقة من بنك السودان المركزي:

أ. الحكومة المركزية والحكومات الولائية والمحليات.

ب. الشركات والمؤسسات والهيئات العامة الحكومية المركزية والولائية التي تمتلك فيها الدولة أسهماً بنسبة ٢٠% أو أكثر.

^(١) منشورات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٥م، ص ٢١.

يلاحظ الباحث من خلال القطاعات التي تم حظرها من بنك السودان المركزي أنه لا يجوز تمحور تمويل غير محظور إلى تمويل محظور، بالتالي من الأخلاقيات يجب أن لا يتغير التمويل المطلوب من نشاط إلى نشاط آخر وذه يتنافى مع البعد الأخلاقي للتمويل المصرفي.

٥. الآثار المترتبة على عدم توفر الأخلاق للشخص طالب التمويل المصرفي. ويمكن حصر أسباب المخاطر التي ترجع إلى أخلاق الشخص طالب التمويل الى :

١. عدم الأمانة والتلاعب وتعمد إخفاء الربح أو إدعاء الخسارة وعدم الجدية.
 ٢. الإخلال بشروط العقد، وأهم صور الإخلال: استخدام أموال البنك في غير النشاط المتفق عليه، وعدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته المتعلقة بسير التمويل.
 ٣. قيام رجل الأعمال بخنق المنافسة واستخدام وسائل مشتبهة للإثراء.
 ٤. تأخر ومماطلة الكثير من رجال الأعمال في أداء التزاماتهم في المواعيد المحددة.
 ٥. إخفاء المعلومات وتزوير الوثائق والفواتير.
 ٦. استباحة أموال البنك الإسلامي.
- حيث أدى ذلك إلى توارث وتبرير الأخطاء والانحرافات والإخفاقات والاحتراف في تقنين ذلك وتوريثه للأجيال التالية، ويتم ذلك بفعل أسباب كثيرة أهمها: ^(١)
١. ما يتعلق بالتخلف عن تعاليم السماء والانغلاق على الذات.
 ٢. عدم الانفتاح والتواصل مع ثقافات الشعوب الحديثة.
 ٣. بفعل إلفة التكرار، ولرتابة العادة، وحالة التشبت والفساد التي يعيشها المجتمع.
 ٤. تفريخ المجتمع رجال الأعمال محترفين في التدليس.

^(١) محمد عامر شابر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، (الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب عمان، ١٩٩٦م)، ص ٨٩.

٥. تغييب المجتمع عن الواقع الحقيقي، حيث يتم تحويل الخطأ إلى صواب والانحراف إلى استقامة وحكمة، والهزيمة إلى انتصار، بل ويقنن ذلك غالباً ليصبح ثقافة مجتمع وشعب وأمة.

٦. سيادة وانتشار ثقافة الفردية والأنا وتقديس الذات.

٧. تغليب العاطفة على العقل والموضوعية.

٨. التحايل على القيمة والمبدأ والنظرية.

٩. السلبية واللامبالاة والتلون والنسيان وعدم المواجهة.

١٠. توجيه الاهتمام والجهود نحو البحث عن المبررات ومحاولات تقنين الخطأ والإخفاق.

١١. سيادة وغلبة ثقافة اللعب واللهو على ثقافة الجد والاجتهاد والانجاز.

١٢. الإحساس بالانهزام والدونية وانخفاض مستوى الطموح والفساد الأخلاقي.^(١)

مما سبق يلخص الباحث أهمية البعد الاخلاقي للتمويل المصرفي في الآتي:

من خلال استعراض مفاهيم الأخلاق والمعايير التي يجب أن تتوفر في الشخص طالب التمويل، لا بد أيضاً أن تتوفر في الذين يقوموا باتخاذ قرار منح التمويل المصرفي تحذر من الفراسة والفراسة هي نور يقذفه الله تعالى في قلب من يشاء من عباده، فيفوق به بين الحق والباطل، الصادق، والكاذب، وهي تتولد لدى الشخص نتيجة امتلاكه عقل قوي نتيجة لعنصر تراكم الخبرات العملية وكذلك تساعده في مدى امكانية الوثوق بما يدلي به من بيانات أو معلومات أو ما يقدمه من مستندات تعريفية بالمنشأة.

أيضاً لا بد لمسؤول التمويل عند فحصه للمستندات والمعلومات أن تتوفر لديه النظرة البعيدة وذلك من خلال الأسئلة التي يقوم بطرحها لطالب التمويل من خلال الاجابات لا بد من ربط بين المعلومات فإذا كانت الإجابات تسير في اتجاه واحد ومتطابقة بما هو مقدم من مستندات في هذه الحالة يستمر في استكمال جوانب اساليب السيطرة في مرحلة الدراسة من تقييم المخاطر، أما اذا كانت الإجابات تسير في اتجاهات متعددة وغير مطابقة في هذه الحالة يتولد الشك لمسؤول التمويل من

(١) محمد عامر شابرا، مرجع سابق، ص ٩٠.

خلال التناقض في المعلومات . ففي هذه الحالة يتوقف عندها مسؤول التمويل ، لأنه قد تقوده إلى اتخاذ القرار النهائي بشكل آمن.

ضرورة أن يعمل البنك على أخذ جانب الحيطة والحذر وهذا يتطلب توافر إدارة للاستعلام على درجة عالية من الكفاءة والمهارة حيث تلعب الاستعلامات دوراً هاماً في صناعة قرار التمويل طبقاً لأهمية هذا القرار في تحقيق الاستراتيجية للبنك وارتباطه باستراتيجية التسويق كما لا بد من توافر ادارة فعالة لمتابعة العمليات التمويلية والتي تستهدف المتابعة والإطمئنان ، مع العلم أن أهمية دور عملية المتابعة لا تقل أهمية عن دورها في الدراسة التمويلية التي تمت قبل منح التمويل ، فالمتابعة هي تحقيق وضبط مسار التمويل نحو صرفه المرسوم.

أخيراً يمكن أن نقول بأن النظام الأخلاقي يمكن من خلاله التأثير على الوعي الداخلي للشخص طالب التمويل حيث يشعره بأنه مؤتمن على ما عنده من موارد فهو بوصفه خليفة ليس هو المالك الأساسي لهذه الموارد، بل مجرد أمين عليها ، كما يحدد مبدأ الاستخلاف طبيعة الملكية في الإسلام ، حيث تستمر مشروعيتها من تشريعات الله سبحانه وتعالى.

هنا تأتي أهمية البعد الأخلاقي للتمويل المصرفي من خلال فهم واستيعاب طالب التمويل بأن هذه الموارد مستخلفين عليها ولا بد من استردادها في موعدها حتى تستمر المعاملة ليستفيد الآخرين بذلك يكون تحقق الهدف المنشود.

استخلص الباحث في هذا الفصل أن عملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، حيث يلعب التمويل دوراً أساسياً في مختلف المراحل الإنتاجية التي تمر بها المؤسسة، كما يرى الباحث أن للتمويل العديد من معايير التصنيف التي يقسم بها. كذلك يرى الباحث بعد التعرض لمختلف المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات المصغرة أن مصادر تمويلها الخارجية المباشرة تكون محدودة وهذا نظراً للشكل القانوني الذي يمكن أن تأخذه ، إضافة إلى كل هذا تعرض الباحث إلى مختلف البدائل التمويلية المستحدثة لتمويل المؤسسات المصغرة، حيث تم التطرق إلى التمويل التأجيري والدور الذي يلعبه في تمويل المؤسسات المصغرة وكذلك التمويل عن طريق مؤسسات تمويل رأسمال المخاطر، وفي الأخير تم التعرض لمختلف الصيغ الإسلامية المتاحة للمؤسسات المصغرة في تمويل نشاطاتها المختلفة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية (البنوك في السودان)

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : عرض النتائج ومناقشة الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة

أولاً: بنك فيصل الإسلامي السوداني (النشأة والأهداف والتطور) :

نشأة بنك فيصل الإسلامي السوداني : ^(١)

بدأت فكرة نشأة بنك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنك إسلامية في عدد من الأقطار .

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٦٦م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفي فبراير ١٩٧٦م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ٤/٤/١٩٧٧م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك) .

وفي مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني ، وفي ١٨ أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو ١٩٧٨م .

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور

^(١)الأحد ٢/ أغسطس ٢٠٢٠م <https://fib-sd.com/ar>

المساهمة في نشاط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلى أسهم ، ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل .

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة ١٩٧٠م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٥ من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية .

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأمينها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها .

التأسيس :-

- تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ٤/٤/١٩٧٧م .

- في مايو ١٩٧٧م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك .
- في ١٨ أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م .
- باشر البنك أعماله فعلياً إعتباراً من مايو ١٩٧٨م .
- رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون جنيه سوداني .
- رأس المال المدفوع ٢٨٠ مليون جنيه سوداني .

الرؤية :

بنك إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في المودين ، تنمية المجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين .

الرسالة :

بنك يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير والإمتياز، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون كفريق ذا خلق ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .

القيم العشرة :

- الشرعية في المعاملات .
- الريادة .
- التميز .
- المهنية .
- العمل بروح الفريق .
- التحسين المستمر .
- الشفافية في المعاملات والعلاقات .
- إسعاد المتعاملين

- التعاون مع الشركاء
- الشراكة مع المجتمع .

النشاط :

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة .

أهداف البنك وأغراضه :-

- حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي :
- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .
- قبول الودائع بمختلف أنواعها .
- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره .
- سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
- إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك .
- الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .
- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة .
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف .

- قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها .
- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين .
- فتح حسابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار .
- تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية .
- قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.
- الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملًا بالربا أو محظوراً شرعياً .
- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها .
- امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة .
- القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال .

- القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض .

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية :-

- أن يكافئ أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك .
- أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشي أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه .
- أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان .
- أن يشارك البنك في إتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .
- أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية .

فروع البنك :

يملك بنك فيصل الإسلامي السوداني مجموعة من الفروع المتميزة والتي اختير لها مناطق جغرافية وفق دراسات علمية بحيث تقدم أفضل الخدمات لعملاء البنك الكرام . كما أنه قد تم تأسيس وتهيئة هذه الفروع مما يجعلها مهيئة لتقديم خدمة متميزة لعميل البنك .

النظام الإداري في البنك :

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) و برسالة : (مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الامتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ،

يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع) .

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي :

- استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة .
- اختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارة واستقراراً وولاء .
- استقطاب الموارد رأسمال وودائع .
- تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والامتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية .
- تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين .
- بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة .

التحول التقني الشامل :

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً إلى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات :

- تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر .
- تم استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحويلات المالية بصورها المختلفة .
- تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتا بنك (Penta Bank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني .
- تم إدخال نظام البنتا بنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة

إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الاستثمار المحلي والأجنبي .

- تم إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني .
- تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف .
- تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها .
- تم تنفيذ عدد كبير جداً من الصرافات الآلية .
- تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية ، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك .

المساهمات الرأسمالية داخل السودان :

- شركة التأمين الإسلامية المحدودة .
- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة .
- شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة .
- شركة الفيصل العقارية المحدودة .
- شركة مطاحن الغلال المحدودة - عطبرة .
- شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية .
- شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة .

المساهمات الرأسمالية خارج السودان :

- بنك فيصل الإسلامي المصري .
- المجموعة الاستشارية الإسلامية - سويسرا .

الخدمات التي يقدمها البنك :-

١/ خدمات الأفراد :

يحرص البنك على تقديم أفضل أنواع المنتجات والخدمات ويسعى دائماً لجعلها في متناول العملاء ويقدم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتكاملة تلبي للمتطلبات المتنامية وحرصاً على توفير أفضلها . وتتمثل هذه الخدمات في :

حسابات الأفراد :

- الحساب الجاري .
- حساب الادخار .
- حساب الوديعة الاستثمارية .

تمويل السيارات :

التمويل العقاري :

- التمويل العقاري لشراء مبنى مكتمل .
- التمويل العقاري لبناء وتشيد مبنى سكني .
- التمويل العقاري لتكملة وصيانة عقار قائم .

خدمات الشركات - وتتمثل هذه الخدمات في :

حساب الأفراد :

- الحساب الجاري .
- حساب الهيئات والمنظمات .

التمويل :

- تمويل التجارة المحلية .
- تمويل القطاع الصناعي والزراعي .

الخدمات الإلكترونية :-

الرود أونلاين :

تعتبر خدمة الرود أونلاين من الخدمات الرائدة التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني لعملائه الكرام ، حيث يتمكن عميل البنك من الاتصال بحسابه عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان .

الصراف الآلي :

تغطي صرافات بنك فيصل الإسلامي السوداني رقعة واسعة بحيث تكون في متناول عميل البنك واختير لهذه الصرافات مواقعاً متميزة بنيت على دراسات علمية وميدانية ، وتعمل هذه الصرافات على مدار الـ ٢٤ ساعة ..

الرواد موبايل :

في إطار تقديم خدمات متميزة إلى زبائننا وعملائنا الكرام فقد تم تصميم خدمة الرواد موبايل التي تلبي رغبات العميل وهي تقدم عدداً من الخدمات المصرفية لعملاء البنك في سرية وأمان .

نقاط البيع :

نقاط البيع مشروع من المشروعات القديمة الهادفة إلى تسهيل عملية التداول غير النقدي باستخدام البطاقات ، وهي منفذ لاستلام القيمة عن طريق خصم المبلغ من حساب المشتري وإضافته إلى حساب البائع ...

التسجيل الإلكتروني لطلاب الجامعات :

خدمة التسجيل الإلكتروني لطلاب الجامعات تساعد الطلاب وأولياء أمورهم على إتمام عملية دفع الرسوم الدراسية عبر فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني في العاصمة والولايات .

التحصيل الإلكتروني :

خدمة التحصيل الإلكتروني تمكن عميل البنك من سداد الالتزامات عبر فروع بنك فيصل الإسلامي بالعاصمة والولايات ، وقد بدأت هذه الخدمة بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك .

الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي :

يعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني هو البنك الأول الذي يقدم خدمة الإيداع عبر الصراف الآلي في السودان وتمكن هذه الخدمة عملاء البنك الكرام من إيداع المبالغ النقدية عبر صرافات البنك ...

شراء الكهرباء :

خدمة شراء الكهرباء عبر الصرافات الآلية لبنك فيصل الإسلامي السوداني تسهل لعملائنا الكرام شراء الكهرباء في أي وقت ومن أقرب صراف إلى بنك فيصل الإسلامي السوداني ...

ثانياً: البنك الإسلامي السوداني :

خلفية تاريخية :^(١)

إنشاء البنك الإسلامي في عام ١٩٨٢م وسُجل طبقاً لقانون الشركات ١٩٢٥م رأس المال المصرح به (٨٠.٠٠٠.٠٠٠) جنيه سوداني . رأس المال المدفوع . (٦٠.٢٠٩.٥٣٨) جنيه سوداني .

أغرض البنك : يقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية والمالية التجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة والكيفية التي يراها البنك مناسبة وفقاً للشريعة الإسلامية، والاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية ، ويهتم البنك بتنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحفظ التوازن المطلوب من الداخل والخارج لصالح الاقتصاد السوداني^(١).

أيضاً يهتم البنك بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات وغيرها من المشروعات الاقتصادية . يشجع البنك قيام سوق المال بالسودان ويعمل على تدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الاستثمار بثقة واطمئنان بهدف خدمة التنمية بالبلاد .

الفروع :

يضم البنك الإسلامي السوداني (١٢) فرعاً داخل ولاية الخرطوم و (٢٩) فرعاً خارج ولاية الخرطوم .

(١) الأحد ٢ / أغسطس ٢٠٢٠م <http://sib.sd>

(١) منشورات البنك الإسلامي السوداني ، التقرير السنوي ، ٢٠١٩م .

الشركات التابعة :

١/ الشركة الإسلامية للإسكان والمقاولات :

أُنشأت في عام ١٩٨٦م وذلك بغرض الاستثمار في العقارات وتشيد المباني وتبلغ نسبة مساهمة البنك في رأسمالها ٨٦% .

٢/ شركة السلامة للتأمين :

أُنشأت في عام ١٩٩٤م وتبلغ نسبة مساهمة البنك في رأسمالها ٦١% .

٣/ الشركة الإسلامية للتجارة والاستثمار :

أُنشأت في عام ١٩٨٥م لممارسة كافة الأعمال التجارية وتبلغ نسبة مساهمة البنك في رأسمالها ٤٩% .

الهيئة الشرعية :

يخضع البنك في جميع معاملاته لهيئة الرقابة الشرعية التي تتبع لمجلس الإدارة وتقوم بأداء أعمال الرقابة الشرعية من خلال فرق التدقيق .

المعاملات الضريبية والزكوية :

يخضع البنك من الناحية الضريبية لقوانين الضرائب السودانية " ضريبة أرباح الأعمال " ومن الناحية الزكوية يخضع المصرف لقوانين ديوان الزكاة السوداني .

ثالثاً : مصرف الادخار السوداني (النشأة والأهداف والتطور) :

نشأة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية :^(١)

ظلت قضية تجميع المدخرات الاختيارية تشغل أذهان الاقتصاديين السودانيين لا سيما وأن الأوعية الادخارية الموجودة بالفعل ، (المصارف - شركات التأمين - صناديق توفير البريد) تعمل في نطاق ضيق مما جعل مساهمة المدخرات في تمويل التنمية مساهمة غير فعالة .

وفي عام ١٩٦٩م قام بنك السودان بتشكيل لجنة فنية لدراسة الأوعية الادخارية القائمة فعلاً في البلاد والتقدم بتوصيات حول أكثر الوسائل أثراً في تجميع وتعبئة المدخرات القومية على أوسع نطاق .

(١) الثلاثاء ١٥ / سبتمبر ٢٠٢٠م <http://www.ssdbbank.com/>

وقد خلصت اللجنة إلى أن الأوعية الادخارية الموجودة ليست مهيأة وظيفياً ولا تنظيمياً لنشر الوعي الادخاري بالقدر المطلوب ولذا كان لابد من إنشاء جهاز مصرفي متخصص لنشر السلوك الادخاري حتى يتمكن المواطن العادي من المساهمة في عمليات التمويل بطريقة منظمة وفعالة .

وتنفيذاً لهذه التوصيات تقرر إنشاء مصرف الادخار السوداني في ٣١ أكتوبر ١٩٧٤م ، و اختير مديرية الجزيرة وعاصمتها ود مدني لتكون مسرحاً للتجربة والتي تقرر انتشارها في جميع أنحاء السودان بعد نجاحها في هذه المنطقة التي تم اختيارها نسبة لموقعها الجغرافي وقربها من العاصمة وكثافتها السكانية ووجود الأراضي الزراعية والاستثمارية مما يهيئ للتجربة بيئة مناسبة تتفق مع أهداف بنوك الادخار العالمية كما إنها تمثل مرحلة متقدمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي .

وإنها تمثل أكبر تجمع لفئات العاملين وتوزيعهم المهني ، وتعظم الاهتمام أكثر بعد قيام التنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥م بكوبنهاجن والتي نادى بمحاربة الفقر والبطالة .

ووجهت الدول المشاركة بوضع إستراتيجيات وآليات خاصة بتخفيف الفقر ضمن سياساتها الاقتصادية الكلية . في هذا الإطار وتمشياً مع توجيه القمة فقد تمت إعادة هيكلة بنك الادخار السوداني إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ليعمل كذراع مساعد للدولة في تخفيف حدة الفقر .

جاء مولد هذا المصرف كمؤسسة تمويلية متخصصة تؤدي هذا الدور بعيداً عن التقليدية والنمطية في التمويل والادخار ، وبموجب ذلك أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت بإنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في يوم التاسع عشر من نوفمبر ١٩٩٥م ، وليكن مصرفاً خالصاً لفقراء السودان يدار بواسطة هيئة أمناء بغرض إخراجهم من دائرة الفقر والعوز وياشر المصرف عمله الرسمي في أول يناير من العام ١٩٩٦م .

منح الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية جائزة التميز والإنجاز المصرفي العربي بوصفه البنك العربي الأقوى من حيث المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للعام ٢٠١٥م وتسلم مدير عام المصرف الأستاذ الزين عمر الحادو الجائزة ضمن فعاليات المؤتمر المصرفي العربي الذي انعقد

بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ إبريل الجاري وقال الحادو أن الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب له معايير خاصة استخدمها في تصنيف المصارف العربية المشاركة في هذه الجائزة والتي تمنح للمصرف الأقوى من حيث المساهمة في تطوير الرفاهية والمسؤولية الاجتماعية وأبان في تصنيف مصرف الادخار في هذا السياق جاء متفوقاً على أكثر من ٣٤٠ مصرفاً عربياً شملها التصنيف لأغراض هذه الجائزة .

يذكر أن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعي تلقى إشادات قيمة ومقدرة من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية إشادة بأداء المصرف في التمويل الأصغر ومحاربة الفقر كما أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية أفاد بأن المصرف من أكبر المؤسسات تأهيلاً في تقديم التمويل الأصغر .

وأشاد معهد التخطيط العربي بجامعة الدول العربية بالمصرف لدوره الرائد في إيصال الدعم الاجتماعي النقدي لأكثر من ٣٥٠ ألف أسرة في جميع ولايات السودان . كما أشاد بنك السودان المركزي برؤية المصرف حول الضمانات غير التقليدية التي ابتدعها لتسهيل حصول المستهدفين بالتمويل الأصغر على التمويل بضمانات ميسرة والتي تضم ١٣ نوعاً من الضمانات المستحدثة وغير التقليدية وتقديم خدمات مالية متنوعة لصغار المنتجين في الريف والحضر السوداني بجودة وكفاءة عالية لتخفيف حدة الفقر والبطالة .

أهداف المصرف :-

الأهداف الإستراتيجية :

- تقليل حدة الفقر وآثاره على المجتمعات الفقيرة .
- المساهمة في تقليل نسبة البطالة .

الأهداف العامة :

مع مراعاة الطبيعة الخاصة للمصرف وعدم الإخلال بعموم ما تقدم ، تكون للمصرف الأهداف الآتية :

- تخطيط سياسة المصرف الادخارية ووضع قواعد الإشراف عليها والتنسيق مع الجهات المختصة في إطار السياسة العامة للدولة .

- توجيه موارده نحو النشاط الاقتصادي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .
- تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات وعلى وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم .
- تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية للقطاعات أعلاه .
- القيام عموماً بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية.

الرسالة والرؤية للبنك :

الرسالة :

تقديم خدمات مالية متنوعة لصغار المنتجين في الريف والحضر السوداني ب جودة وكفاءة عالية لتخفيف حدة الفقر والبطالة .

الرؤية :

المؤسسة المصرفية الأولى في السودان في تقديم خدمات التمويل الأصغر وحفز ثقافة الادخار .

الانتشار الجغرافي والفروع :

لقد انتشر بنك الادخار في كافة مناطق السودان ففي الخرطوم : الخرطوم بحري ، والسوق العربي ، والسوق المحلي ، وأم درمان ، سوق ليبيا . أما في الجزيرة في : ود مدني ، رفاعه الحصاصي ، المناقل ، الكاملين . أما في نهر النيل الفروع موجودة في شندي ، عطبرة ، بربر ، أبو حمد . أما في ولاية القضايف الفروع موجودة في القضايف و الصباغ . وفي جميع الولايات النيل الأبيض والبحر الأحمر وولايات دارفور وكردفان .

الهيكل التنظيمية في البنوك :-

يتكون الهيكل التنظيمي للبنوك من :

المدير العام وهو على قمة الهيكل التنظيمي ويتبع له كل من أمانة مجلس الإدارة ونائب المدير العام وأيضاً يتبع للمدير العام كل من :

١/ المكتب التنفيذي : - والمهام التنظيمية للمكتب التنفيذي :

- ١- متابعة تنفيذ قرارات المدير العام للإدارات والفروع .
- ٢- مراجعة جدول السكرتارية للقاءات المدير العام .
- ٣- ترتيب زيارات المدير العام .
- ٤- متابعة تنفيذ قرارات لجنة مجلس الإدارة ومجلس الإدارة .
- ٥- متابعة تنفيذ البرامج التدريبية المستمرة .
- ٦- مراجعة برامج الإعلانات والترويج .
- ٧- الإجراءات المتعلقة بالمأموريات الخارجية .
- ٨- إعداد التقرير ربع السنوي لتوفيق الأوضاع .

٢/ إدارة التفتيش والمراجعة الداخلية :

والمهام التنظيمية لهذه الإدارة هي :

- ١- مراقبة أداء الفروع .
- ٢- مراجعة الإعتمادات التصفية .
- ٣- مراجعة رواجع الفروع الشهرية .

٣/ إدارة الشؤون القانونية وأمانة هيئة النقابة الشرعية :

إدارة الشؤون القانونية هي التي تمثل البنك أمام القضاء من بلاغات الشيكات والدعاوي الجنائية المرفوعة من البنك ضد العملاء وتقوم أيضاً بالآتي :

- ١- متابعة مراحل سير الدعاوي الجنائية .
- ٢- متابعة مراحل الاستئنافات والطعون .
- ٣- صياغة العقود (إيجار ، شراء ، صيانة ، إعلانات ، التمويل) .

٤/ أما أمانة هيئة الرقابة الشرعية فمهامها :

- ١- استلام ومتابعة الطلبات المقدمة للهيئة وعرضها .
- ٢- كتابة محضر الهيئة .

٣- إعداد تقارير أداء الهيئة .

أما نائب المدير العام وهو الذي يقوم بوظيفة المدير العام عند غياب المدير العام لأي سبب وتتبع إليه الإدارات التالية :

١/ إدارة تقنية المعلومات :-

وهي التي كانت تسمى سابقاً بإدارة الحاسب الآلي والآن أصبحت تسمى إدارة التقنية نسبة للتقنيات التي تم إدخالها بالبنك وهي تشمل التقنية والمعلومات ومهام هذه الإدارة هي :

١- مراقبة الشبكة ورصد وتسجيل الأعطال والبلاغات وحل مشاكلها .

٢- رصد وتلبية احتياجات وطلبات الإدارات والفروع .

٣- متابعة أعمال الصيانة الدورية والطارئة .

٤- مراقبة بيئة العمل .

٥- سير ملف مشاريع التقنية للبنك المركزي .

٦- تحسين وتطوير الأنظمة العاملة .

٧- متابعة إدارة الخدمات المصرفية .

٢/ إدارة المباني والمنشآت ومهامها :

١- الترتيبات الأمنية والحراسة .

٢- النظافة العامة .

٣- استئجار المباني للآخرين .

٤- مراجعة سجلات والأراضي .

٥- تحصيل الإيجارات .

٦- أعمال النظافة بالفروع .

٧- زيارات ميدانية لمباني وأراضي البنك المملوكة .

٣/ إدارة الاستثمار والشؤون المصرفية :

مهام إدارة الاستثمار هي :

١- الموقف اليومي لاستقلال الموارد .

٢- الموقف اليومي للأسعار .

٣- الموقف اليومي للتصفيات .

- ٤- تحليل الرواجع الشهرية .
- ٥- موقف الاستقطاب للعملاء .
- ٦- مراجعة العمليات المصرفية خلال الأسبوع .
- ٧- متابعة العمليات الاستثمارية كبيرة الحجم .
- ٨- التقرير الشهري للإيرادات المتوقعة .
- ٩- التقرير الشهري للعمليات القائمة .
- ١٠- التقرير الشهري للأداء الاستثماري .

أما إدارة الشؤون المصرفية فمهامها :

- ١- موقف تنفيذ شيكات العملاء .
- ٢- تعميم منشورات البنك .
- ٣- الرد على استفسارات بنك السودان .
- ٤- التعريف المصرفية .
- ٥- زيارات تفقدية للفروع .

٤/ إدارة المخاطر ومهامها :

- ١- تقرير عن المخاطر التشغيلية للبنك .
- ٢- موقف العملاء
- ٣- تقرير عن المخاطر التسويقية للبنك .
- ٤- متابعة العمليات كبيرة الحجم وقياس مخاطرها .
- ٥- تقرير عن مخاطر الضمانات .

٥/ إدارة الشؤون المالية و المهام التنظيمية لهذه الإدارة :-

- ١- متابعة موقف السيولة .
- ٢- متابعة وملاحقة تصفيات الحسابات .
- ٣- متابعة حسابات جاري الفروع .
- ٤- إعداد المركز المالي للرئاسة والفروع .

٦/ إدارة الموارد البشرية و مهامها :

- ١- العلاوات .
- ٢- تحديد عقود المتعاقدين .

٣- الإجازات والبدلات والعلاج .

٤- التنقلات .

٥- فوائد ما بعد الخدمة .

٦- الإيقاف عن العمل .

٧- الجزاءات والتحفيز .

٨- مجالس التحقيق .

٩- السلفيات .

١٠- تقارير الأداء للعاملين .

١١- الترقيات .

٧/ إدارة البحوث الاقتصادية و مهامها :

١- المعلومات المحلية والعالمية .

٢- المقارنة لبعض بنود القوائم المالية مع بعض البنوك المنافسة .

٣- متابعة الاشتراكات .

٤- تقييم أداء الفروع .

٥- النشرة الاقتصادية .

٦- التقرير المقدم للاجتماع السنوي للمساهمين .

٧- التقرير السنوي .

٨/ إدارة العلاقات الخارجية :

وتشمل العلاقات الخارجية والنقد الأجنبي ومهامها :

١- أرصدة المراسلين .

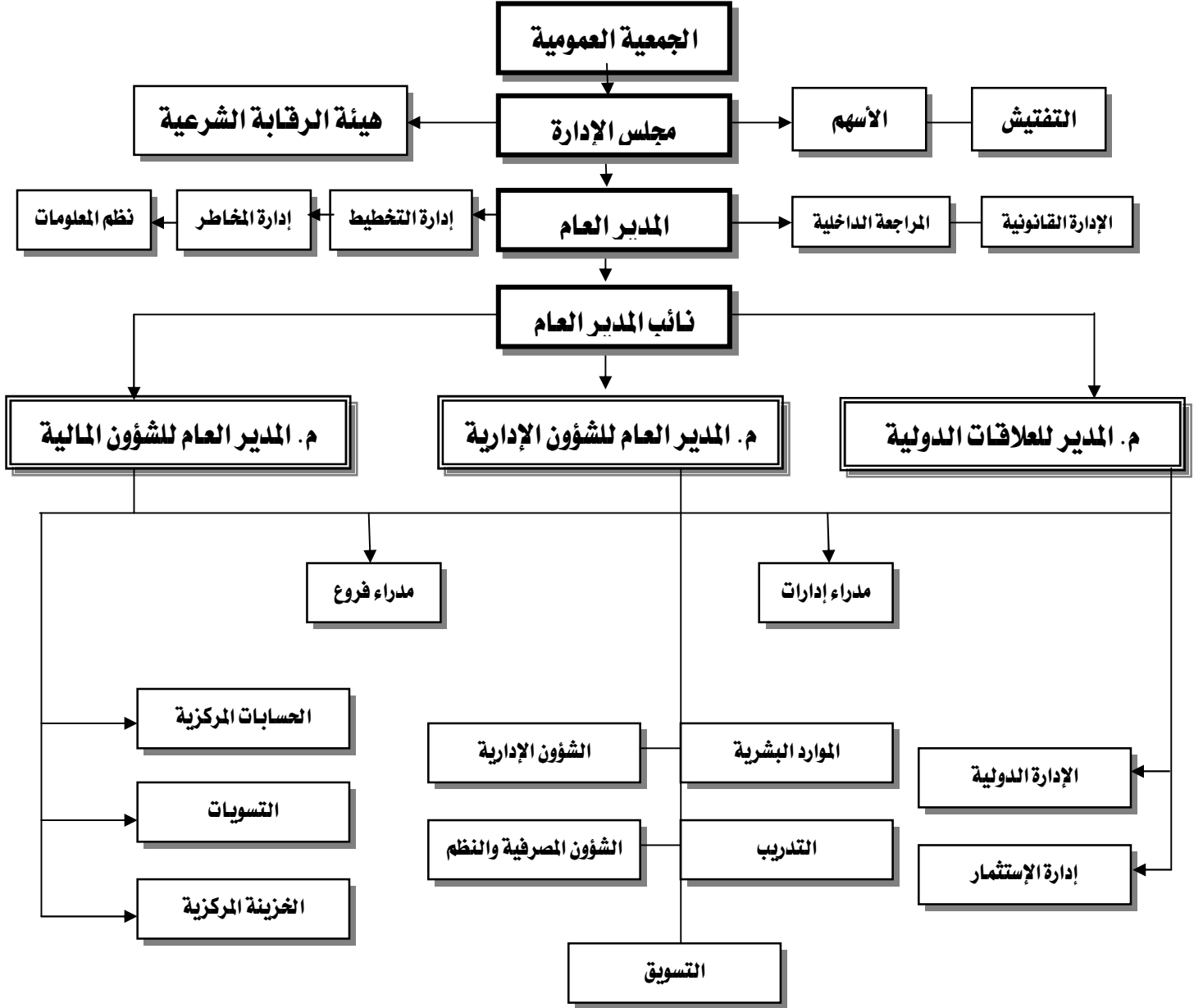
٢- ضبط حسابات المقاصة بالنقد الأجنبي على بنك السودان .

٣- متابعة موقف الودائع بالنقد الأجنبي .

٤- تسوية حساب بنك السودان بالعملة الأجنبية .

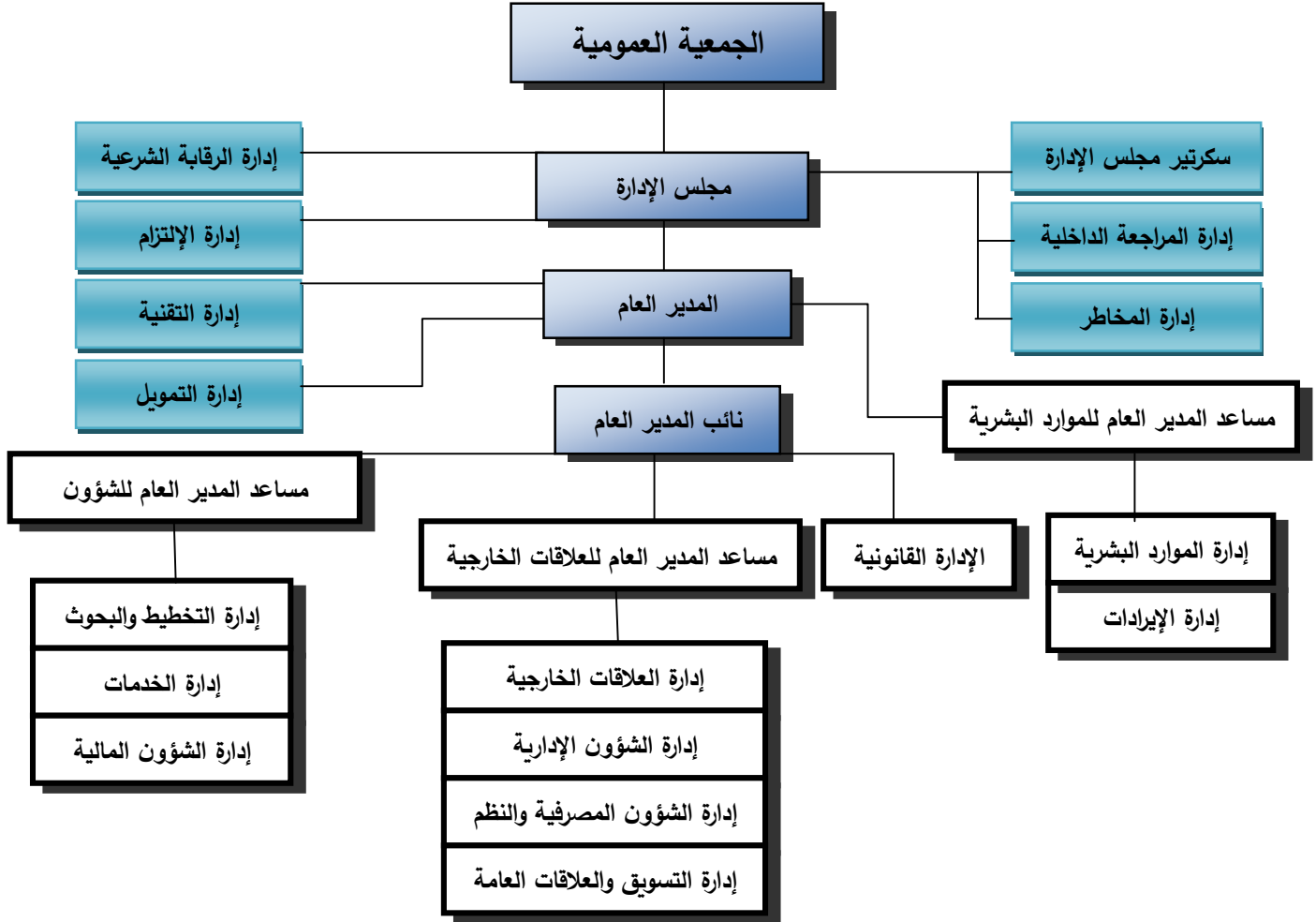
٥- وضع السياسات الداخلية للنقد الأجنبي للفروع حسب المستجدات .

شكل رقم (٣ - ٢ - ١) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الإسلامي السوداني



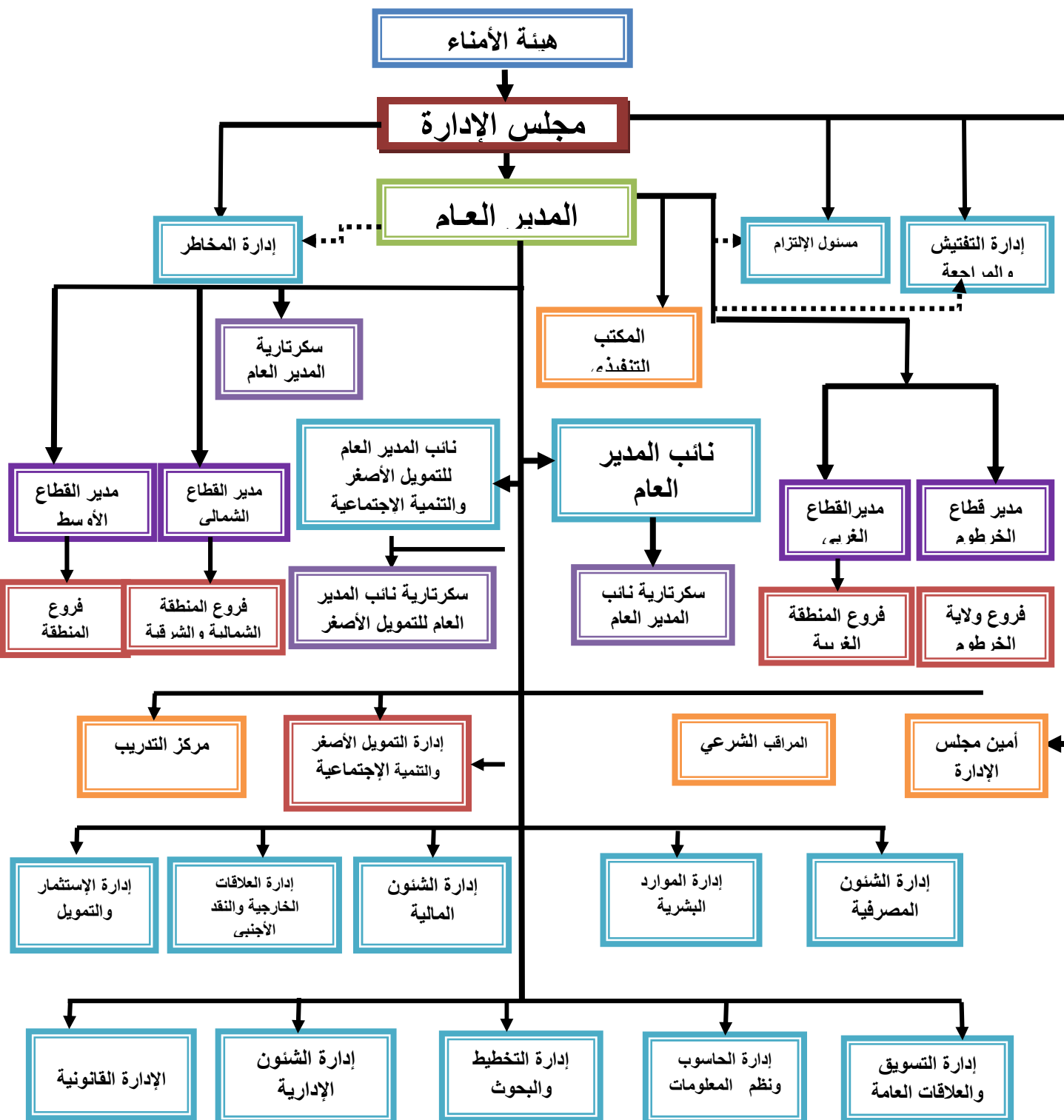
المصدر: الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ، موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني ٢٠٢٠م

شكل رقم (٣ - ٢ - ٢) الهيكل التنظيمي والإداري والوظيفي للبنك الإسلامي السوداني



المصدر: الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ، موقع البنك الإسلامي السوداني - نوفمبر ٢٠٢٠م

شكل رقم (٣ - ٢ - ٣) الهيكل التنظيمي والإداري والوظيفي لصرف الإيداع والتنمية الاجتماعية



المصدر: الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ، موقع مصرف الادخار ٢٠٢٠م

الوصف الوظيفي لهيكل البنك الإداري :-

مجلس الإدارة :

هو المجلس الذي يتكون من المساهمين بعددية محددة عبر الجمعية العمومية سنوياً ، وفي البنك الإسلامي تبلغ عددية مجلس الإدارة (١٠) أعضاء وهذا المجلس وضع الإستراتيجية العامة للبنك لإجراءات العمل المصرفي ومصادقة الميزانية العامة.

المدير العام ونائب المدير العام :

يختص عمل ووظيفة المدير العام ونائبه باتخاذ القرارات والمؤتمرات المختصة وفق السياسة الموضوعية من مجلس الإدارة وتنزيلها إلى الإدارات التنفيذية .
الهيكل الموضح . ومتابعة الأداء عبر الأجهزة الرقابية المتمثلة في إدارة البنك عبر تفتيش الفروع . وتقييم الأداء و إدارة المراجعة وهيئة الشرعية بالاستعانة بإدارة التخطيط .

مساعدو المدير العام :

تختص وظيفتهم بالتصديقات في حدود صلاحيات محددة لأدائهم العام ومتابعة إجراءات التنفيذ والعمل .

مدراء الإدارات :

تنفيذ القرارات والتوجيهات والتصديقات المصدقة لهم حسب نقص كل إدارة ومتابعة تنفيذها سواء داخل الإدارة أو المتعلقة بالفروع .

مدراء الفروع :

تنفيذ خطة العمل المصرفي الواردة لهم عبر المنشورات والضوابط المنظمة للعمل من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى إجراءات العمل الروتيني المتمثلة في العمل المصرفي من فتح الحسابات للعملاء والودائع والخدمات المصرفية الأخرى حسب ضوابط وموجهات بنك السودان.

الوصف الوظيفي للإدارات بالمركز الرئيسي :-

إدارة الشؤون الإدارية :

الإدارة التي تختص بإجراءات شؤون البنك الإدارية من الخدمات العامة المركبات والدخول في عطاءات توريد المطبوعات والأثاثات وتجميع الأصول مع

أعمال الصيانة اللازمة لكل الأصول وعقد الإيجارات لمباني البنك وفروعه وخدمة البريد والشيكات مع متابعة العمل . الوظيفة مع الإشراف العام وحدة الشئون المصرفية التي تحدد خلافات البنك مع البنوك السائدة في البلاد وبنك السودان وتنظيم تأسيس إدارة الفروع الجديدة ومتابعة مشاكل الفروع ورفعها للإدارة التنفيذية وكل إجراءات العمل المصرفي من إصدار وتعميم المنشورات والضوابط وتوجيهات الإدارة التنظيمية .

هي الإدارة التي تختص بأعمال البنك بالنقد الأجنبي فقط و إدارة نظام البنك في الخارج عبر المراسلين وتصديقات فتح الإعتمادات . بالإضافة إلى التصديق بصرف العملات الأجنبية النقدية وعمل التحاويل من خارج السودان .

إدارة الاستثمار والتمويل :

الإدارة التي تختص بأعمال التصديقات للتمويل المصرفي . وفق السياسة التمويلية المقررة من بنك السودان بالترتيب والتنظيم من ودائع البنك ومتابعة التنفيذ والتصفية بالإضافة إلى الإجراءات المكملة لعمل التمويل كمنح الترميز والاستعلام الائتماني مع بنك السودان لعملاء البنك ومنح التمويل الأصغر . وتحديد الضمانات.

إدارة الموارد البشرية :

الإدارة التي تختص بإدارة شئون العاملين والمستخدمين في البنك من ناحية تعيينهم ودفع مستحقاتهم والترقيات بالإضافة إلى التعامل مع قسم الأمن الاجتماعي للعاملين بالبنك بواسطة ترتيبات مع الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي لفوائد ومعاشات ما بعد الخدمة .

إدارة الحسابات المركزية :

تختص بعمل مسك دفاتر حسابات البنك مع بنك السودان وتسويتها مع الرئاسة والفروع من خلال نظام سراج والشبكة والإنترنت وحسابات فوائد الودائع المصرفية عبر المنظومة الإلكترونية لمركز لمتابعات الفروع مع بنك السودان وإعداد الميزانيات السنوية للبنك عن طريق النشرات الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية .

إدارة التقنية المصرفية :

هي الإدارة الفنية بالبنك والتي ينحصر عملها في إعداد الأنظمة المحاسبية والأنظمة التقنية بخصوص نظام إجراءات المتابعة الالكترونية ونظام V B S وإدارة

عمل أنظمة الكمبيوتر . وإدارة الصرافات الآلية وتشغيلها مع العمل على صيانة الأجهزة والبرامج المختصة. وهذه الإدارة يديرها خبراء ومهندسين متخصصين وموظفين متخصصين مثل الإدارات الأخرى .

الإدارات الرقابية :

كما توجد في الهيكل الوظيفي إدارات مثل إدارة التخطيط وإدارة الرقابة الشرعية وإدارة التفتيش والمراجعة تعتبر إدارات رقابية تساعد التنفيذ " المدير العام ومساعدوه " واتخاذ القرارات وتقييم ومتابعة أداءها بما يساهم في تنفيذ الإستراتيجية للبنك عاليه وفق الخطة المرسومة للبنك .

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

١/ أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وآراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة في هذا المجال ، وكذلك بعض المحاسبين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوي الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من (١٣٠) فرد من الموظفين بالمصارف محل الدراسة (البنك الاسلامي السوداني، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، بنك فيصل الاسلامي السوداني) وتتكون الاستبانة من جزئين :

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (العمر ، التخصص العلمي ، المؤهل العلمي ، المؤهل المهني ، المركز الوظيفي ، سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات المبحوثين.

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة الفرضيات كلا على حدة .

٢/ حجم العينة:

تم توجيه عبارات الاستبانة إلى الموظفين بالبنوك (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (٤٠) عبارة وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد رأيه عن كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق ، لا وافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الأربعة ، وحيث اشتملت كل فرضية على عدة عبارات .

٣/ صدق وثبات الاستبانة :

جدول (١/٢/٤)

عدد عبارات الاستبيان	قيمة معامل الثبات	قيمة معامل الصدق
٤٠	٠.٧٥١	٠.٧٣٨

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط الفا كورنباخ للصدق تساوي ٠.٧٥ وهي أكبر من ٠.٥ مما يعني أن أجابات المبحوثين علي عبارات الاستبيان تتميز بدرجة صدق عالية ، نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط الفا كورنباخ للثبات تساوي ٠.٧٣ وهي أكبر من ٠.٥ مما يعني أن أجابات المبحوثين علي عبارات الاستبيان تتميز بدرجة ثبات عالي.

٤/ الأساليب الاحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الاحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للآراء.
 - النسب المئوية.
 - الوسط الحسابي.
 - الانحراف المعياري .
 - اختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة.
- ولتطبيق الطرق والأساليب الاحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من آراء العينة تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) Statistical Package for social science والذي يعد من أكثر الحزم الاحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني.

٥/ تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، كما يلي: حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) على الترتيب وأعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبانة.

ثانياً: تحليل البيانات الديموغرافية:

١- العمر

جدول (٢/٢/٤)

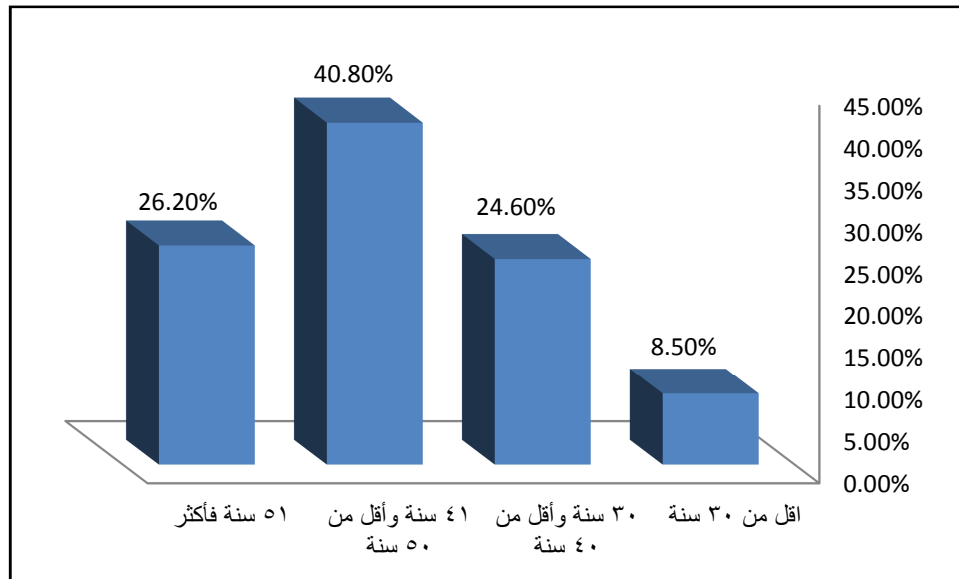
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من ٣٠ سنة	١١	٨.٥%
٣٠ سنة وأقل من ٤٠ سنة	٣٢	٢٤.٦%
٤١ سنة وأقل من ٥٠ سنة	٥٣	٤٠.٨%
٥١ سنة فأكثر	٣٤	٢٦.٢%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

شكل (١/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول (٢/٢/٤)

يتضح من الجدول رقم (٢/٢/٤) والشكل البياني رقم (١/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٨,٥٠%) أعمارهم أقل من ٣٠ سنة ، وأن هنالك نسبة (٢٤,٦٠%) أعمارهم من ٣٠ إلى ٤٠ سنة ، وأن هنالك نسبة (٤٠,٨٠%) أعمارهم من ٤١ سنة إلى ٥٠ سنة ، وأن هنالك نسبة (٢٦,٢٠%) أعمارهم من ٥١ سنة فأكثر.

جدول (٣/٢/٤)

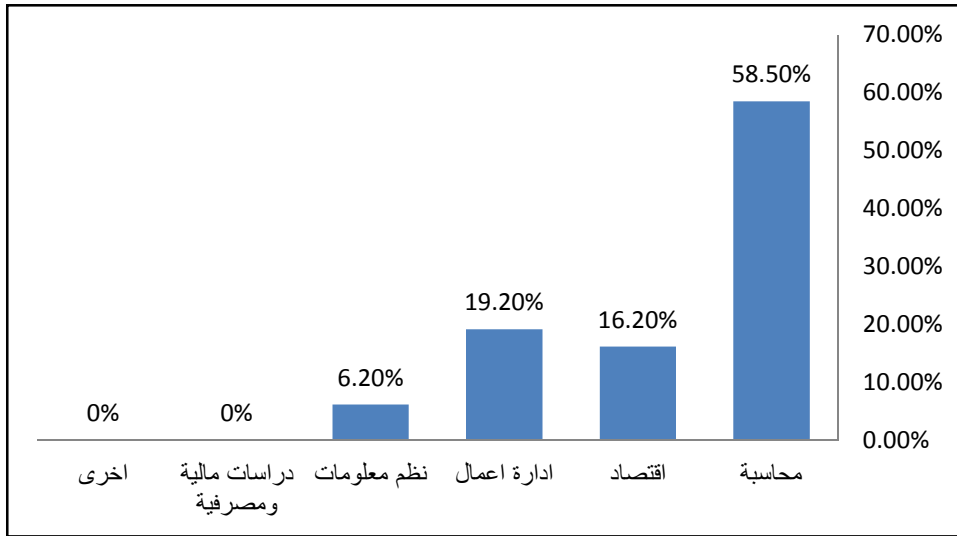
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	الفئة
٥٨.٥%	٧٦	محاسبة
١٦.٢%	٢١	اقتصاد
١٩.٢%	٢٥	ادارة اعمال
٦.٢%	٨	نظم معلومات
٠%	٠	دراسات مالية ومصرفية
٠%	٠	اخرى
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

شكل (٢/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول (٣/٢/٤)

يتضح من الجدول رقم (٣/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٨,٥٠%) تخصصهم العلمي محاسبة ، وأن هنالك نسبة (١٦,٢٠%) تخصصهم العلمي اقتصاد ، وأن هنالك نسبة (١٩,٢٠%) تخصصهم العلمي ادارة أعمال ، وأن هنالك نسبة (٦,٢٠%) تخصصهم العلمي نظم معلومات . ولا يوجد تخصص دراسات مالية ومصرفية ولا تخصصات أخرى.

٣- المؤهل العلمي

جدول (٤/٢/٤)

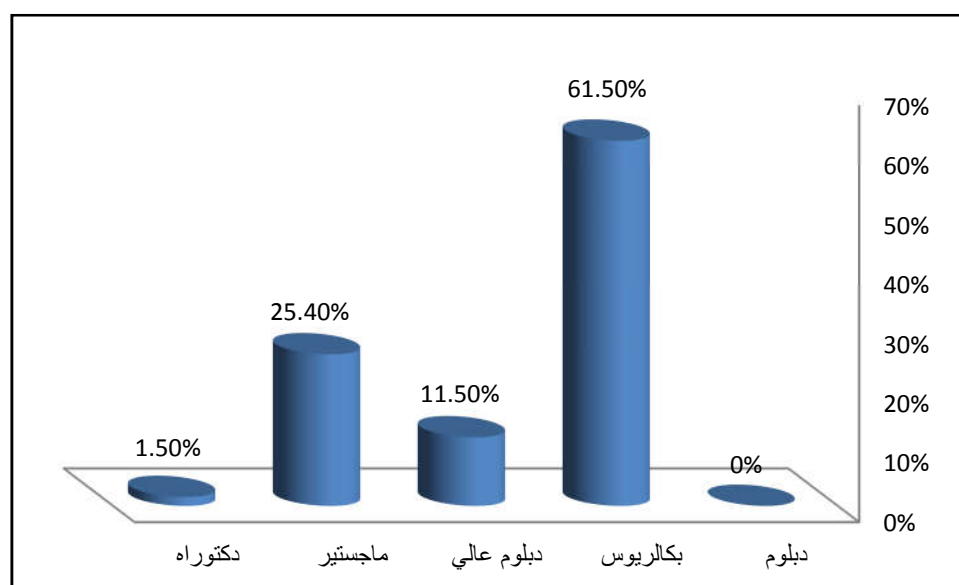
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	الفئة
٠%	٠	دبلوم
٦١.٥%	٨٠	بكالوريوس
١١.٥%	١٥	دبلوم عالي
٢٥.٤%	٣٣	ماجستير
١.٥%	٢	دكتوراه
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

شكل (٣/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول (٤/٢/٤)

يتضح من الجدول رقم (٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٠%) مؤهلهم العلمي دبلوم ، وأن هنالك نسبة (٦١,٥٠%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، وأن هنالك نسبة (١١,٥٠%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، وأن هنالك نسبة (٢٥,٤٠%) مؤهلهم العلمي ماجستير ، وأن هنالك نسبة (١,٥٠%) مؤهلهم العلمي دكتوراه.

جدول (٥/٢/٤)

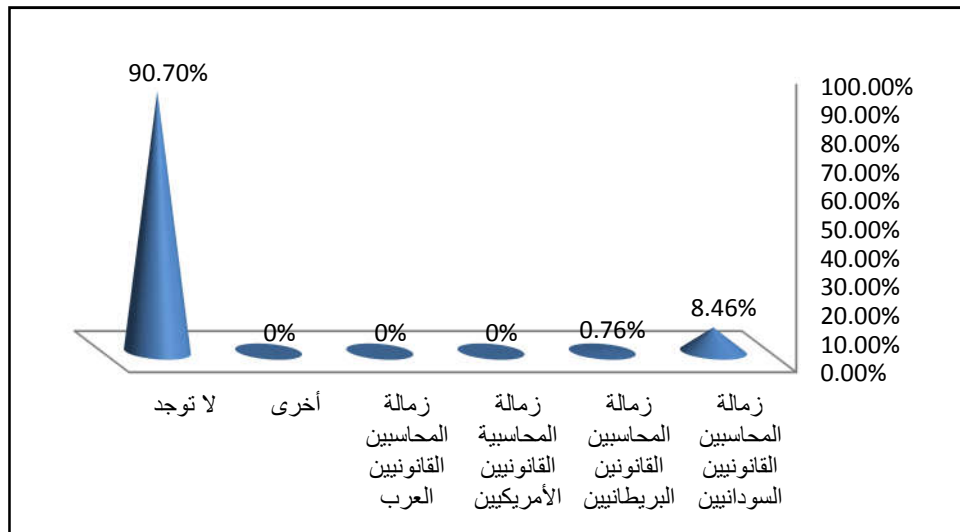
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة	التكرار	الفئة
٨.٤٦%	١١	زمالة المحاسبين القانونيين السودانيين
٠.٧٦%	١	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانيين
٠%	٠	زمالة المحاسبية القانونيين الأمريكيين
٠%	٠	زمالة المحاسبين القانونيين العرب
٠%	٠	أخرى
٩٠.٧%	١١٨	لا توجد
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

شكل (٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول (٥/٢/٤)

يتضح من الجدول رقم (٥/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٨,٤٦%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين السودانية ، وأن هنالك نسبة (٠,٧٦%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين البريطانية ، ولا يوجد من لديهم مؤهل المهني زمالة المحاسبين الأمريكية، وأيضاً لا يوجد من لديه مؤهل المهني زمالة المحاسبين العربية ، وأن هنالك نسبة (٩٠,٧٠%) لا توجد لديهم مؤهلات مهنية .

جدول (٦/٢/٤)

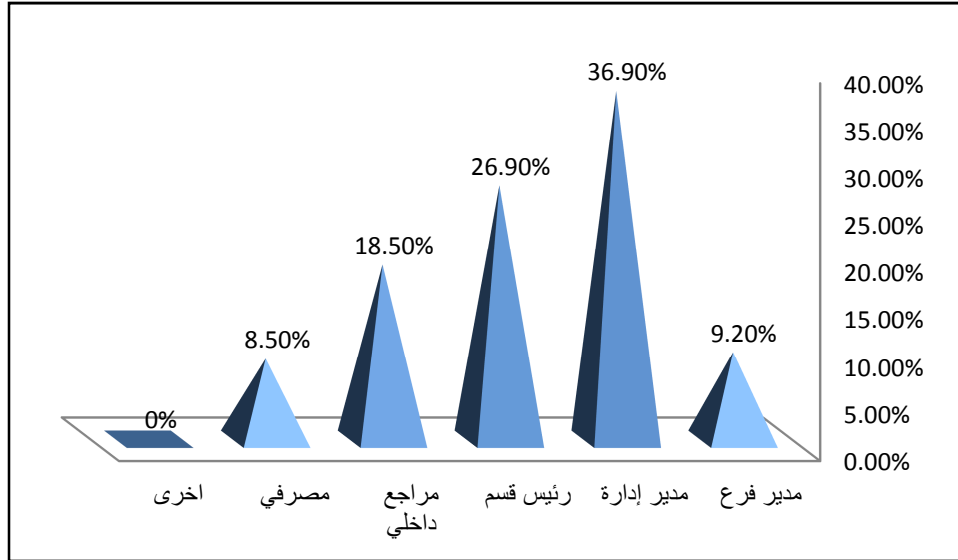
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	الفئة
٩.٢%	١٢	مدير فرع
٣٦.٩%	٤٨	مدير إدارة
٢٦.٩%	٣٥	رئيس قسم
١٨.٥%	٢٤	مراجع داخلي
٨.٥%	١١	مصرفي
٠%	٠	اخرى
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

شكل (٥/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول (٦/٢/٤)

يتضح من الجدول رقم (٦/٢/٤) والشكل البياني رقم (٥/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٩,٢٠%) مركزهم الوظيفي مدير فرع ، وأن هنالك نسبة (٣٦,٩٠%) مركزهم الوظيفي مدير إدارة ، وأن هنالك نسبة (٢٦,٩٠%) مركزهم الوظيفي رئيس قسم، وأن هنالك نسبة (١٨,٥٠%) مركزهم الوظيفي مراجع داخلي، وأن هنالك نسبة (٨,٥٠%) مركزهم الوظيفي موظف (مصرفي)، ولا يوجد من لهم مراكز وظيفية أخرى.

٦- سنوات الخبرة

جدول (٧/٢/٤)

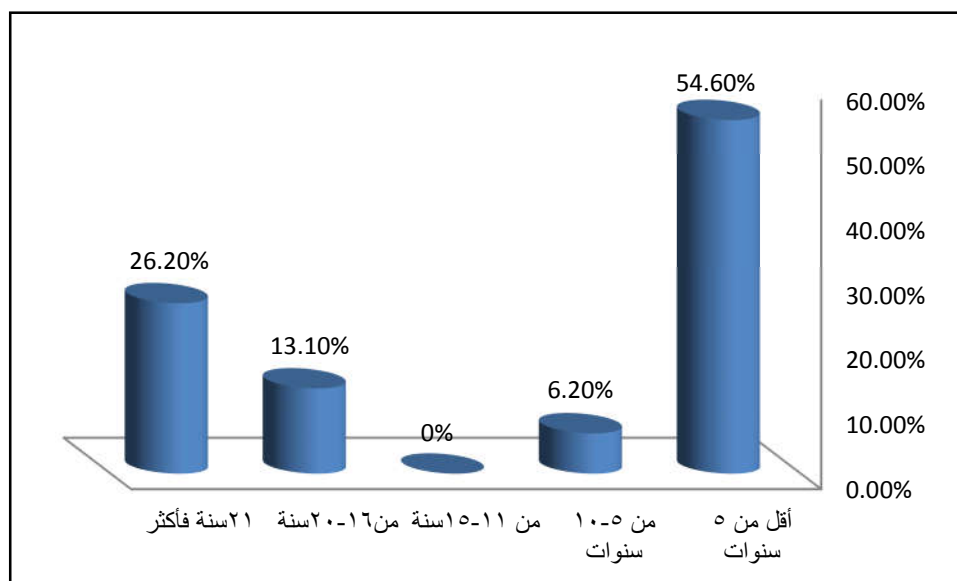
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٧١	٥٤.٦%
من ٥-١٠ سنوات	٨	٦.٢%
من ١١-١٥ سنة	٠	٠%
من ١٦-٢٠ سنة	١٧	١٣.١%
٢١ سنة فأكثر	٣٤	٢٦.٢%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

شكل (٦/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول (٧/٢/٤)

يتضح من الجدول رقم (٧/٢/٤) والشكل البياني رقم (٦/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥٤,٦٠%) سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات ، وأن هنالك نسبة (٦,٢٠%) سنوات خبرتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات ، ولا يوجد من لديهم خبرة من ١١ إلى ١٥ سنة، وأن هنالك نسبة (١٣,١٠%) سنوات خبرتهم من ١٦ إلى ٢٠ سنة، وأن هنالك نسبة (٢٦,٢٠%) سنوات خبرتهم ٢١ سنة فأكثر.

ثالثاً: تحليل عبارات الاستبانة:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين دقة ومصادقية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

العبارة الأولى: الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية يؤدي الى توفير معلومات محاسبية تلبي رغبة متخذي القرار في البنوك السودانية.

جدول (٨/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٢٠	١٥.٣٨%
أوافق	٥٢	٤٠%
محايد	١٩	١٤.٦٢%
لا أوافق	٣٧	٢٨.٤٦%
لا أوافق بشدة	٢	١.٥٤%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٨/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الأولى بلغ عددهم (٧٢) مبحوثاً بنسبة (٥٥,٣٨%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . أما الاجابة على العبارة الأولى بـ(محايد) تمثلت في عدد ١٩ مبحوث بنسبة ١٤,٦٢% من اجمالي المبحوثين. و(الغير موافقين بشدة + غير موافقين) كان عددهم ٣٩ مبحوث بنسبة ٣٠% .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية يؤدي الى توفير معلومات محاسبية تلبي رغبة متخذي القرار في البنوك السودانية) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة).

العبارة الثانية: الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية لدى المستثمرين يؤثر في تقييم القرار التمويلي.

جدول (٩/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٢	٧٠.٧٧%
أوافق	٣٨	٢٩.٢٣%
محايد	٠	٠%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٩/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثانية بلغ عددهم (١٣٠) مبحوثاً بنسبة (١٠٠%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين بـ (محايد +الغير موافقين بشدة + غير موافقين) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية لدى المستثمرين يؤثر في تقييم القرار التمويلي.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ١٠٠% وهي تمثل أعلى نسبة موافقة على ماجاء بهذه الاستبانة.

العبارة الثالثة: تعتبر جودة وتوفر المعلومات المحاسبية جزءا مهما للمستثمرين لتحقيق أهدافهم الاستثمارية.

جدول (١٠/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٤	%٧٢.٣١
أوافق	٣٦	%٢٧.٦٩
محايد	٠	%٠
لا أوافق	٠	%٠
لا أوافق بشدة	٠	%٠
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٠/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثالثة بلغ عددهم (١٣٠) مبحثاً بنسبة (١٠٠%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين بـ (محايد +الغير موافقين بشدة + غير موافقين) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تعتبر جودة وتوفر المعلومات المحاسبية جزءا مهما للمستثمرين لتحقيق أهدافهم الاستثمارية.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ١٠٠% وهي تمثل أعلى نسبة موافقة على ماجاء بهذه الاستبانة.

العبارة الرابعة: المعلومات المحاسبية الصادقة تفيد البنوك في تقديم البدائل المتاحة للتمويل.

جدول (١١/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة

النسبة	التكرار	الفئة
٧٦.١٥%	٩٩	أوافق بشدة
٢٣.٠٨%	٣٠	أوافق
٠.٧٧%	١	محايد
٠%	٠	لا أوافق
٠%	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١١/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الرابعة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد واحد مبحوث محايد بنسبة ٠,٧٧% ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين بـ (الغير موافقين بشدة + غير موافقين). يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (المعلومات المحاسبية الصادقة تفيد البنوك في تقديم البدائل المتاحة للتمويل.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%.

العبارة الخامسة: المعلومات المحاسبية العادلة تجنب الوقوع في الخسائر الاستثمارية.

جدول (١٢/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٥	٧٣.٠٨%
أوافق	٣٢	٢٤.٦٢%
محايد	٣	٢.٣١%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٢/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الخامسة بلغ عددهم (١٢٧) مبحوثاً بنسبة (٩٧,٧%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد ٣ مبحوثين محايدين بنسبة ٢,٣١ % ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين بـ (الغير موافقين بشدة + غير موافقين). يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (المعلومات المحاسبية العادلة تجنب الوقوع في الخسائر الاستثمارية.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٧,٧%.

العبارة السادسة: توفير المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين تؤثر في قرار التمويل.

جدول (١٣/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة

النسبة	التكرار	الفئة
٧٣.٨٥%	٩٦	أوافق بشدة
٢٥.٣٨%	٣٣	أوافق
٠.٧٧%	١	محايد
٠%	٠	لا أوافق
٠%	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٢/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السادسة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد ١ مبحوث محايد بنسبة ٠,٧٧% ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين بـ (الغير موافقين بشدة + غير موافقين). يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (توفير المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين تؤثر في قرار التمويل) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%.

العبارة السابعة: النظام المحاسبي الذي يوفر معلومات محاسبية كافية يفيد في توفير احتياجات المستثمرين من الأموال.

جدول (١٤/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٤	٧٢.٣١%
أوافق	٣٤	٢٦.١٥%
محايد	٢	١.٥٤%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٣/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السابعة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد ٢ مبحوثين محايد بنسبة ١,٥٤% ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين ب (الغير موافقين بشدة + غير موافقين). يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (النظام المحاسبي الذي يوفر معلومات محاسبية كافية يفيد في توفير احتياجات المستثمرين من الأموال) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%.

العبرة الثامنة: المستخدم الجيد للمعلومات المحاسبية يختار نظام يوفر له معلومات كافية لتوفير الاحتياجات التمويلية.

جدول (١٥/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبرة الثامنة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٥	٧٣.٠٨%
أوافق	٣٥	٢٦.٩٢%
محايد	٠	٠%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٤/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبرة الثامنة بلغ عددهم (١٣٠) مبحوثاً بنسبة (١٠٠%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين بـ (محايد+الغير موافقين بشدة + غير موافقين).

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (المستخدم الجيد للمعلومات المحاسبية يختار نظام يوفر له معلومات كافية لتوفير الاحتياجات التمويلية) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ١٠٠%.

العبارة التاسعة: الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية أفضل من الاهتمام بنوعيتها في قرار التمويل.

جدول (١٦/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة

النسبة	التكرار	الفئة
٦٠.٧٧%	٧٩	أوافق بشدة
٣٧.٦٩%	٤٩	أوافق
١.٥٤%	٢	محايد
٠%	٠	لا أوافق
٠%	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٥/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة التاسعة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد ٢ مبحوث اجابتهم بمحايد ، ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين ب (الغير موافقين بشدة + غير موافقين) . يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية أفضل من الاهتمام بنوعيتها في قرار التمويل.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%.

العبرة العشرة: عدم الرجوع الى المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً في اتخاذ القرار التمويلي لدى المستثمرين.

جدول (١٧/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العشرة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٧٩	%٦٠.٧٧
أوافق	٥٠	%٣٨.٤٦
محايد	١	%٠.٧٧
لا أوافق	٠	%٠
لا أوافق بشدة	٠	%٠
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٦/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة التاسعة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد ١ مبحوث اجابتهم بمحايد ، ونجد أنه لا توجد أجابة من المبحوثين ب (الغير موافقين بشدة + غير موافقين) . يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (عدم الرجوع الى المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً في اتخاذ القرار التمويلي لدى المستثمرين) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣% .

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

العبارة الأولى: الاعتماد على المعلومات المحاسبية يمكن ادارة التمويل في البنك من اتخاذ القرارات التمويلية الرشيدة.

جدول (١٨/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الاولى

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٦٩	٥٣.٠٨%
أوافق	٦٠	٤٦.١٥%
محايد	١	٠.٧٧%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٧/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الأولى بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . أما الاجابة على العبارة الأولى بـ(محايد) تمثلت في عدد ١ مبحث بنسبة ٠,٧٧% من اجمالي المبحوثين. ولا توجد اجابات بـ(الغير موافقين بشدة + غير موافقين).

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (الاعتماد على المعلومات المحاسبية يمكن ادارة التمويل في البنك من اتخاذ القرارات التمويلية الرشيدة) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%

العبارة الثانية: استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن المعلومات المحاسبية بدعم القرار التمويلي.

جدول (١٩/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٦٨	٥٢.٣١%
أوافق	٥٨	٤٤.٦٢%
محايد	٢	١.٥٤%
لا أوافق	٢	١.٥٤%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٨/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثانية بلغ عددهم (٩٦) مبحوثاً بنسبة (٩٦,٩٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . أما الاجابة بـ(محايد) تمثلت في عدد ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤% من اجمالي المبحوثين.والاجابة بـ(لا اوافق) تمثلت في عدد ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤% ولا توجد اجابات بـ(الغير موافقين بشدة).

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن المعلومات المحاسبية بدعم القرار التمويلي) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٦,٩٣%

العبارة الثالثة: استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن المعلومات المحاسبية بدعم القرار التمويلي.

جدول (٢٠/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٦٠	%٤٦.١٥
أوافق	٢٧	%٢٠.٧٧
محايد	١٦	%١٢.٣١
لا أوافق	٢٥	%١٩.٢٣
لا أوافق بشدة	٢	%١.٥٤
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (١٩/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثالثة بلغ عددهم (٨٧) مبحوثاً بنسبة (٦٦,٩٢%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . أما الاجابة بـ(محايد) تمثلت في عدد ١٦ مبحوث بنسبة ١٢,٣١% من اجمالي المبحوثين. والاجابة بـ(لا اوافق) تمثلت في عدد ٢٥ مبحوث بنسبة ١٩,٢٣% والاجابة بـ(لا اوافق بشدة) تمثلت في عدد ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤%.

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن المعلومات المحاسبية بدعم القرار التمويلي) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٦٦,٩٢%

العبارة الرابعة: التركيز على المعلومات المحاسبية الملائمة يؤثر ايجابيا على المشاريع الاستثمارية لاتخاذ القرارات التمويلية السليمة.

جدول (٢١/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٥٧	%٤٣.٨٥
أوافق	٢٩	%٢٢.٣١
محايد	٢٩	%٢٢.٣١
لا أوافق	١٢	%٩.٢٣
لا أوافق بشدة	٣	%٢.٣١
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٠/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الرابعة بلغ عددهم (٨٦) مبحوثاً بنسبة (٦٦,١٦%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . أما الاجابة بـ(محايد) تمثلت في عدد ٢٩ مبحوث بنسبة ٢٢,٣١% من اجمالي المبحوثين.والاجابة بـ(لا اوافق) تمثلت في عدد ١٢ مبحوث بنسبة ٩,٢٣% والاجابة بـ(لا اوافق بشدة) تمثلت في عدد ٣ مبحوثين بنسبة ٢,٣١%.

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (التركيز على المعلومات المحاسبية الملائمة يؤثر ايجابيا على المشاريع الاستثمارية لاتخاذ القرارات التمويلية السليمة) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٦٦,١٦%

العبارة الخامسة: كفاءة استخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة الائتمان اختيار القرار المناسب.

جدول (٢٢/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٣٩	٣٠%
أوافق	٦٣	٤٨,٤٦%
محايد	٢٠	١٥,٣٨%
لا أوافق	٨	٦,١٥%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢١/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الخامسة بلغ عددهم (١٠٢) مبحوثاً بنسبة (٧٨,٤٦%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . أما الاجابة بـ(محايد) تمثلت في عدد ٢٠ مبحوث بنسبة ١٥,٣٨% من اجمالي المبحوثين.والاجابة بـ(لا اوافق) تمثلت في عدد ٨ مبحوث بنسبة ٦,١٥% ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (كفاءة استخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة الائتمان اختيار القرار المناسب.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٧٨,٤٦%

العبارة السادسة: تجاهل مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية يؤثر في اتخاذ القرار التمويلي.

جدول (٢٣/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة

النسبة	التكرار	الفئة
٣٠%	٣٩	أوافق بشدة
٣٣.٨٥%	٤٤	أوافق
١١.٥٤%	١٥	محايد
١٦.٩٢%	٢٢	لا أوافق
٧.٦٩%	١٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٢/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السادسة بلغ عددهم (٨٣) مبحوثاً بنسبة (٦٣,٨٥%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . أما الاجابة بـ(محايد) تمثلت في عدد ١٥ مبحوث بنسبة ١١,٥٤% من اجمالي المبحوثين.والاجابة بـ(لا اوافق) تمثلت في عدد ٢٢ مبحوث بنسبة ١٦,٩٢% والاجابة بـ(لا اوافق بشدة) تمثلت في ١٠ مبحوثين بنسبة ٧,٦٩%.

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تجاهل مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية يؤثر في اتخاذ القرار التمويلي) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٦٣,٨٥%.

العبارة السابعة: استخدام المعلومات المحاسبية بصورة غير سليمة يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى البنوك السودانية.

جدول (٢٤/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٧	٧٤.٦٢%
أوافق	٣٢	٢٤.٦٢%
محايد	٠	٠%
لا أوافق	١	٠.٧٧%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٣/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السابعة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . ولا توجد اجابة بـ(محايد) .والاجابة بـ(لا اوافق) تمثلت في عدد ١ مبحوث بنسبة ٠,٧٧% ، ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق بشدة) . يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (استخدام المعلومات المحاسبية بصورة غير سليمة يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى البنوك السودانية) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%.

العبارة الثامنة: تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة في مساعدة المحللين الماليين في البنوك السودانية باتخاذ القرارات الرشيدة .

جدول (٢٥/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	١٠١	%٧٧.٦٩
أوافق	٢٨	%٢١.٥٤
محايد	١	%٠.٧
لا أوافق	٠	%٠
لا أوافق بشدة	٠	%٠
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٤/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثامنة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد المبحوثين الذين اجابتهم بـ(محايد) عدد واحد مبحوث بنسبة ٠,٧٧% . ، ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق+ لا اوافق بشدة) . يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة في مساعدة المحللين الماليين في البنوك السودانية باتخاذ القرارات الرشيدة) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%.

العبارة التاسعة: اختيار المعلومات المحاسبية الملائمة عند تقديم طلب التمويل مؤشر على استمرار نجاح للمشروع .

جدول (٢٦/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	١٠٢	%٧٨.٤٦
أوافق	٢٧	%٢٠.٧٧
محايد	١	%٠.٧٧
لا أوافق	٠	%٠
لا أوافق بشدة	٠	%٠
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٥/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة التاسعة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . وعدد المبحوثين الذين اجابتهم بـ(محايد) عدد واحد مبحوث بنسبة ٠,٧٧% . ، ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق+ لا اوافق بشدة) . يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (اختيار المعلومات المحاسبية الملائمة عند تقديم طلب التمويل مؤشر على استمرار نجاح للمشروع) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%.

العبرة العاشر: الاهتمام بجمع المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي الى كفاءة ادارة الائتمان في البنوك السودانية.

جدول (٢٧/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشر

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٧	٧٤.٦٢%
أوافق	٣٣	٢٥.٣٨%
محايد	٠	٠%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٦/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة العاشر بلغ عددهم (١٣٠) مبحوثاً بنسبة (١٠٠%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة . ، ولا توجد اجابة بـ(محايد+ لا اوافق+ لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (الاهتمام بجمع المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي الى كفاءة ادارة الائتمان في البنوك السودانية). فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ١٠٠%.

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

العبارة الأولى: تتوفر الثقة في المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين عندما تتبع المنشأة سياسات محاسبية متعارف عليها والثبات في تطبيقها.

جدول (٢٨/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الاولى

النسبة	التكرار	الفئة
٧٣.٠٨%	٩٥	أوافق بشدة
٢٦.١٥%	٣٤	أوافق
٠%	٠	محايد
٠.٧٧%	١	لا أوافق
٠%	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٧/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الأولى بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم واحد مبحوث بنسبة، ٠,٧٧% ، ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق + لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تتوفر الثقة في المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين عندما تتبع المنشأة سياسات محاسبية متعارف عليها والثبات في تطبيقها.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة- الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%

العبارة الثانية: المستخدمين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمبدأ الثبات في البدائل المحاسبية للتنبؤ باستمرارية المشروع.

جدول (٢٩/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	١٠٠	٧٦.٩٢%
أوافق	٢٩	٢٢.٣١%
محايد	١	٠.٧٧%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٨/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثانية بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم واحد مبحوث بنسبة، ٠,٧٧% ، ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق + لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (المستخدمين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمبدأ الثبات في البدائل المحاسبية للتنبؤ باستمرارية المشروع) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة- الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%

العبرة الثالثة: عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية عند متخذي القرار في البنوك السودانية.

جدول (٣٠/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٥	%٧٣.٠٨
أوافق	٣٣	%٢٥.٣٨
محايد	١	%٠.٧٧
لا أوافق	١	%٠.٧٧
لا أوافق بشدة	٠	%٠
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٢٩/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثالثة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم واحد مبحوث بنسبة،٧٧,٠% ، واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق) عددهم واحد مبحوث بنسبة،٧٧,٠% ولا توجد اجابة بـ(لااوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية عند متخذي القرار في البنوك السودانية) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%

العبارة الرابعة: تغيير البنوك من سياسة محاسبية الى اخرى والافصاح عن اثر التغيير يزيد من المنطق التفسيري عند المستخدمين.

جدول (٣١/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٧٩	٦٠.٧٧%
أوافق	٤٧	٣٦.١٥%
محايد	٣	٢.٣١%
لا أوافق	١	٠.٧٧%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٠/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الرابعة بلغ عددهم (١٢٦) مبحوثاً بنسبة (٩٦,٩٢%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٣ مبحوث بنسبة، ٢,٣١% ، واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق) عددهم واحد مبحوث بنسبة، ٠,٧٧% ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تغيير البنوك من سياسة محاسبية الى اخرى والافصاح عن اثر التغيير يزيد من المنطق التفسيري عند المستخدمين) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٦,٩٢%

العبارة الخامسة: يمكن للبنوك أن تغير في سياستها المحاسبية المستخدمة في منح التمويل .

جدول (٣٢/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨١	٦٢.٣١%
أوافق	٤٥	٣٤.٦٢%
محايد	٢	١.٥٤%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٢	١.٥٤%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣١/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الخامسة بلغ عددهم (١٢٦) مبحوثاً بنسبة (٩٦,٩٢%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤% ، ولا توجد اجابة بـ(لاوافق) ، واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق بشدة) عددهم ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤%

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على عبارة (يمكن للبنوك أن تغير في سياستها المحاسبية المستخدمة في منح التمويل) فقد كانت اجابة المبحوثين تتحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٦,٩٢%

العبارة السادسة: ان الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر اتساقاً عند التقديم بطلب التمويل من البنوك.

جدول (٣٣/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٧٦	٥٨.٤٦%
أوافق	٥٢	٤٠%
محايد	٢	١.٥٤%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٢/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السادسة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤% ، ولا توجد اجابة بـ(لاوافق+لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (ان الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر اتساقاً عند التقديم بطلب التمويل من البنوك) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%

العبارة السابعة: تطلب البنوك من الجهات طالبة التمويل الافصاح عن أي تغيير في المبادئ والطرق المحاسبية.

جدول (٣٤/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨٠	٦١.٥٤%
أوافق	٤٧	٣٦.١٥%
محايد	٣	٢.٣١%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٣/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السابعة بلغ عددهم (١٢٧) مبحوثاً بنسبة (٩٧,٦٩%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٣ مبحوثين بنسبة ٢,٣١% ، ولا توجد اجابة بـ(لاوافق+لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تطلب البنوك من الجهات طالبة التمويل الافصاح عن أي تغيير في المبادئ والطرق المحاسبية) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٧,٦٩%

العبارة الثامنة: تعمل المعلومات المحاسبية كضمان لأموال البنوك من الضياع.

جدول (٣٥/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٧٨	٦٠%
أوافق	٤٦	٣٥.٣٨%
محايد	٤	٣.٠٨%
لا أوافق	٢	١.٥٤%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٤/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثامنة بلغ عددهم (١٢٤) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٤ مبحوثين بنسبة ٣,٠٨% ، واجابة المبحوثين بـ(لا أوافق) عددهم ٢ مبحوثين بنسبة ١,٥٤% ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تعمل المعلومات المحاسبية كضمان لأموال البنوك من الضياع) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%

العبارة التاسعة: يتم الاستعانة بالمعلومات المحاسبية من قبل البنوك في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

جدول (٣٦/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٦٧	٥١.٥٤%
أوافق	٥٢	٤٠%
محايد	١١	٨.٤٦%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٥/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة التاسعة بلغ عددهم (١١٩) مبحوثاً بنسبة (٩١,٥٤%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ١١ مبحوثين بنسبة ٨,٤٦% ولا توجد اجابة بـ(لاأوافق + لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (يتم الاستعانة بالمعلومات المحاسبية من قبل البنوك في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩١,٥٤%

العبارة العاشرة: تساعد المعلومات المحاسبية في عملية إعداد المعايير الكمية التي تعتمد عليها إدارة التمويل في البنوك في منح التمويل.

جدول (٣٧/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٣٠	٢٣.٠٨%
أوافق	٥١	٣٩.٢٣%
محايد	٣٣	٢٥.٣٨%
لا أوافق	١٤	١٠.٧٧%
لا أوافق بشدة	٢	١.٥٤%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٦/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة العاشرة بلغ عددهم (٨١) مبحوثاً بنسبة (٦٢,٣١%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٣٣ مبحوث بنسبة ٢٥,٣٨% ، واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق) عددهم ١٤ مبحوث بنسبة ١٠,٧٧%. واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق بشدة) عددهم ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤%.

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (تساعد المعلومات المحاسبية في عملية إعداد المعايير الكمية التي تعتمد عليها إدارة التمويل في البنوك في منح التمويل) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٦٢,٣١%

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين القدرة التنبؤية والتغذية العكسية للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

العبارة الأولى: ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل في البنوك في اداء وظيفة التخطيط والتنبؤ في المستقبل لقرارات التمويل.

جدول (٣٨/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٩٧	%٧٤.٦٢
أوافق	٣٣	%٢٥.٣٨
محايد	٠	%٠
لا أوافق	٠	%٠
لا أوافق بشدة	٠	%٠
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٧/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الأولى بلغ عددهم (١٣٠) مبحوثاً بنسبة (١٠٠%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، ولا توجد اجابة بـ(محايد + لأوافق + لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل في البنوك في اداء وظيفة التخطيط والتنبؤ في المستقبل لقرارات التمويل.) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ١٠٠%

العبارة الثانية: المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالباً ما تكون معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي لتقييم القرار التمويلي.

جدول (٣٩/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨٨	٦٧.٦٩%
أوافق	٤٢	٣٢.٣١%
محايد	٠	٠%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٨/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثانية بلغ عددهم (١٣٠) مبحوثاً بنسبة (١٠٠%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، ولا توجد اجابة بـ(محايد+ لاأوافق + لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالباً ما تكون معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي لتقييم القرار التمويلي) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ١٠٠%

العبارة الثالثة: قدرة المعلومات المحاسبية على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل في البنوك.

جدول (٤٠/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨٤	%٦٤,٦٢
أوافق	٤٥	%٣٤,٦٢
محايد	١	%٠,٧٧
لا أوافق	٠	%٠
لا أوافق بشدة	٠	%٠
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣٩/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثالثة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ١ مبحوث بنسبة ٠,٧٧% ولا توجد اجابة بـ(لاأوافق + لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (قدرة المعلومات المحاسبية على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل في البنوك) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%

العبرة الرابعة: قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالمستقبل تساعد في تقييم القرار التمويلي في البنوك.

جدول (٤١/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨٧	٦٦.٩٢%
أوافق	٤١	٣١.٥٤%
محايد	٢	١.٥٤%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٤٠/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الرابعة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، وإجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤% ولا توجد إجابة بـ(لاأوافق + لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالمستقبل تساعد في تقييم القرار التمويلي في البنوك). فقد كانت إجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%

العبارة الخامسة: غالباً ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط لتقييم القرار التمويلي في البنوك.

جدول (٤٢/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة

النسبة	التكرار	الفئة
٦٥.٣٨%	٨٥	أوافق بشدة
٣٣.٠٨%	٤٣	أوافق
٠.٧٧%	١	محايد
٠.٧٧%	١	لا أوافق
٠%	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١٣٠	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٤١/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الخامسة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ١ مبحوث بنسبة ٠,٧٧% ، واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق) عددهم ١ مبحوث بنسبة ٠,٧٧% ، ولا توجد اجابة بـ(لا اوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (غالباً ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط لتقييم القرار التمويلي في البنوك) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%

العبارة السادسة: في ظل توافر المعلومات المحاسبية لن يكون هنالك تضحية بشيء من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة.

جدول (٤٣/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٧٥	%٥٧.٦٩
أوافق	٥٠	%٣٨.٤٦
محايد	٣	%٢.٣١
لا أوافق	١	%٠.٧٧
لا أوافق بشدة	١	%٠.٧٧
المجموع	١٣٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٤٢/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السادسة بلغ عددهم (١٢٥) مبحوثاً بنسبة (٩٦,١٥%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٣ مبحوث بنسبة ٢,٣١% ، واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق) عددهم ١ مبحوث بنسبة ٠,٧٧% ، واجابة المبحوثين بـ(لا اوافق بشدة) عددهم ١ مبحوث بنسبة ٠,٧٧%.

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (في ظل توافر المعلومات المحاسبية لن يكون هنالك تضحية بشيء من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٦,١٥%.

العبارة السابعة: ان الادارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلياً.

جدول (٤٤/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨٧	٦٥.٤٦%
أوافق	٤٣	٣٣%
محايد	٢	١.٥٤%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٤٣/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة السابعة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٢ مبحوث بنسبة ١,٥٤% ، ولا توجد اجابة للمبحوثين بـ(لا وافق+لاوافق بشدة) . يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (ان الادارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلياً). فقد كانت اجابة المبحوثين تتحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%.

العبارة الثامنة: توافر المعلومات المحاسبية لها مقدرة على احداث تغيير في اتجاه تقييم القرار التمويلي في البنوك.

جدول (٤٥/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨٧	٦٦.٩٢%
أوافق	٤٢	٣٢.٣١%
محايد	٠	٠%
لا أوافق	١	٠.٧٧%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٤٤/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة الثامنة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، ولا توجد اجابة للمبحوثين بـ(محايد) ، واجابة المبحوثين بـ(لا وافق) عددهم ١ مبحوث بنسبة ٠,٧٧% ، ولا توجد اجابة للمبحوثين بـ(لاوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (توافر المعلومات المحاسبية لها مقدرة على احداث تغيير في اتجاه تقييم القرار التمويلي في البنوك) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%

العبارة التاسعة: مخرجات توافر المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.

جدول (٤٦/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٨٢	٦٣.٠٨%
أوافق	٤٦	٣٥.٣٨%
محايد	٢	١.٥٤%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٤٥/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة التاسعة بلغ عددهم (١٢٨) مبحوثاً بنسبة (٩٨,٤٦%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ٢ بنسبة ١,٥٤%، ولا توجد اجابة للمبحوثين بـ(لا أوافق+لاوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (مخرجات توافر المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٨,٤٦%

العبارة العاشرة: يعمل استخدام المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين البدائل من أجل إتخاذ القرار المناسب على تخفيض المخاطر المتعلقة بالقرار التمويلي.

جدول (٤٧/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة

الفئة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	٧٨	٦٠%
أوافق	٥١	٣٩.٢٣%
محايد	١	٠.٧٧%
لا أوافق	٠	٠%
لا أوافق بشدة	٠	٠%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٤٦/٢/٤) أن عدد المبحوثين الذين (يوافقون بشدة+ يوافقون) على العبارة التاسعة بلغ عددهم (١٢٩) مبحوثاً بنسبة (٩٩,٢٣%) من اجمالي المبحوثين عينة الدراسة ، واجابة المبحوثين بـ(محايد) عددهم ١ بنسبة ٠,٧٧%، ولا توجد اجابة للمبحوثين بـ(لا أوافق+لاوافق بشدة) .

يرى الباحث أن اجماع المبحوثين على (يعمل استخدام المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين البدائل من أجل إتخاذ القرار المناسب على تخفيض المخاطر المتعلقة بالقرار التمويلي) فقد كانت اجابة المبحوثين تنحصر في (الموافقة بشدة-الموافقة) بنسبة ٩٩,٢٣%

المبحث الثالث

اختبار صحة ونتائج الفرضيات

جدول (١/٣/٤)

اختبار الصدق والثبات لمفردات عينة الدراسة

Reliability statistics

عدد عبارات الاستبيان	قيمة معامل الثبات	قيمة معامل الصدق
٤٣	٠.٧٥١	٠.٧٣٨

قيمة معامل ألفا كرونباخ = ٠.٧٥١

قيمة معامل ألفا تعني أن دقة المعلومات في الاستبانة وعموميتها عند التطبيق
٧٥.١%

جدول (٢/٣/٤)

مقياس ليكرت الخماسي

مقياس ليكرت الخماسي	
الوسط المرجح	المستوى/الاتجاه
من ١ إلى ١.٧٩	لا أوافق بشدة
من ١.٨٠ إلى ٢.٥٩	لا أوافق
من ٢.٦٠ إلى ٣.٣٩	إلى حد ما / لا رأي / محايد
من ٣.٤٠ إلى ٤.١٩	أوافق
من ٤.٢٠ إلى ٥	أوافق بشدة

نتائج الفرضية الأولى هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دقة ومصادقية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

جدول (٣/٣/٤)

العبارة	الوسط الحسابي المرجح	قيمة كاي المحسوبة	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية يؤدي الى توفير معلومات محاسبية تلبي رغبة متخذي القرار في البنوك السودانية.	٣.٣٩	٥٦.٠٧٧	١.١٠٣	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية لدى المستثمرين يؤثر في تقييم القرار التمويلي.	٤.٦٩	٩٦.٩٣٨	٠.٥١١	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تعتبر جودة وتوفر المعلومات المحاسبية جزءا مهما للمستثمرين لتحقيق أهدافهم الاستثمارية.	٤.٧٢	٢٥.٨٧٧	٠.٤٤٩	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المعلومات المحاسبية الصادقة تفيد المصارف في تقديم البدائل المتاحة للتمويل.	٤.٧٥	١١٦.٩٦٩	٠.٤٨٧	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المعلومات المحاسبية العادلة تجنب الوقوع في الخسائر الاستثمارية.	٤.٧١	١٠٢.١٠٨	٠.٥٠٥	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
توفير المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين تؤثر في قرار التمويل.	٤.٧٢	١٠٧.٩٣١	٠.٤٩٨	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
النظام المحاسبي الذي يوفر معلومات محاسبية كافية يفيد في توفير احتياجات المستثمرين من الأموال.	٤.٧١	١٠٠.٦٧٧	٠.٤٨٩	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المستخدم الجيد للمعلومات المحاسبية يختار نظام يوفر له معلومات كافية لتوفير الاحتياجات التمويلية.	٤.٧٣	٢٧.٦٩٢	٠.٤٤٥	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية أفضل من الاهتمام بنوعيتها في قرار التمويل.	٤.٥٩	٦٩.٥٢٣	٠.٥٢٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
عدم الرجوع الى المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً في اتخاذ القرار التمويلي لدى المستثمرين.	٤.٦	٧١.٧٣٨	٠.٥٠٧	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (جدول ٣/٣/٤) أن:

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٣.٣٩ والانحراف المعياري لها يساوي ١.١٠٣ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية يؤدي الى توفير معلومات محاسبية تلبي رغبة متخذي القرار في البنوك السودانية.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ٤.٦٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥١١ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية لدى المستثمرين يؤثر في تقييم القرار التمويلي.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٧٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٤٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن جودة وتوفر المعلومات المحاسبية جزءا مهما للمستثمرين لتحقيق أهدافهم الاستثمارية.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٧٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٨٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية الصادقة تفيد البنوك في تقديم البدائل المتاحة للتمويل.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ٤.٧١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٠٥ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية العادلة تجنب الوقوع في الخسائر الاستثمارية.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ٤.٧٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٩٨ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن توفير المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين تؤثر في قرار التمويل.

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ٤.٧١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٨٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن النظام المحاسبي الذي يوفر معلومات محاسبية كافية يفيد في توفير احتياجات المستثمرين من الأموال.

٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ٤.٧٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٤٥ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المستخدم الجيد للمعلومات المحاسبية يختار نظام يوفر له معلومات كافية لتوفير الاحتياجات التمويلية.

٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ٤.٥٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٢٤ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية أفضل من الاهتمام بنوعيتها في قرار التمويل.

١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ٤.٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٠٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن عدم الرجوع الى المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً في اتخاذ القرار التمويلي لدى المستثمرين.

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتج الباحث بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين دقة ومصادقية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية) متحققة ولصالح الموافقين.

نتائج الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

جدول (٤/٣/٤)

العبارة	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة كاي المحسوبة	درجة الموافقة
الاعتماد على المعلومات المحاسبية يمكن ادارة التمويل في البنك من اتخاذ القرارات التمويلية الرشيدة.	٤.٥٢	٠.٥١٧	٦٢.٩٦٩	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن المعلومات المحاسبية بدعم القرار التمويلي.	٤.٤٨	٠.٦١٣	٧٨.١٨٥	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
مصادقية المعلومات المحاسبية يوفر على مستخدمي القوائم المالية الخبرة في تقييم القرارات التمويلية.	٣.٢٢	١.٢٥٩	٥٧.١٥	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
التركيز على المعلومات المحاسبية الملائمة يؤثر ايجابياً على المشاريع الاستثمارية لاتخاذ القرارات التمويلية السليمة.	٢.٨٧	١.١٥٧	٦٥.٥٣٨	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
كفاءة استخدام المعلومات المحاسبية يساعد ادارة الائتمان اختيار القرار المناسب.	٤.٠٢	٠.٨٤	٥٣.٢	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تجاهل مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية يؤثر في اتخاذ القرار التمويلي.	٣.٢٢	١.٢٥٩	٣٤.٠٧٧	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
استخدام المعلومات المحاسبية بصورة غير سليمة يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى البنوك السودانية.	٤.٧٣	٠.٤٩٥	١١٠.٧٨ ٥	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة في مساعدة المحللين الماليين في البنوك السودانية باتخاذ القرارات الرشيدة .	٤.٧٧	٠.٤٤١	١٢٣.٥٢ ٣	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
اختيار المعلومات المحاسبية الملائمة عند تقديم طلب التمويل مؤثر على استمرار نجاح للمشروع	٤.٧٨	٠.٤٣٦	١٢٦.٩٣ ٨	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
الاهتمام بجمع المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي الى كفاءة ادارة الائتمان في البنوك السودانية.	٤.٧٥	٠.٤٣٧	٣١.٥٠٨	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم جدول (٤/٣/٤) أن:

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٥٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥١٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاعتماد على المعلومات المحاسبية يمكن إدارة التمويل في البنك من اتخاذ القرارات التمويلية الرشيدة.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ٤.٤٨ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦١٣ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن المعلومات المحاسبية بدعم القرار التمويلي.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٣.٢٢ والانحراف المعياري لها يساوي ١.٢٥٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن مصداقية المعلومات المحاسبية يوفر على مستخدمي القوائم المالية الخبرة في تقييم القرارات التمويلية.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٢.٨٧ والانحراف المعياري لها يساوي ١.١٥٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التركيز على المعلومات المحاسبية الملائمة يؤثر ايجابياً على المشاريع الاستثمارية لاتخاذ القرارات التمويلية السليمة.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ٤.٠٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٨٤ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن كفاءة استخدام المعلومات المحاسبية يساعد إدارة الائتمان اختيار القرار المناسب.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ٣,22 والانحراف المعياري لها يساوي ١.٢٥٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تجاهل مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية يؤثر في اتخاذ القرار التمويلي.

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ٤.٧٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٩٥ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة

على أن استخدام المعلومات المحاسبية بصورة غير سليمة يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى البنوك السودانية.

٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ٤.٧٧ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٤١ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد المحللين الماليين في المصارف السودانية باتخاذ القرارات الرشيدة .

٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ٤.٧٨ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٣٦ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن اختيار المعلومات المحاسبية الملائمة عند تقديم طلب التمويل مؤثر على استمرار نجاح للمشروع.

١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ٠.٤٣٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٣٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاهتمام بجمع المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي الى كفاءة ادارة الائتمان في المصارف السودانية

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتج الباحث بأن الفرضية الثانية

والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة وموضوعية المعلومات

المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية) متحققة ولصالح الموافقين.

نتائج الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.
جدول (٥/٣/٤)

العبارة	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة كاي المحسوبة	درجة الموافقة
تتوفر الثقة في المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين عندما تتبع المنشأة سياسات محاسبية متعارف عليها والثبات في تطبيقها.	٤.٧٢	٠.٥٠٢	١٠٤.٩٦٩	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المستخدمين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمبدأ الثبات في البدائل المحاسبية للتنبؤ باستمرارية المشروع.	٤.٧٦	٠.٤٤٦	١٢٠.٢	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية عند متخذي القرار في البنوك السودانية.	٤.٧١	٠.٥٢	١٨١.٢٦٢	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تغيير البنوك من سياسة محاسبية الى اخرى والافصاح عن اثر التغيير يزيد من المنطق التفسيري عند المستخدمين.	٤.٥٧	٠.٥٨٣	١٣٠.٣٠٨	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
يمكن للبنوك ان تغير في سياستها المحاسبية المستخدمة في منح التمويل .	٤.٥٦	٠.٦٨٢	١٣٤.٤٣١	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
ان الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر اتساقاً عند التقديم بطلب التمويل من البنوك.	٤.٥٧	٠.٥٢٧	١٢٦.٤٣١	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تطلب البنوك من الجهات طالبة التمويل الافصاح عن أي تغيير في المبادئ والطرق المحاسبية.	٤.٥٩	٠.٥٣٨	٦٨.٨٧٧	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تعمل المعلومات المحاسبية كضمن لأموال البنوك من الضياع.	٤.٥٤	٠.٦٣٧	١٢٢.٩٢٣	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
يتم الاستعانة بالمعلومات المحاسبية من قبل المصارف في تحليل الانحرافات وإتخاذ الاجراءات التصحيحية.	٤.٤٣	٠.٦٤٦	٣٨.٧٨٥	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساعد المعلومات المحاسبية في عملية إعداد المعايير الكمية التي تعتمد عليها ادارة التمويل في البنوك في منح التمويل.	٣.٧٢	٠.٩٩	٥٤.٢٣١	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم جدول (٥/٣/٤) أن:

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٧٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٠٢ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن توفر الثقة في المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين عندما تتبع المنشأة سياسات محاسبية متعارف عليها والثبات في تطبيقها.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ٤.٧٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٤٦ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المستخدمين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمبدأ الثبات في البدائل المحاسبية للتنبؤ باستمرارية المشروع.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٧١ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٢ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية عند متخذي القرار في البنوك السودانية.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٥٧ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٨٣ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تغيير البنوك من سياسة محاسبية الى أخرى والافصاح عن اثر التغيير يزيد من المنطق التفسيري عند المستخدمين.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ٤.٥٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٨٢ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنه يمكن للبنوك ان تغير في سياستها المحاسبية المستخدمة في منح التمويل.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ٤.٥٧ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٢٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر اتساقاً عند التقديم بطلب التمويل من البنوك.

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ٤.٥٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٤.٥٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة

على أن البنوك تطلب من الجهات طالبة التمويل الإفصاح عن أي تغيير في المبادئ والطرق المحاسبية.

٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ٤.٥٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٣٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية كضامن تعمل لأموال البنوك من الضياع.

٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ٤.٤٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٤٦ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنه يتم الاستعانة بالمعلومات المحاسبية من قبل البنوك في تحليل الانحرافات وإتخاذ الاجراءات التصحيحية.

١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ٣.٧٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٩٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية تساعد في عملية إعداد المعايير الكمية التي تعتمد عليها إدارة التمويل في البنوك في منح التمويل.

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة

والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية) متحققة ولصالح الموافقين.

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين القدرة التنبؤية والتغذية العكسية للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

جدول (٦/٣/٤)

العبارة	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة كاي المحسوبة	درجة الموافقة
ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل في البنوك في اداء وظيفة التخطيط والتنبؤ في المستقبل لقرارات التمويل.	٤.٧٥	٠.٤٣٧	٣١.٥٠٨	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالباً ما تكون معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي لتقييم القرار التمويلي.	٤.٦٨	٠.٤٦٩	١٦.٢٧٧	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
قدرة المعلومات المحاسبية على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل في البنوك.	٤.٦٤	٠.٤٩٨	٧٩.٥٨٥	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالمستقبل تساعد في تقييم القرار التمويلي في البنوك.	٤.٦٥	٠.٥٠٩	٨٣.٥٥٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
غالباً ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط لتقييم القرار التمويلي في البنوك.	٤.٦٣	٠.٥٤٥	١٤٩.٢٦ ٢	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
في ظل توافر المعلومات المحاسبية لن يكون هنالك تضحية بشيء من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة.	٤.٥٢	٠.٦٦٢	١٨٢.٩٢ ٣	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
ان الادارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلياً.	٤.٦٤	٠.٥١٣	٧٩.٤٩٢	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
توافر المعلومات المحاسبية لها مقدرة على احداث تغيير في اتجاه تقييم القرار التمويلي في البنوك.	٤.٦٥	٠.٥٢٤	٨٥.٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
مخرجات توافر المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.	٤.٦٢	٠.٥١٩	٧٤.٠٩٢	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
يعمل استخدام المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين البدائل من أجل إتخاذ القرار المناسب على تخفيض المخاطر المتعلقة بالقرار التمويلي.	٤.٥٩	٠.٥٠٩	٧٠.٤٤٦	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٦/٣/٤) أن:

١/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٧٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٣٧ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد إدارة التمويل في البنوك في اداء وظيفة التخطيط والتنبؤ في المستقبل لقرارات التمويل.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ٤.٦٨ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٦٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالباً ما تكون معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي لتقييم القرار التمويلي.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٦٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٩٨ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن قدرة المعلومات المحاسبية على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل في البنوك.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٦٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٠٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالمستقبل تساعد في تقييم القرار التمويلي في البنوك.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ٤.٦٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٤٥ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن غالباً ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط لتقييم القرار التمويلي في البنوك.

٦/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ٤.٥٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٦٢ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنه في ظل توافر المعلومات المحاسبية لن يكون هنالك تضحية بشيء من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة.

٧/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ٤.٦٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥١٣ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة

على أن الإدارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلياً.

٨/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ٤.٦٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٢٤ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن توافر المعلومات المحاسبية لها مقدرة على إحداث تغيير في اتجاه تقييم القرار التمويلي في البنوك.

٩/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي ٤.٦٢ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥١٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن مخرجات توافر المعلومات المحاسبية تساعد إدارة التمويل على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.

١٠/ قيمة الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي ٤.٥٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٠٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين البدائل من أجل إتخاذ القرار المناسب على تخفيض المخاطر المتعلقة بالقرار التمويلي.

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتج الباحث بأن الفرضية الرابعة والتي نصت على أن **(هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين القدرة التنبؤية والتغذية العكسية للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية)** متحققة ولصالح الموافقين.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المصادر والمراجع

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد عرض الجانب النظري للدراسة -رأسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية.

١. ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية السبب الاساسي في جودة القوائم المالية.
٢. القدرة على التنبؤ وتقييم القرار التمويلي من خصائص المعلومات التي تزيد من جودة المعلومات المحاسبية.
٣. تتباين وجهات النظر حول جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية حسب وجهة نظر المستخدم لتلك المعلومات.
٤. وجود خاصتي الملائمة والموضوعية في المعلومات المحاسبية يتصف بالفنية لتفي بالغرض من استخدامها.
٥. المعلومات التي تتسم بالجودة تساعد في انجاح عملية تقييم و اتخاذ القرار السليم.
٦. المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للمعايير تقلل من درجة المخاطر في عملية تقييم واتخاذ القرارات.
٧. دقة المعلومات المحاسبية تساعد في تقييم واتخاذ القرارات السليمة.
٨. الالتزام بالمعايير المحاسبية يساعد في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.
٩. ملائمة المعلومات المحاسبية تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة مستقبلاً.
١٠. توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية الكمنشورة للبنوك يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها على التنبؤ والتقييم واتخاذ القرار.
١١. أن البنوك تركز على الضمانات، إلا أن الضمانات لا تصلح أساساً كافياً لمنح الائتمان من عدمه، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني، أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان.
١٢. البت في طلب التمويل لا يعتمد فقط على الأرقام أو المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية لنشاط العمل، وإنما يتطلب الحصول على معلومات أخرى مثل سوق السلعة والظروف الاقتصادية، السياسات النقدية والتمويلية وغيرها.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١. ضرورة الالتزام بتطبيق معيار المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في بنود قائمة التدفقات النقدية للاستفادة منها في التنبؤ بالظروف المحيطة.
٢. الإهتمام برفع كفاءة مستخدمي المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر.
٣. ضرورة العمل على تدريب العاملين في نظم المعلومات المحاسبية على كيفية تنفيذ الأعمال بشكل ملائم وكذلك ضرورة العمل على تحديث الوسائل والأجهزة الحاسوبية المستخدمة في إدارة نظم المعلومات.
٤. الإهتمام بتوفير الكوادر الفنية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق نظام المعلومات المحاسبية وتطوير طرق الرقابة.
٥. ضرورة العمل على توفير دائرة او قسم خاص بإدارة نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.
٦. يجب ان تتم عملية التغذية العكسية بشكل دورى لنظم المعلومات الحديثة المستخدمة في البنوك وذلك للتغلب على المخاطر التى قد تحدث من جهة ومن اجل زيادة مرونة وموثوقية وكفاءة تلك النظم من جهة اخرى.
٧. ضرورة فرض المزيد من الرقابة على المعلومات المحاسبية وان تم ايجاد معايير موحدة (للخطر) حتى تصبح هذه النظم ذات قيمة من حيث الاستفادة من تحليلها.
٨. ضرورة عمل دراسة مماثلة على كافة القطاعات التجارية والخدمية نظراً لحاجة المجتمع والسوق لمثل هذه الدراسات التى تبرز الدور الفعال للمعلومات المحاسبية فى تقديم المعلومات الملائمة والموضوعية التى تسهم فى الحد من المخاطر بشكل ايجابى.
٩. تولي جهات الرقابة والاشراف على البنوك ممثلة في بنك السودان المركزى وادارة خاصة لتستجمع البنوك على تطبيق مبادئ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لما لها من دور فعال فى إدارة الائتمان والتمويل بالمصارف التجارية.

١٠. الالتزام بتنوع محفظة التمويل للبنك وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز علي منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم وإخضاع القوائم المالية للعميل للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان. وذلك للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمتقدمين بطلب للحصول على التمويل.
١١. العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة لعملية الحصول على المعلومات وتجميع البيانات وتحليلها في تقييم سمعة المتقدم وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.
١٢. يوصي الباحث بإجراء الدراسات المستقبلية التالية:
- أ. دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في درء مخاطر التمويل المصرفي.
 - ب. اثر هيكل الرقابة الداخلية على المخاطر المصرفية في المصارف التجارية.
 - ج. دور المحاسبة الالكترونية في فاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم أحمد الصعيدي ، سيد محمد خير ، مبادئ نظم المعلومات المحاسبية، القاهرة ، مطابع الدار الهندسية ، د.ت .
٢. إبراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل أدارى ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٠م) .
٣. أحمد أمين، كتاب الأخلاق، ط ، (القاهرة ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م.
٤. أحمد حسن طاهر ، المحاسبة الإدارية ، (عمان، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٢م).
٥. أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية ، الإطار الفكري والنظم التطبيقية ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٤م) .
٦. أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية ، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٢) .
٧. أحمد عبدالله إبراهيم ، تمويل التجارة الخارجية ، (الخرطوم ، دن ، ٢٠١٠م)
٨. أحمد علي فقيري ، محاسبة حكومية ، (جامعة وادي النيل) .
٩. أحمد نور ، المحاسبة المالية ، (الأسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣م) .
١٠. أحمد نور ، المحاسبة المالية والقياس وتقييم وقف المعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية ، (الأسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠٥م).
١١. أحمد نور وأحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الإدارية (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٩٣م) .
١٢. إسماعيل محمد أحمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية ، (الإسكندرية ، الكاتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، د. ت) .
١٣. أشرف محمد دوابة، نحو رجل أعمال، (دم: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٥م).
١٤. أميرة عبد اللطيف شهر ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، (دم: مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩م) .

١٥. آية محمد الفرحان، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية ، (عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤م) .
١٦. ثناء علي القباني، مبادئ المحاسبة (الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠٥م) .
١٧. ثناء علي التجاني ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٣م) .
١٨. جبرائيل كحالة ومجموعته ، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، (دار زهران للنشر والتوزيع دار الهلال، عمان، الأردن ١٩٩٧) .
١٩. حسن عبد الله الأمين ، تقنيات المال والاقتصاد المعاصر ، (د.م: دار التحديد للطباعة والنشر ، د.ت).
٢٠. حسين علي فلاح، جهاز لو هكس ، نظم المعلومات الإدارية من وجهة نظر المستفيد ، (الرياض ، أدرة البحوث ١٩٨٣م) .
٢١. حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ، (عمان ، مكتبة دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٩م) .
٢٢. حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م).
٢٣. حنان رضوان طوه ، مدخل النظرية المحاسبية ، الإطار الفكري والتطبيقات العملية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع) .
٢٤. خالد أمين عبد الله وآخرين، أساسيات المحاسبة وطرقها ، (عمان، دار وائل، ١٩٩٧م).
٢٥. دلال صادق بطرس ، نظام المعلومات المحاسبية ، (القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ٩٩٤م) .
٢٦. دونالد كيسو ، جيرري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٥م).
٢٧. دونالد كيسو ، وجيري ويجنت ، ترجمة ، د. احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، (الرياض: دار المريخ ١٩٩٨م).

٢٨. رائد عبد الخالق عبدالله وآخرون ، التمويل الدولي ، (عمان ، دار الأيام للنشر ، ٢٠١٢م).
٢٩. رشدي صالح عبد الفتاح ، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، (القاهرة: معهد المصارف العربية ، ٢٠٠٦م).
٣٠. رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ،(عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣م).
٣١. رضوان حلوة حنان ،تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، ط١ (عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٨) .
٣٢. رضوان حلوة حنان، مدخل نظرية المحاسبة: الاطار الفكري والتطبيقات العملية، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م).
٣٣. زكي مكي إسماعيل ، مبادئ الإدارة ، (الخرطوم ، د. ن ، ٢٠٠٩م) .
٣٤. زياد رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، (عمان ، الجامعة الأردنية ، ١٩٧٧م).
٣٥. زينب عباس حميدي ، الخصائص النوعية واثرها في تقييم اضرار الحرب ، دراسة ميدانية في الشركة العامة في صناعة البطاريات ،مجلة الإدارة والإقتصاد العدد الخامس والسبعون ٢٠٠٩م ، معهد الإدارة الرصافة.
٣٦. سراج الدين عثمان مصطفى ، الديون المتعثرة الأسباب والحلول وأثرها على الجهاز المصرفي ، سلسلة إصدارات اتحاد المصارف السودانية ، (الخرطوم: المنورة للدعاية والإعلان ، ٢٠١٣م) .
٣٧. سليم الحسنية ، مبادئ نظم المعلومات الإدارية ، (عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م) .
٣٨. سمير الصبان وآخرون، المحاسبة المتوسطة الاطار الفكرى والعلمى لنظام المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٣م).
٣٩. سونيا البكري ، د. إبراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية ، (الأسكندرية، الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠١م).

٤٠. سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، المفاهيم الأساسية ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٣م) .
٤١. صالح عبد الله الرزق وعطا الله وارد خليل ، محاسبة التكاليف الفعلية (عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩م) .
٤٢. صام الدين محمد متولي ، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال،(الخرطوم: امدرمان، مطابع العملة ، ٢٠٠٥م) .
٤٣. صديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل ، (الخرطوم ، د. ن ، ٢٠٠٦م) .
٤٤. الصديق طلحة محمد رحمة، بيع السلم،(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠١م) .
٤٥. صلاح الدين السيبي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، (أبو ظبي ، مؤسسة الإتحاد للصحافة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م) .
٤٦. صلاح الدين حسن السيبي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، (بيروت: دار السلام للطباعة والنشر ، ١٩٩٨م) .
٤٧. صلاح الدين حسن السيبي ، قضايا مصرفة معاصرة ، (القاهرة: دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤م) .
٤٨. طاهر الشيخ ، ود. زكريا عبده السيد ، نظم المعلومات المحاسبية ، (د.م دن ، ٢٠٠٦م) .
٤٩. عائشة الشرقاوي ، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، (بيروت: المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٠م) .
٥٠. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٩١م) .
٥١. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٩٠م) .
٥٢. عبد الباسط محمد مصطفى ، مقررات لجنة بازل ، دورة تدريبية عن المخاطر، بنك السودان ، ٢٠١٤/٢/١٩م.

٥٣. عبد الرازق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م) .
٥٤. عبد الرحمن الصباح ، نظم المعلومات الإدارية ، (عمان ، دار الزهران ، ١٩٩٨م) .
٥٥. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، أسس التبادل التجاري ، (الخرطوم ، دن، ٢٠٠٣م) .
٥٦. عبد الغفار حنفي عبد السلام أبوقحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، (الإسكندرية:الدار الجامعية، ٢٠٠٤م) .
٥٧. عبد الماجد عبد الله حسن، المحاسبة المالية ، (امدرمان ، دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ، ٢٠٠١م) .
٥٨. عبد المطلب عبد الحميد ، الائتمان المصرفي ومخاطره ، (القاهرة ، لشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠١٠م) .
٥٩. عبد المعطي أرشيد ومحفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، (عمان: دار وائل للنشر ، ١٩٩٩م) .
٦٠. عبد المنعم عوض الله وآخرون ، تحليل ونقد القوائم المالية ، (القاهرة ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة القاهرة ، د.ت) .
٦١. عصام فهد العريبي، دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية، (دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠١م) .
٦٢. عطية فياض ، التطبيقات لبيع المربحة في هذا الفقه الإسلامي ، (القاهرة: دار النشر للجامعات ، ١٩٩٩م) .
٦٣. عقلة محمد يوسف ، النظام المحاسبي الحكومي وإدارته (عمان ، دار وائل، ١٩٩٩م) .
٦٤. علي أحمد سليمان ، قاموس المصطلحات الاقتصادية ، (الخرطوم دار عزة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م) .
٦٥. فرد وستون ، يوجين برجام ، التمويل الإداري ، تعريب د. عبد الرحمن دعالة ، مراجعة د. أحمد نبيل ، (الرياض ، دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٩م) .

٦٦. فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، (عمان: جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م).
٦٧. فؤاد الليثي ، نظرية المحاسبة ، المدخل المعاصر، (القاهرة - دار النهضة العربية للنشر ، ٢٠٠٢م) .
٦٨. قاسم إبراهيم، زياد يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبية، (العراق: مطبعة الحدياء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م).
٦٩. كمال الدين البحراوي ، عبدالله عبد الحليم هلال ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، (الأسكندرية، الدار الجامعية للطبع ، نشر وتوزيع ، ٢٠٠٨م) .
٧٠. لقمان مرزوق ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م).
٧١. محسن أحمد الخضيرى، الإئتمان المصرفي في منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م).
٧٢. محمد ، موسى الاسيوطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح ،(عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م).
٧٣. محمد السيد الناغي ، المراجعة إطار النظرية والممارسة ، ط ٢ ، (المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٢) .
٧٤. محمد السيد سريا ، المحاسبة في الوحدات الحكومية والحسابات القومية ، (بيروت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م) .
٧٥. محمد الفاتح ، محمود بشير ، تحليل مخاطر التمويل المصرفي ، دورة تدريبية بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية ، ٢٠١٣م.
٧٦. محمد رشيد عبده وآخر ، المحاسبة الحكومية ، النسق الفكري وقضايا التطبيق (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٤م) .
٧٧. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م) .

٧٨. محمد سعيد الصبان ، دراسات في المحاسبة المالية (الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠٥م).
٧٩. محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠م).
٨٠. محمد عامر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، (الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب عمان، ١٩٩٦م) .
٨١. محمد عباس حجازي ، نظرية المحاسبة ، (القاهرة ، مطابع الدار الهندسية ، ٢٠٠٠م) .
٨٢. محمد عبد القادر ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، (القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م) .
٨٣. محمد عطية مطر وآخرون ، النظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات ،(عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ١٩٩٦م).
٨٤. محمد عطية مطر وآخرين ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (الأردن: دار حنين ، مكتبة الفلاح ، ١٩٩٦).
٨٥. محمد محمود المكاوي ، دور القيم والأخلاق لرجل الأعمال في البنوك الإسلامية ، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م) .
٨٦. محمد محمود المكاوي، الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للمحاسبة من جرائم الكمبيوتر، (القاهرة : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م).
٨٧. محمد مطر ، المحاسبة المالية ، ط ٣ ، (عمان ، دار حنين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠) .
٨٨. محمد نبيل الشيمي ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، مؤتمر حول الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٣٨ ، ٢٦/١/٢٠٠٩م.
٨٩. محمود الأنصاري وآخرون ، المؤسسة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢م) .
٩٠. محمود سعيد عرفة ، الحاسبات الإلكترونية ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية ، (القاهرة ، دار الثقافة العربية) .

٩١. محمود صالح الصامعي ، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية ، (د.م: دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٩٩٠م) .
٩٢. مدين أبي بكر الرازي بن عبد القادر ، مختار العام ، (الرياض: دار الثقافة الإسلامية ، ١٩٨٦م) .
٩٣. مصطفى رشيد شيحة ، النقود والمصارف والائتمان ، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ، ١٩٩٩م) .
٩٤. مي محمد منيب ، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ، (الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، ٢٠١٤م) .
٩٥. نعيم حسن دهمش ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما ، (القاهرة :دار النهضة العربية للنشر، ٢٠٠٣م) .
٩٦. نفيسة محمد باشري ، إدارة الائتمان ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥م) .
٩٧. نور الدين علي بن سلطان محمد القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (دار الفكر للنشر، ٢٠٠٢م) .
٩٨. الهادي آدم عبد الرحمن محمد إبراهيم ، نظرية المحاسبة ، (الخرطوم، د. ت، ٢٠٠٣م) .
٩٩. الهادي آدم محمد إبراهيم ، المحاسبة الإدارية ، (الخرطوم ، مطبعة جي تاون، ٢٠١٣م) .
١٠٠. هاشم أحمد عطية ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، طبع . نشر . توزيع ، ١٩٩٩م) .
١٠١. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، مبادئ المحاسبة المالية (دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٩م) .
١٠٢. وصفي عبد الفتاح، ابو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، (الإسكندرية : الدار الجامعية الجديدة، ٢٠٠٠م) .
١٠٣. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٥٨م) .

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Frmin . P.A and Linn . J J , " Information Systems and Managerial Accounting " the Accounting Review . January 1982
2. Kennethsmore OP.Cit p,38 .
3. Richard G. Schroeder, et al Accounting Theory and Analyses ,John Wiley & Sons, Inc. 2001.P.19.
4. Ronald I.Mckinnon." Money and Capital in Economic Development " 2003

رابعاً: الرسائل الجامعية والأوراق العلمية

١. ابوبكر محمد الطريفي الامام، اثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار منح التمويل المصرفي ،(جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٦م).
٢. إصلاح عمر حاج نور عمر، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في صنع القرار، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٦م).
٣. المقام محمد منصور عبودي ٢٠٠٤م - دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية - دراسة حالة بنك التعاون الإسلامي من (٢٠٠٣- ٢٠٠٠)، (الخرطوم: ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، ٢٠٠٤م) ..
٤. امل جعفر عطا المنان محجوب، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، ٢٠١٠م).
٥. أمنية محمود فوزي ، دور المعلومات المحاسبية في إعادة الهيكلة المالية ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، دراسة تطبيقية ، ٢٠٠٥ م .
٦. انس عودة الله القيسي ، أثر استخدام المعلومات المحاسبية علي التخطيط والرقابة في المصارف التجارية الأردنية ، (الأردن : جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٢ م).

٧. بشير احمد محمد نور ، مفهوم المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات في سوق المال ، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٩م).
٨. ثناء عطية فراج ، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، دراسة نظرية تطبيقية ، ١٩٩١م.
٩. حسين علي العطاس ، تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات كأداة لترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية ، السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، رسالة ماجستير محاسبة ، غير منشورة ، ١٩٩٩م .
١٠. حمد على حسن - دور نظم المعلومات في دعم اتخاذ القرارات دراسة حالة بنك الشمال ، (الخرطوم:جامعة الخرطوم ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور، ٢٠٠٦م).
١١. صالح حامد محمد علي ، أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، دراسة ميدانية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٩م.
١٢. علاء عبد السلام مصطفى محمد العباسي ، دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الادارية الرشيدة، (IUG journal/ 4.0 by cc of economic and business (Islamic university Gazza).
١٣. عمر علي ، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٦م.
١٤. كباشي حميدان عبد الله إبراهيم، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على موثوقية ديوان الضرائب بالقوائم المالية للمكلفين ، (الخرطوم :جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨م).

١٥. ماجدة محمد عفيفي ، تقييم نظم المعلومات المحاسبية بقطاع الدواء لأغراض الرقابة وتقييم الأداء ، القاهرة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، دراسة تطبيقية ، ٢٠٠٠م .
١٦. محاسن عبد الكريم النور ، التحليل المالي للجهاز المصرفي بالتطبيق على مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية ، أدمرمان ، جامعة أدمرمان الإسلامية ، بحث ماجستير غير منشور ، ٢٠٠٠م .
١٧. منذر يحي الراية، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع غزة، فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٩م).
١٨. نفين حمدي محمد عبد الرحمن، دراسة تحليلية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن اندماج الشركات وأثرها علي أسعار الأسهم، (القاهرة: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٧م).
١٩. نهلة محمد السيد إبراهيم ، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، دراسة ميدانية، القاهرة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨م .
٢٠. نور الدين صالح عبيد ، التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي ، الخرطوم ، جامعة أدمرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩٩م .
٢١. هاجر عثمان علي ، دور المعلومات المحاسبية في تقويم أداء قطاع النقل والاتصالات السوداني ،الخرطوم ، جامعة النيلين ،كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ٢٠٠٠م.
٢٢. الهادي عبد الله جاد المولى، اثر نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية،(جامعة الإمام الهادي ،رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٧م).
٢٣. هدى جادين البدوي، اثر المعلومات المحاسبية على قرارات التمويل في البنوك التجارية،(جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١١م).

24. Ali Khalaf Abdullah(Financial Analysis and its uses to control performance and detect deviations Arab Academy open in Denmark Faculty of Management and Economics Department of Management in 2008)
25. XU Hongjian. (Critical success factors for data quality accounting information systems,2003).

خامساً: المجلات والدوريات

١. اسكندر روجي مصيص ، التقارير المالية والقرار الاستثماري ، لندن ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ٨٢ ، ١٩٩٤م.
٢. بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد ٣٤ ، ٢٠١٣م .
٣. رضا إبراهيم صالح، اثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة الماليه العالميه، (الإسكندرية :جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة، مجله كلية البحوث العلمية المجلد رقم(٤٦) العدد الثاني، ٢٠٠٩م).
٤. الصديق الضرير، أشكال وأساليب الاستثمار في الفكر الإسلامي ، مجلة البنوك الإسلامية ، العدد ١٩ .
٥. كريمة على كاظم الجوهر ،العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الادارة .(دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين) ، (القاهرة :مجلة الادارة والاقتصاد ،السنة الرابعة والثلاثون - العدد التسعون :٢٠١١م).
٦. نجم الدين حسن إبراهيم ، اقتصاديات النقود في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد الرابع عشر، ٢٠٠٨م.
٧. يوسف عثمان،إدارة البحوث،مجلة المصرفي، بنك السودان،العدد٣٤، ٢٠٠٥م
٨. يوسف محمود جربوع، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين)،الدراسة عبارة عن مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)المجلد الخامس عشر،العدد الثاني، ٢٠٠٧م.

سادساً: المنشورات:

١. منشورات البنك الإسلامي السوداني ، التقرير السنوي ، ٢٠١٩ م .
٢. منشورات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٥ م.
٣. منشورات بنك السودان المركزي ، ٢٠١٤ م.
٤. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، التقرير السنوي ، ٢٠١٢ م .
٥. منشورات بنك السودان المركزي لعام ٢٠٠٤ م .
٦. هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الإطار الفكري للمحاسبة المالية، (السعودية: منشورات الهيئة، ٢٠٠٣م).

سابعاً: التقارير والمؤتمرات

١. التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ م .
٢. مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاغن ، الدنمارك ، في الفترة من ٦ - ١٢ أبريل ١٩٩٥ م.

ثامناً: المواقع الإلكترونية

1. [www. الائتمان المصرفي ، الاقتصاد قلب الاستثمار النابض .
businessstendersmag .com](http://www.businessstendersmag.com)
2. [www. businessstendersmag. Com](http://www.businessstendersmag.Com) . (1)
3. [www. businessstendersmag. Com](http://www.businessstendersmag.Com) . (1)
4. <https://fib-sd.com/ar>
5. <http://sib.sd/>
6. <http://www.ssdbbank.com/>

الملاحق



الأخ /الأخت /الكريم /الكريمة : /الموقر /الموقرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: استبانة

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذه الاستبانة بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم فيما تتضمنه من عبارات، لاستيفاء البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة بعنوان : **دور المعلومات الحاسوبية في تقييم قرارات التمويل في البنوك السودانية،** بالتطبيق على عينة من البنوك السودانية، لذا يرجو الباحث التكرم بإبداء آرائكم على التساؤلات الواردة بأعلى قدر من الإهتمام والموضوعية والتي ستؤدي بلا شك إلى تحقيق أهداف الدراسة ، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتجدونا شاكرين لكم...

الباحث/

وليد فاروق عثمان أحمد

ت: ٠٩١٢٤٩٧٤٠١

القسم الأول: البيانات الشخصية : الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب:

١.العمر:

أقل من ٣٠ سنة ☐ من ٣١ - ٤٠ سنة ☐ من ٤١ - ٥٠ سنة ☐
٥١ سنة فأكثر ☐

٢.التخصص العلمي:

محاسبة ☐ اقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐ نظم معلومات ☐
دراسات مالية ومصرفية ☐ أخرى اذكرها.....

٣. المؤهل العلمي:

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٤. المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين السودانيين ☐ زمالة المحاسبين القانونيين البريطانيين ☐
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكيين ☐ زمالة المحاسبين القانونيين العربية ☐
أخرى اذكرها..... لا توجد ☐

٥. المركز الوظيفي:

مدير فرع ☐ مدير إدارة ☐ رئيس قسم ☐ مراجع داخلي ☐
مراقب صالة ☐ موظف (مصرفي) ☐ أخرى اذكرها.....

٦. سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات ☐ ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنة ☐ ١١ سنة- وأقل من ١٥ سنة ☐
١٦ سنة وأقل من ٢٠ سنة ☐ ٢١ سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: بيانات الدراسة:

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام درجة الموافقة المناسبة:

أ. الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دقة ومصادقية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية يؤدي الى توفير معلومات محاسبية تلبي رغبة متخذي القرار في البنوك السودانية.					
الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية لدى المستثمرين يؤثر في تقييم القرار التمويلي.					
تعتبر جودة وتوفر المعلومات المحاسبية جزءا مهما للمستثمرين لتحقيق أهدافهم الاستثمارية.					
المعلومات المحاسبية الصادقة تفيد البنوك في تقديم البدائل المتاحة للتمويل.					
المعلومات المحاسبية العادلة تجنب الوقوع في الخسائر الاستثمارية.					
توفير المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين تؤثر في قرار التمويل.					
النظام المحاسبي الذي يوفر معلومات محاسبية كافية يفيد في توفير احتياجات المستثمرين من الأموال.					
المستخدم الجيد للمعلومات المحاسبية يختار نظام يوفر له معلومات كافية لتوفير الاحتياجات التمويلية.					
الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية أفضل من الاهتمام بنوعيتها في قرار التمويل.					
عدم الرجوع الى المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً في اتخاذ القرار التمويلي لدى المستثمرين.					

ب. **الفرضية الثانية:** هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الاعتماد على المعلومات المحاسبية يمكن ادارة التمويل في المصرف من اتخاذ القرارات التمويلية الرشيدة.					
استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة يمكن المعلومات المحاسبية بدعم القرار التمويلي.					
مصادقية المعلومات المحاسبية يوفر على مستخدمي القوائم المالية الخبرة في تقييم القرارات التمويلية.					
التركيز على المعلومات المحاسبية الملائمة يؤثر ايجابياً على المشاريع الاستثمارية لاتخاذ القرارات التمويلية السليمة.					
كفاءة استخدام المعلومات المحاسبية يساعد ادارة الائتماناختيار القرار المناسب.					
تجاهل مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المحاسبية يؤثر في اتخاذ القرار التمويلي.					
استخدام المعلومات المحاسبية بصورة غير سليمة يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى البنوك السودانية.					
تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة في مساعدة المحللين الماليين في البنوك السودانية باتخاذ القرارات الرشيدة .					
اختيار المعلومات المحاسبية الملائمة عند تقديم طلب التمويل مؤشر على استمرار نجاح للمشروع .					
الاهتمام بجمع المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي الى كفاءة ادارة الائتمان في البنوك السودانية.					

ج . **الفرضية الثالثة:** هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
تتوفر الثقة في المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين عندما تتبع المنشأة سياسات محاسبية متعارف عليها والثبات في تطبيقها.					
المستخدمين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمبدأ الثبات في البدائل المحاسبية للتنبؤ باستمرارية المشروع.					
عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية عند متخذي القرار في البنوك السودانية.					
تغيير المصارف من سياسة محاسبية الى اخرى والافصاح عن اثر التغيير يزيد من المنطق التفسيري عند المستخدمين.					
يمكن للبنوك ان تغير في سياستها المحاسبية المستخدمة في منح التمويل .					
ان الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر اتساقاً عند التقديم بطلب التمويل من البنوك.					
تطلب البنوك من الجهات طالبة التمويل الافصاح عن أي تغيير في المبادئ والطرق المحاسبية.					
تعمل المعلومات المحاسبية كضمان لأموال البنوك من الضياع.					
يتم الاستعانة بالمعلومات المحاسبية من قبل المصارف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.					
تساعد المعلومات المحاسبية في عملية إعداد المعايير الكمية التي تعتمد عليها إدارة التمويل في البنوك في منح التمويل.					

د . الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين القدرة التنبؤية والتغذية العكسية للمعلومات المحاسبية وتقييم القرارات التمويلية في البنوك السودانية.

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل في المصارف في اداء وظيفة التخطيط والتنبؤ في المستقبل لقرارات التمويل.					
المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالباً ما تكون معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي لتقييم القرار التمويلي.					
قدرة المعلومات المحاسبية على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل في البنوك.					
قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالمستقبل تساعد في تقييم القرار التمويلي في المصارف.					
غالباً ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط لتقييم القرار التمويلي في البنوك.					
في ظل توافر المعلومات المحاسبية لن يكون هنالك تضحية بشيء من الدقة على حساب التوقيت المناسب لإيصال المعلومة.					
ان الادارة تعتبر المعلومات الناتجة عن النظم المحاسبية معلومات مفيدة مستقبلياً.					
توافر المعلومات المحاسبية لها مقدرة على احداث تغيير في اتجاه تقييم القرار التمويلي في البنوك.					
مخرجات توافر المعلومات المحاسبية تساعد ادارة التمويل على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.					
يعمل استخدام المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين البدائل من أجل اتخاذ القرار المناسب على تخفيض المخاطر المتعلقة بالقرار التمويلي.					

محكمو الاستبانة

الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
د.حسين محمد الطاهر خليفة	أستاذ مشارك	جامعة شندي-كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة
د. محمد أحمد عبد الله مختار	أستاذ مساعد	جامعة شندي-كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة
د.أحمد علي أحمد فقيري	أستاذ مشارك	جامعة وادي النيل كلية التجارة وإدارة الأعمال